

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

قطاع الدواء في لبنان – الواقع والمرتجى

تقرير حول أعمال التدريب في صيدلية المرتضى

في الفترة الزمنية الممتدة من 12/10/ 2020 _ 2021/2/9

أعد لنيل شهادة الماجستير المهني في العلوم السياسية والإدارية

قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالب: محمد جواد موسى صفوان

لجنة المناقشة

الدكتور محمد شكر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور علي غصن	أستاذ	عضواً
الدكتور أشرف رمال	أستاذ	عضواً

2021

المقدمة

لا يخفى أن الحديث عن "قطاع الدواء في لبنان _ الواقع والمرتجى"، يتناول واقع جميع المؤسسات والأطر التي تعمل على تأمين الدواء اللازم للمرضى، وتشمل المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها وزارة الصحة، ووزارة الصناعة والتجارة، والمؤسسات الأهلية كالنقابات وصناديق التعاضد، والمؤسسات الخاصة وعلى رأسها مصانع وشركات الدواء المعنية بصناعة واستيراد وتوزيع الدواء، والصيدليات، ويشمل أيضاً، المستشفيات والمستوصفات الحكومية والخاصة؛ لأنها تعتبر المستفيد الأساسي من قطاع الدواء. كما يتناول المقترحات العملية التي تدفع بقطاع الدواء لبلوغ المستويات المنشودة . وفي لبنان يعتبر قطاع الدواء من القطاعات الهامة، خاصة في هذا الوقت الذي برزت فيه الحاجة الملحة لتطوير القطاع الصحي، ليتمكن من مواجهة وباء (كوفيد– 19) المستجد، فضلاً عن اهتمامه بأمراض السرطان والأعصاب وغيرها من الأمراض المزمنة والمستعصية. ولا يخفى أن الأزمة المالية التي شهدها لبنان خلال عامي 2020 و2021، والتي ترافقت مع أزمات شبيهة في الدولة الشقيقة سوريا، تركت آثارها البالغة على كافة جوانب الحياة، وبخاصة قطاع الدواء، حيث فُقِدت الكثير من الأدوية الضرورية من الصيدليات. على أن قطاع الدواء في لبنان يعاني أصلاً، من العديد من المشاكل الملحّة الجديرة بالبحث، بدءاً من عمليات تصنيع الدواء المحلي، إلى إجراءات استيراد وتصدير الأدوية، ومراحل تسويقها وتوزيعها، والحاجة لتطوير التشريعات والقوانين الحكومية، والنشاطات النقابية والأهلية.

أولاً: أهمية قطاع الدواء

تبرز أهمية قطاع الدواء من خلال دوره الرئيس في القطاع الصحي من جهة، وكثرة المشاكل التي يعج بها واقع الدواء، سواء في المؤسسات الرسمية على مستوى التشريعات والقوانين والدعم المالي، أو الأهلية على مستوى التصنيع، والاستيراد، والتوزيع، والاحتكار، والتهريب، والتزوير وغير ذلك، كما أن جائحة كورونا التي أظهرت الحاجة الملحة للكثير من الاهتمام بالقطاع الصحي ومنها الأدوية، والمتممات الغذائية، مثل المعقمات والفيتامينات وإنبوبات الأوكسجين وغيرها، كل ذلك جعل الحاجة ماسة للمزيد من الدراسات في مجالات القطاع الصحي، ومنها قطاع الدواء.

وتشهد الصيدليات في لبنان ندرة عدد كبير من الأدوية المستوردة. "ويعزو المعنيون الأزمة إلى صعوبة الاستيراد بسبب أزمة الدولار، إضافة إلى إقبال المواطنين على تخزين الأدوية خوفا من ارتفاع أسعارها"[1]. ويشهد لبنان منذ أشهر أزمة شحّ الدواء وانقطاع عدد كبير من أدوية الأمراض المزمنة وأدوية الأعصاب والمسكنات لا سيّما (البانادول). ويتحمل المسؤولية في هذا المجال التجار الذين يعمدون إلى تخزين الأدوية حتى يخرجونها بعد رفع الدعم عنها من قبل الدولة اللبنانية، كما يقوم بعض المواطنين بتخزين بعض أنواع الأدوية خشية فقدانها. والواقع "إن المسؤولية مشتركة بين الجميع، من المسؤولين، والمهربين والتجار وبعض الصيادلة ، فهناك أدوية كثيرة مدعومة تهرّب إلى خارج لبنان، وفي هذا السياق، تتحمل الدولة مسؤولية نقص الأدوية؛ لأن الأجهزة الأمنية لا تضبط مسارب التهريب إلى سوريا والعراق وغيرهما، وهي شريكة في الفساد؛ لأنها لا تؤدي دورها في حماية المواطنين وتوفير احتياجاتهم من تلك الأدوية"[2]

والحقيقة إن " ثمانين بالمئة من الأدوية مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة، وقد أدى انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدلار، إلى خلق أزمة اقتصادية خانقة، وهذا ما سبب تضرر قطاع الدواء بشدة، خاصة وأنه يخشى رفع الدعم عن المنتجات الأساسية، التي يشكل الدواء جزءًا منها، بعد انهيار احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي، ما أدى إلى شح الكميات الموزعة على الصيدليات، وفتح المجال لسوق سوداء موازية، وإدخال أدوية آتية من خارج القنوات الرسمية بأسعار منخفضة"[3].

هذه الأسباب الطارئة على قطاع الدواء، إضافة لحاجة القطاع إلى التطوير، سواء لجهة التشريعات وسن القوانين، أو لجهة تفعيل صناعة الدواء الوطني، أو مراقبة التوزيع، وضبط المعابر، ومنع التهريب بشقيه الداخل والخارج، وترشيد استهلاك الدواء، كلّ ذلك يوضح أهمية دراسة واقع الدواء في لبنان، وما هو المرتجى له، في ظل ما تحاول هذه الدراسة تقديمه من توصيات وحلول مقترحة.

---

[1] طوني طانيوس، لبنان، ازمة الدواء المستورد، (التقارير الأخبارية)، موقع الجزيرة الأخباري، تاريخ الزيارة: 2021/2/12، https://www.aljazeera.net/videos/2021/1/23.

[2] أمل نادر ، أزمة انقطاع الدواء في لبنان في نفق مظلم ، موقع مونت كارلو الدولية MCD، تاريخ الزيارة 2021/2/12 ، https://www.mc-doualiya.com ، بتصرف.

[3] كاتب مجهول، الشرق الأوسط، أزمة شح الدواء تتسع في لبنان،(تقارير) ، الأحد - 8 شهر ربيع الأول 1442 هـ - 25 أكتوبر 2020 مـ رقم العدد [15307]، متوفر على الإنترنت، ، https://aawsat.com/home/article/2584606/، تاريخ الزيارة ، 2021/02/14 - 12:26.

ثانياً : سبب اختيار الموضوع

فضلاً عن أهمية الموضوع التي تعتبر كافية لاختيار موضوعات من صميم الواقع الصحي ، فإن الحديث مؤخراً ازداد حول المخاوف التي تطال قطاع الدواء، من نفاذ الأدوية من السوق المحلية، و تهريب الأدوية من لبنان إلى الدول المجاورة ، واغلاق عدد كبير من الصيدليات، كما كشف نقيب الصيادلة في لبنان أن "200 صيدلية أُقفلت منذ بداية الأزمة الاقتصاديّة، مشيرا إلى أنها "تمثل 35 في المئة من الصيدليّات في لبنان." وقال: "أن الرقم مرشح للازدياد"، واعتبر أن "السياسات المتبعة في السنوات الماضية أدت إلى استنزاف الكثير من رأسمال أصحاب الصيدليات[4]." والحاجة المتزايدة للدواء، في ظل ما يشهده لبنان من أزمة الكورونا، كلٌ هذا شكل سبباً في اختيار موضوع " قطاع الدواء في لبنان ـ الواقع والمرتجى" وذلك للاطلاع على واقع قطاع الدواء، والحصول على المعطيات الكافية لتقديم مقترحات مجدية يستفيد منها المعنيون، سواء في القطاع العام أو الخاص. وذلك من خلال هذا التقرير الذي أعدَّ لنيل شهادة الماستر المهني في دراسة الجانب الإداري لـ " قطاع الدواء في لبنان _ الواقع والمرتجى".

ثالثاً:التساؤلات الأساسية

التساؤلات الأساسية التي ينبغي أن نبحث عن إجاباتها تتناول واقع قطاع الدواء في لبنان، فنسأل:

ما هو حجم الصناعة الدوائية في لبنان؟ وما هي النسبة المئوية التي تغطيها من حاجة لبنان ؟ وكم هو عدد مصانع الدواء؟ وما هي أنواع الأدوية التي تنتجها؟ وهل هي مطابقة للمواصفات العالمية؟ وما نسبة ما تصدره منها؟

وما هي الأدوية المسموح باستيرادها؟ وما هو حجمها؟ وما هي شروط تسجيل الأدوية؟ ودور اللجنة الفنية للرقابة على إجراءات تسجيل الأدوية في وزارة الصحة العامة؟

---

[4] ريا شرتوني، قطاع الأدوية اللبناني الأزمة الاقتصادية (تقرير) بيروت ، موقع الأناضول. تاريخ الزيارة : 2020/7/12. https://www.aa.com.tr/ar.1907579.

وما هي التساؤلات المطروحة حول المشاكل التي يعاني منها قطاع الدواء في لبنان، على مستوى التصنيع، او الاستيراد، أو التوزيع، أو الدعم المالي الذي يقدمه البنك المركزي، أو التشريعات والقوانين التي تحمي المستهلكين، وتشجع صناعة الدواء، وتحد من حجم الإستيراد ؟

وإلى أي حد تتوفر الإمكانات المالية والإدارية لتطوير هذا القطاع في لبنان؟ وهل الواقع الحالي، سواء المالي أو الإداري، يسمح بتنفيذ الخطط التطويرية التي يقترحها البحث؟ وما هي التوصيات التي يقدمها هذا البحث على ضوء ما توصل إليه من معطيات؟

رابعًا: الإشكالية الأساسية

انطلاقاً من واقع قطاع الدواء، وعلى ضوء التساؤلات المبينة أعلاه، يمكننا صياغة الإشكالية الأساسية في السؤال الآتي: "كيف نستطيع تجاوز المعوقات التي تمنع تنفيذ الخطط الاستراتيجية الرامية إلى تطوير قطاع الدواء، وتمكينه من بلوغ المستويات الإقليمية والعالمية المنشودة" ؟

خامسًا: منهج البحث

نسعى في هذا التقرير إلى معالجة هذه الإشكالية، والتساؤلات والفرضيات المتفرعة عنها باستخدام " المنهج الوصفي التحليلي"، ومعلوم أن "المنهج هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته واكتشاف الحقيقة أو الوصول إلى المعرفة"[5]. وحيث أن لكل ظاهرة معينة منهجاً خاصاً بها، فالمنهج الفلسفي مثلاً " يقوم على التحليل والتركيب وتمتزج فيه كل المناهج العلمية المعروفة من استقراء , واسنباط، وفرض، وجدل"[6] وهو المنهج الذي تحتاجه كل البحوث، إضافة للمناهج الخاصة بكل بحث، مثل المنهج التجريبي، والمنهج الوثائقي، أو المنهج التاريخي، وغيرها من المناهج التي تقتضيها البحوث المختلفة.

---

[5] مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، تشرين الأول (أوكتوبر) 1998، ط2 ص 14,

[6] المصدر نفسه، ص 15.

في هذا التقرير سوف نستفيد من المنهج الوصفي التحليلي، "ويقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها"[7] . فمن الأهمية بمكان أن يتوافر في تقريرنا وصف دقيق لقطاع الدواء. ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي: "ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ ومن اين نبدأ الدراسة؟ وما العلاقة بين الظاهرة المحدّدة والظواهر الأخرى؟ وما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟" [8] وبعد أستكمال الوصف نعمد إلى عرض نماذج مشابهه لنقوم بالمقارنة باستخدام المنهج التحليلي المقارن، و"التحليل هو عملية تحديد علاقة العناصر أو الأجزاء بعضها ببعض، و تحديد وظيفة كل منها، ومن ثمّ تصنيف الظواهر والأشياء بطرق تخدم أغراض البحث"[9]. وعلى هذا الأساس سوف ندرس عناصر قطاع الدواء في لبنان، وحجم مساهمتها في الملف الصحي في لبنان، ومقابلتها مع مثيلاتها في البلدان الأخرى، ومع المقاييس والمعايير التي تبنتها منظمة الصحة العالمية، ونقوم بتحليل عناصر قطاع الدواء، ومشاكله، والخطط الاستراتيجية الموضوعة لتطويره، ومدى تنفيذها، ونقوم باستخراج النتائج المرجوة ، وتقديم ما نتوصل إليه من التوصيات، لتطوير قطاع الدواء في لبنان.

سادساً: خطة التقرير

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية، والتساؤلات والفرضيات المتفرعة عنها، والتي تبينت لنا من خلال البحث، عمدنا في تقريرنا إلى تقسيمه إلى قسمين:

ففي **القسم الأول:** تحت عنوان: **التقرير العملي** نتناول " **تجربة التدريب العملي في صيدلية المرتضى**". وفيه مبحثان : نتناول في المبحث الأول: "**وصف صيدلية المرتضى وظروف التدريب**". وفي المبحث الثاني: **وصف الأعمال المنفذة خلال التدريب.**

---

[7] فاطمة عوض صابر، ود. ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، (الأسكندرية: مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية، 2002، ط1، ص87

[8] المصدر نفسه.

[9] محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1407هـ_1987م,) ط2، ص 246. بتصرف.

أما **القسم الثاني:** فنتناول فيه الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات والفرضيات التي تمت إثارتها خلال مناقشة موضوع التقرير، باعتماد مناهج وآليات البحث المنصوصة، وهو تحت عنوان:

" **دراسة تحليلية لقطاع الدواء ـ الواقع والمرتجى** " ، وفيه مبحثان: ألأول: " **وصف واقع قطاع الدواء في لبنان**" ، ويحوي: مصانع وشركات الدواء في لبنان، والمؤسسات الحكومية الناظمة لقطاع الدواء. والمنظمات الأهلية الناشطة في قطاع الدواء. والثاني: " **قطاع الدواء بين الواقع والمرتجى**" وندرس فيه مطلبان: "**المشاكل الراهنة في قطاع الدواء**".و "**الحلول والتوصيات المقترحة**".

وفي **الخاتمة** : تتم بلورة النتائج، وتقديم الأجوبة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، على ضوء دراسة هذه الموضوعات، وتقييمها بما يستوفي واقعها الحالي، وبما يفتح الآفاق للنظر الأوسع في المرتجى لقطاع الدواء، إن على مستوى التصنيع، أم على مستوى الاستيراد والتوزيع ، وسائر العلاقات والنشاطات بين كافة عناصر قطاع الدواء، والشرائح المستفيدة. ومن ثم يتم تقديم التوصيات المتناسبة مع هذا الواقع، والتي لم يتسع البحث لتفصيلها، سواء التوصيات المقدمة للجهات الحكومية، او الأهلية، أو تلك المقدمة للباحثين في قطاع الدواء.

القسم الأول:

" تجربة التدريب العملي في صيدلية المرتضى"

يعنى هذا القسم من التقرير بتوصيف صيدلية المرتضى التي كانت محلاً للتدريب، وذلك من خلال بيان المعلومات الأساسية حولها، ومن ثم عرض ظروف العمل التدريبي الذي قمنا به.

ومعلوم أن التعرف على بنية الصيدلية يتناول جميع النواحي الضرورية، كي نتمكن من الولوج في الأعمال التدريبية، والاقتراب اكثر من ميدان الموضوع محل الدراسة، ألا وهو: (قطاع الدواء في لبنان بين الواقع والمرتجى).

من هنا كان لهذا القسم الأهمية الأساسية في رسم الصورة الواقعية لأرضية العمل، والمنجزات التدريبية، والظروف المحيطة بها على أكثر من صعيد، ويتألف هذا القسم من مبحثين هما:

المبحث الأول: وصف صيدلية المرتضى وظروف التدريب.

المبحث الثاني: وصف الأعمـــال المنفذة خـلال التدريـب.

المبحث الأول:

وصف صيدلية المرتضى وظروف التدريب

صيدلية المرتضى هي مشروع صحي، يهدف الى تأمين الدواء لأكبر شريحة من اللبنانيين، بسعر مدروس وبجودة عالية، ويتم فيه بيع الأدوية والمستلزمات الطبية؛ من حليب وحفاضات للاطفال الصغار والكبار، ومستلزمات الأطفال من قنينة وغيرها، الى الأجهزة الطبية كمكنات الضغط والسكري...، والمشدات المختلفة للجسد ، الى أدوية الأعشاب، ومستحضرات التجميل، والعطورات بعد الاستحمام، والشامبويات، إضافة إلى جميع أصناف الأدوية التي يحتاجها المريض.

وقد تمكنت الصيدلية من تأمين معظم حاجات المواطنين على الرغم من الأزمة الحالية التي تمرّ بها البلاد، والتي ترمي بثقلها على قطاع الدواء، اضافة لعمليات الاحتكار والتهريب المتفاقمة مع ندرة الانتاج المحلي. وتستورد الصيدلية الدواء من الدول المجاورة لسدّ الحاجة في السوق المحلية، وخصوصا في ظل انقطاع بعض الأدوية الدائمة من الأسواق.

وتتألف الصيدلية من عدة أبنية، بناء لكل فرع في بيروت والبقاع والجنوب، ومستودع مركزي للأدوية والمستلزمات الطبية في بيروت، يتم التوزيع منه الى كافة الفروع، بالاضافة لمخزن مخصص لكل صيدلية تخزن فيها حاجتها لمدة زمنية محدودة.

المطلب الأول: هيكلية الصيدلية

فيما يلي سنتحدث بالتفصيل عن هيكلية الصيدلية وإداراتها، والوظائف التي تقوم بها كل إدارة .

يتكون المجلس الإداري للصيدلية من مسؤول الصيدلية وأربعة مديرين، يتوزعون المهام المناطة بالصيدلية، وهي الوظائف المشار إليها أدناه. ويتم التنسيق فيما بينهم من خلال برامج ممكننة تضبط كافة وظائف الصيدلية، ووفقاً لنظام الصيدلية الموضوع كدليل من قبل الادارة للعاملين كضوابط يجب الالتزام بها، تقسم وظائف الصيدلية بشكل عام إلى:

1. إدارة الصيدلية
2. إدارة الشراء
3. إدارة المخزن
4. المحاسبة
5. الإدارة الفنية

وعلى رأس كل إدارة من هذه الإدارات ، مدير متخصص، وقد بينت الأنظمة المعتمدة في الصيدلية وظائف كل إدارة على الشكل التالي:

1. **وظائف مدير الصيدلية:**

- مسؤولية محتوى الصيدلية، وهي من مهام مدير الصيدلية، يعاونه العاملين فيها لضبط الوارد والصادر من والى الصيدلية، مراعين "الاسم التجاري"، "تاريخ الصلاحية"[10]، والكمية، وتتم عملية الضبط على أساس الفوترة الأتوماتيكية (Bar code)[11].
- اجراء الجردات بشكل دائم بما لا يعطل عمل الصيدلية ويمكنه أخذ عينات عشوائية لمراقبة ومواكبة الخلل إن وجد.
- الحفاظ على توفر كل احتياجات المستفيدين، واستمراريته من خلال التالي: أ. مراقبة محتوى الصيدلية والمبيعات بشكل يومي. ب. تقدير الحاجة الأسبوعية بالحد الأدنى. ج. تدوين الإحتياجات الجديدة للمستفيدين، ومتابعة ما تقدم مع مسؤول المخزن لتأمينه بشكل حصري، ويمكنه أحيانا مراجعة مسؤول الشراء بهذا الشأن.
- طلب الموازنة التشغيلية وفق الحاجة الفعلية من الإدارة وفق المقرر.
- تسليم كشف المبيعات الى الإدارة شهريا دون زيادة أو نقصان.
- رفع يومي للمبيعات بعد انتهاء الدوام إلى ادارة الصيدلية.
- ادارة أفراد الصيدلية بما يحقق أفضل إنتاجية وجودة ممكنة بالطاقم العملي الموجود .

---

[10] هو المدة الزمنية التي يستمر بها الدواء صالحاً للاستعمال بفعالية، وبحددها الأطباء المختصون بناء على تجارب وتقارير المختبرات المصنعة .

[11] برنامج محاسبة الكتروني خاص بالدواء يعده مختصون بالبرمجة بالتعاون مع مختصين بالصيدلة.

- الحفاظ على نظافة الصيدلية بشكل يومي، وضمان أفضل السبل لإبقاء المشهد العام للصيدلية مرتباً وممنهجاً على مستوى توزيع الأصناف وتصنيفها.
- إستلام التعليمات أو التوصيات من المدير الفني، والتي تهدف إلى معالجة أي خلل إداري أو فني، وكل ما لا يتناسب مع احتياجات المستفيد، وذلك بشكل خطي، ويقوم بالاعتراض لدى الإدارة في حال وجد الملاحظات غير دقيقة، أو تحتاج إمكانات إضافية لتحقيقها، بالإضافة إلى العمل وفق السياسات العامة التي تهدف الى الحدّ من الخسائر والتلف.
- رفع المقترحات التي تهدف إلى تطوير عمل الصيدلية ، سواء كانت تعديلات برمجية، احتياجات أو غيرها ... إلى الإدارة .
- استلام الأدوية وغيرها من المخزن بناءاً لفاتورة مبيع ونقل، صادرة عن المخزن على نسختين والتوقيع عليها (نسخة للصيدلية، نسخة للمخزن).
- رفع تقرير شهري بالشراء، المبيع، محتوى المخزن في الصيدلية، المصاريف التشغيلية، بشكل ورقي.

هذه هي أهم النشاطات التي يقوم بها مسؤول الصيدلية، وهي من واجباته، وفي المقابل له حقوق يتمتع بها من أهمها:

- الصلاحيات البرمجية التي يتمتع بها على صعيد البرنامج الحاسوبي الذي ينظم عمل الصيدلية لناحية الفواتير والمبيع وانظمة دوامات العاملين(مثلا يمكنه التعديل على دوامات العاملين من خلال صلاحية التعديل المعطاة له على البرنامج، أو صلاحية إدخال بعض الأصناف التي لم يدخلها المخزن نتيجة خطأ أو سهو).
- الصلاحيات الادارية على مستوى الأفراد التي تخوله محاسبة المقصرين، وفق نظام محاسبة معتمد، أو مكافأة المنتجين ، من خلال مكافآت مادية ومعنوية .

2. وظائف مدير المخزن:

يشكل المخزن المحطة الرئيسية لكل أعمال الاستلام والتسليم، ويشمل ذلك تغذية الفروع (الصيدليات في المناطق المختلفة) بالاحتياجات، أما المسؤولية المترتبة على مسؤول المخزن وطاقمه فهي على الشكل التالي:

- يعمد إلى تصنيف المحتوى وفق الأصول العملية، ويلتزم بالوارد في "دليل التخزين والتوزيع" في أداء مهمته.
- يدير ويشرف على عمال المخزن، ويحرص على تقديم أفضل إنتاجية ممكنة كماً ونوعاً.
- يقوم بعملية استلام المشتريات من الجهات المورِّدة من خلال جداول التوضيب الموجودة في النظام البرمجي (packing list) والفواتير، مطابقاً الأصناف بناءً للإسم التجاري، ومتثبتاً من الكميات، وتواريخ الصلاحية.
- يسلم جدول التوضيب أو الفاتورة إلى مسؤول الشراء ليقوم الأخير بإدخالها من خلال الفوترة على البرنامج.
- يراقب محتوى المخزن باستمرار، ويحرص على ضمان توفر كل الإحتياجات المطلوبة بشكل دائم من الفروع، ويحرص على تخزين ما يعادل 6 أشهر من الاحتياجات للفروع بالحد الأقصى المتاح له على مستوى المكان، والتلبية من الموردين عبر مسؤول الشراء.
- يراقب محتوى المخزن ويحرص على ضمان مطابقة الجردة من: أصناف بالإسم التجاري، وكميات وتواريخ الصلاحية، ويقوم بالمطابقة بالحد الأقصى الممكن وهو كل 6 أشهر مرة، وإجراء "جردات عشوائية"[12] بالحد الأقصى الممكن.
- يراقب صلاحية الأدوية من حيث انتهاء مدتها، أو فسادها وفق المعايير المذكورة في الملحق رقم -1- ويشرف على عملية التلف للأدوية التي فقدت صلاحيتها.
- يتلقى الطلبيات من الفروع ورقيًا أو عبر الاتصال، ويصدر فواتير المبيع والنقل.
- يواكب حركة وإجراءات النقل والتسليم للفروع، ويحرص على إعادة المستندات اللازمة لها، وتنزيل العملية المخزنية على البرنامج.

---

[12] جردات عشوائية تتناول أحد أقسام الصيدلية وليس جميعها.

- يسلم الادارة، فرع المحاسبة، كشفاً بمحتوى المخزن، وفواتير النقل أو المبيع للفروع في الأول من كلّ شهر ، مستوفياً كل الشروط المستندية والتوقيعات اللازمة.
- يستلم الموازنة التشغيلية وفق الحاجة الفعلية ويلتزم بالمقررات التي تصدر عن الادارة المالية لجهة الصرف والتصفية.
- استلام الملاحظات والتعليمات من المدير الفني.
- رفع المقترحات التي تهدف إلى تطوير عمل المخزن، سواء كانت تعديلات برمجية، احتياجات أو غير ذلك... إلى الإدارة .
- رفع تقرير شهري يبين محتوى المخزن في الصيدلية، وذلك بشكل ورقي.

3. وظائف مدير الشراء :

يعتبر الشراء من المهام الأساسية التي تؤمن الاحتياجات اللازمة من الأدوية لكافة فروع الصيدلية. فيما يأتي نوجز بعض المهام الملقاة على عاتق مسؤول الشراء:

- يقوم بعمليات الشراء للأدوية والمستلزمات الطبية من الجهات الموردة المختلفة ، والتي تحددها الادارة، وذلك بمراعاة الأسعار الأفضل وتواريخ الصلاحية الأبعد.
- يقوم بتحديد الاحتياجات اللازمة من الأوية وذلك بالتنسيق مع مسؤول المخزن من النواقص المطلوب شراؤها، ليبقى المخزن مليئاً بالأدوية المطلوبة لمدة 6 أشهر بالحد الأدنى.
- يتلقى الاقتراحات من مسؤول المخزن والصيدلية والإدارة الفنية حول البضائع التي يتم شراؤها ، لتحسين الجودة والسعر في الوقت نفسه.
- يرفع تقريرا شهرياً مرفقاً بالمستندات والفواتير المطلوبة إلى قسم المالية في الإدارة أو المحاسبة ليتم ادراجها في البرنامج، كما ويرفع تقريراً بنشاطاته التي قام بها من عمليات شراء إلى الإدارة بشكل شهري.
- يفيد مسؤول المخزن بعمليات الشراء التي تمت، ليحصل التنسيق المطلوب لناحية استلام البضائع من الجهات الموردة.

- يحرص على مراعاة كل معايير الجودة والأسعار المدروسة في عمليات الشراء، لضمان توفير أفضل خدمة للمستفيدين.

4. وظائف المحاسبة:

- يتولى مسؤول المحاسبة كل العمليات الحسابية للصيدلية والمخزن، فيما يتعلق بكل المشتريات والمبيعات، سواء الأدوية ، أو التجهيزات الخاصة بالصيدليات وبالمخزن.
- يطابق الفواتير بعضها مع بعض، ويجري الجردات والعمليات الحسابية المطلوبة، لضمان سير المؤسسة بشكل سليم، وعدم وقوع خلل في الحسابات.
- يقوم بالجردات السنوية لفواتير الشراء مع فواتير الصيدليات، لمعرفة نسبة الربح، والخسارة.
- يتولي الأمور المالية لناحية الميزانيات التشغيلية للصيدليات، واحتساب أجور العمال.

5. وظائف الادارة الفنية:

تتابع الادارة الفنية الأمور الفنية في فروع الصيدلية والمخزن، ولها دور مهم في تقديم الخدمة الجيدة للمستفيدين.

- تحرص الادارة الفنية على الحرفية العالية للعاملين كافة سواء في المخازن أو في الصيدليات لناحية الانتاجية الأفضل.
- اشراك العاملين في دورات تدريبية مساعدة في تحسين جودة الانتاجية.
- تقوم الإدارة الفنية بتأمين كافة التجهيزات الفنية سواء البرمجية، أو التجهيزات المتعلقة بنظام التهوئة والاضاءة، والتجهيزات الأخرى.
- تتولي مهمة شؤون الموظفين بتولي ادارة الموارد البشرية.

- تطبيق معايير الجودة العالمية والمحلية (ISO)[13].

هذه الوظائف تتولى مهمة تأمين حاجات الصيدلية واستمرارها لتقوم بدورها في تأمين حاجات المستفيدين، وهي تتكامل فيما بينها بحركة إدارية منظمة تعتمد أحدث الأنظمة الإدارية المعمول بها في الإدارات المماثلة. فالإدارة العامة تتلقى التقارير من إدارة المخزن الذي يضبط دخول وخروج الدواء، وتطلب من إدارة الشراء تزويدها بالنواقص، وإدارة الفوترة يضبط حركة المبيعات، والإدارة الفنية تطلب تأمين التجهيزات اللوجستية الضرورية، كل ذلك في حركة متناغمة متكاملة تؤدي بالنهاية وظيفة واحدة وهي :

"صرف الوصفات الطبية للمرضى".

المطلب الثاني: فرق العمل في الصيدلية

الآن وقد انتهينا من الحديث عن أقسام الصيدلية بشكل عام والمهام المتعلقة بكلٍّ منها، سوف نتحدث بشكل خاص عن المهام المتعلقة بالعاملين في كلّ فرع من فروع الصيدلية، حيث تم إجراء التدريب لمدة شهرين كاملين، خصوصا وأن الصيدلية لها عملاء وزبائن كثر، ولديها ضغط عمل يومي كبير.

أولاً تقسم فرق العمل في كل صيدلية الى ثلاث فرق:

1. فريق الفوترة
2. فريق المخزن
3. فريق الصيادلة
4. فريق العاملين

سنتحدث عن أهم مهام كل فريق على حدة:

---

[13] المنظمة الدولية للمعايير (بالإنجليزية: International Organization for Standardization) كما تسمى أيزو، هي منظمة تعمل على وضع المعايير،. تأسست في 23 شباط / فبراير 1947 وهي تصرح عن معايير تجارية وصناعية عالمية. https://web.archive.org/web/20071004225623/http://www.iso.org

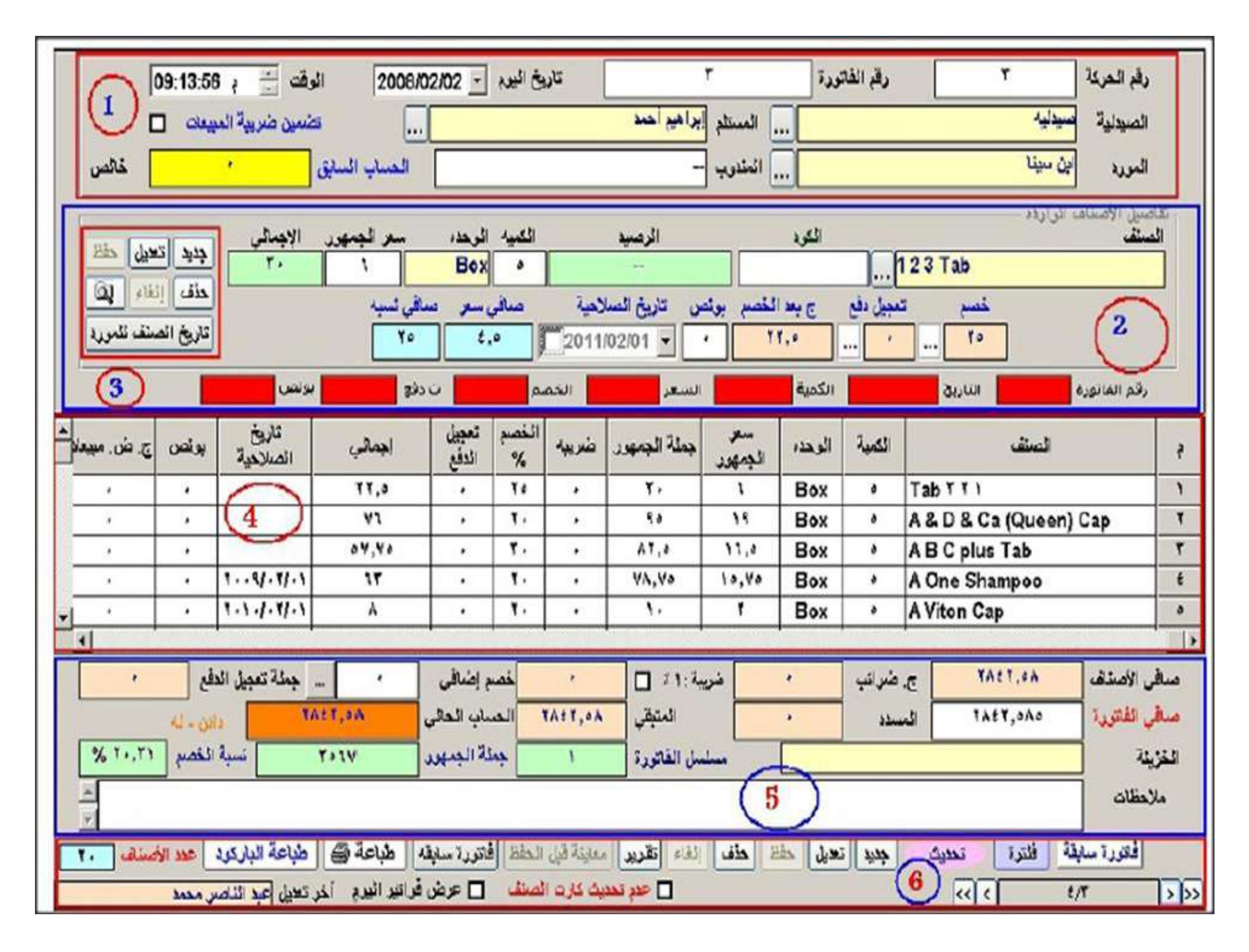
1- فريق الفوترة:

يتشكل فريق الفوترة من 4 أفراد يجيدون مهام المحاسبة (كاشيير Cashier) يجلسون على ثلاثة حواسيب بالتناوب، ويقومون بفوترة البضائع التي اشتراها الزبائن وتقاضي النقود منهم، وإليك بعض المهام المطلوبة منهم:

- توخي الدقة في ادراج الأصناف ضمن الفواتير، ومراعاة سّرعة الإنجاز مع تمام الدقة.
- افادة مسؤول الصيدلية بالأصناف غير الموجودة على البرنامج لاعادة إدخالها في البرنامج ليتسنى بيعها من جديد.
- استقبال الزبائن بوجه حسن، وتحمل أسئلة الزبائن، وإجابتهم عن استفساراتهم.
- افادة المسؤول بأي ملاحظة من شأنها تحسين المبيع، لناحية إجراء عروضات على الأصناف ذات الأسعار المرتفعة.
- مرافقة الزبائن في الصالة عند الاضطرار لمساعدتهم في اختيار الأصناف.

ويستعين فريق الفوترة ببرنامج ممكنن يضبط المبيعات ، ويزود الإدارة بها بشكل دوري. وفيما يلي صورة للنموذج الآلي الذي يستخدم في قسم الفوترة.

فاتورة آلية



المستند – 1 –

2- فريق المخزن:

ويتكون من ثلاثة أفراد مهمتهم القيام بكل أعمال المخزن لناحية استلام البضائع وعرضها، وتتلخص مهامهم بالتالي:

- استلام البضائع من المخزن الرئيسي وذلك من خلال إحصاء البضاعة الواردة من حيث الكمية، وتاريخ الصلاحية، ومطابقتها مع الفاتورة الواردة، وافادة المخزن الرئيسي بالأخطاء الحاصلة لمعالجتها.
- توضيب البضاعة في المخزن بشكل يسهل الوصول إليها للاستفادة منها.
- ملء الصالة الرئيسية للصيدلية بالبضاعة (الادوية والمستلزمات الطبية)، لتبقى ممتلئة بحيث يمكن للزبون الشراء.

- ترتيب الصالة وتوزيع الاصناف بشكل جيد وواضح.
- الحرص على نظافة المخزن والصالة، وإزالة الغبار عن الأصناف.
- مساعدة الصيادلة في نقل الأدوية من المخزن إلى الصيدلية حسب طلبية الصيادلة.
- إخبار مسؤول الصيدلية بالنواقص لتأمينها من المخزن الرئيسي.

3- فريق الصيادلة:

وهو الفريق الأساسي في الصيدلية، ويجب أن يكون حائزاً على إجازة جامعية في الصيدلة، ومنتسباً لنقابة الصيادلة في لبنان، ويتحلى بالخبرة، والسرعة، والأمانة، في تقديم أفضل خدمة للمستفيدين، ويجب أن يكون لدية خبرة بقراءة الوصفات الطبية على النحو الذي تم ذكره في الملحق_1_، ومعرفة الوصفات الطبية الصحيحة وتمييزها من المزورة خاصة في الأدوية الحسّاسة، مثل أدوية الأعصاب والأمراض المستعصية, ومن أهم مهامهم الفريق:

- استقبال الزبائن بوجه حسن وتحمل استفساراتهم، ووصرف وصفاتهم بشكل صحيح.
- رفع تقارير يومية إلى مسؤول الصيدلية بحجم المبيعات، وتحديد النواقص في الصيدلية لتأمينها من قسم الشراء.
- إعطاء فريق المخزن طلبية يومية بالأدوية المطلوبة ليتمّ تأمينها.
- توضيب الأدوية في أماكنها المخصصة لها، وذلك بشكل يومي.

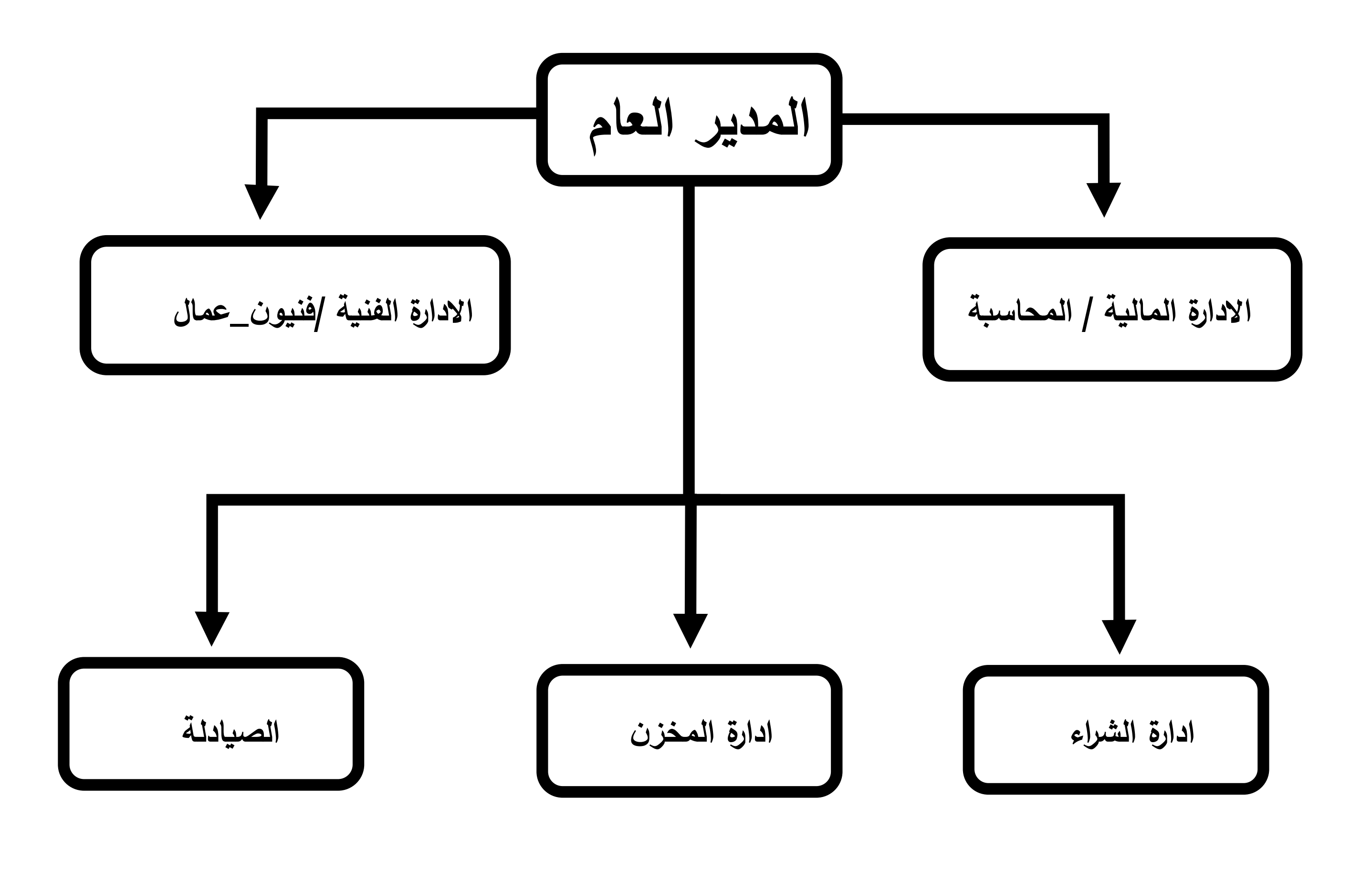
4 – فريق العاملين:

ويقسم إلى قسمين:

- العمال الفنيون، ويهتمون بالأجهزة الالكترونية (الحواسيب، وضبط وتطوير البرامج المستخدمة، إضافة لأعمال التجهيز والصيانة للأدوات الكهربائية، والرفوف والخزائن، وضبط نظامي الإضاءة والتهوئة في الصيدلية.

- فريق العمال العاديين، ويعملون في نقل وتوزيع الأدوية، وتأمين الحاجيات اللوجستية للصيدلية، إضافة لعمليات التنظيف الدورية، وغيرها من الحاجات الضرورية .

شكل_ 1_ هيكلية الصيدلية :



المستند –2 –

المبحث الثاني:

نظرات حول التدريب العملي في الصيدلية

بعد البحث عن الموضوع المناسب للتقرير، والمكان المناسب للتدريب، وبناء لمعطيات كثيرة، تم ذكر بعضها في مقدمة التقرير، قمت بتقديم طلب الى (صيدلية المرتضى) للموافقة على التدريب، وتمت الموافقة على الطلب، فاتفقت مع إدارة الصيدلية للعمل لديها مدة شهرين كاملين بنصف دوام (اربع ساعات) مع عطلة يوم الأحد، وتم التوافق مع الإدارة على برنامج التدريب .

المطلب الأول: الأعمال التدريبية المنفذة

خلال الفترة المحددة التي استغرقت قرابة الشهرين، قمت بعدة أعمال شملت التدريب في قسم الفوترة حيث اكتسبت مهارة استخدام البرنامج الآلي للفوترة، ثم انتقلت إلى المخزن، وهناك تعرفت على العديد من اشكال الدواء وطريقة حفظها، وفي الأسبوعين الأخيرين انتقلت للتدريب في المخزن الرئيسي الذي يوزع على سائر الصيدليات، وهذا بعض التفصيل لعمليات التدريب الثلاث:

1. التدريب في قسم الفوترة في الصيدلية:

وتمّ التدريب على ذلك مدة أسبوعين، وتمّ خلال هذه الفترة اكتساب عدّة خبرات منها أسلوب التعاطي مع الزبائن، وأسلوب تسويق المبيعات، وخصوصاً المستلزمات الطبية، وخبرة المحاسبة من خلال برنامج الفوترة الخاص بالصيدلية، وافادة مسؤول الصيدلية بالأصناف الناقصة في البرنامج لإعادة ادخالها ليتمّ بيعها، بالاضافة الى الخبرة في العمل، استفدت من (الريتم rhythm)[14] السريع للعمل عندما يزداد ضغط الزبائن.

[14] (الريثم the rhythm) هو الإيقاع، وريثم العمل هو إيقاع العمل أي الحركة الآلية للعمل.

2. التدريب في قسم المخزن في الصيدلية:

وتمّ التدرب في المخزن مدة شهر، وتمّ تحصيل خبرات عدّة خلال هذه الفترة، منها استلام البضائع من المخزن الرئيسي، والتدقيق في الفواتير المستلمة، والتواصل مع المخزن الرئيسي في حال وجود اختلاف بين الواقع والفواتير، كما تمّ التدرب على عملية تخزين البضاعة، من خلال استخدام وسائل التخزين (السيكتريك[15]، الطبليات الخشبية).

وقد تدربت على عملية فرز الأدوية وتخزينها على الرفوف في المخزن حسب الأحرف اللاتينية، بحسب التركيبة (جينيريك)، وبعد التخزين تبدأ عملية تلبية طلبيات الصيادلة في صالة البيع، واعطائهم الأدوية حسب الحاجة.

بالاضافة الى ذلك تتم افادة مدير الصيدلية بشكل يومي بالنواقص من أدوية ومستلزمات ليتمّ طلبها من المخزن الرئيسي، كما وتتمّ افادته بالأصناف غير الداخلة على البرنامج ليتم التواصل مع المخزن الرئيسي لادخالها.

كما وتمّ التدرب على التدقيق في تواريخ صلاحية الأدوية، فيتمّ فرز الأدوية المنتهية الصلاحية إلى التلف، ليتمّ تلفها، أو الاستفادة منها كأسمدة زراعية، وبالمقابل تخزين الأدوية البعيدة الصلاحية لتصريفها في وقت لاحق بعد الانتهاء من تصريف التواريخ القريبة.

3. التدريب في المخزن الرئيسي (المستودع):

تمّ العمل في المخزن الرئيسي لفروع الصيدلية لمدة أسبوعين، حيث احتوى التدريب فرز البضائع الآتية من الجهات الموردة، ومن ثم فرز الأدوية وتخزينها على الرفوف حسب الأحرف اللاتينية والتركيبة (جينيريك) وأيضاً (تشييك) كل الفواتير الواردة مع البضائع وإفادة مسؤول المخزن بالفروقات.

الأمر الآخر الذي تمّ التدرب عليه هو تحضير طلبيات الفروع من خلال إنجاز فواتير بالأدوية المنوي إرسالها، باستخدام البرنامج للتخريج من المخزن، للنقل الى الفرع عبر أقراص مدمجة (سي دي).

---

[15] Siktirik أو Forklift .تعني الرافعة الشوكية وهي تعمل على الكهرباء أوالنفط.

أما باقي أقسام المشروع فلم يتسنى لي الوقت للتدريب فيها، لتشعب الادارات، وكثرة الأعمال والمجالات، ولكني كونت فكرة عامة عن أهمّ المهام التي تجري في الصيدلية، من خلال الرجوع إلى العديد من المصادر، وقد ذكرت بعضها في الملحق -1-.

المطلب الثاني: تقييم الأعمال التدريبية

من الطبيعي أن تحقق الأعمال التدريبية الفائدة المرجوة منها، لكن يبقى هناك مجال لتقييم فترة التدريب لجهة مهارة المدربين، وكفاءتهم، ورغبتهم في تعليم المتدرب لتحصيل الفائدة المرجوة، وهناك يمكن الحديث عن بيئة التدريب ومدى ملاءمتها لبرنامج التدريب المقرر من الإدارة، كل ذلك يمكن تلخيصه بما يأتي:

1. الصعوبات التي تمّت مواجهتها:

في الحقيقة لم تكن هناك صعوبات جديّة في عملية التدريب، نظراً للتسهيلات المقدّمة من قبل ادارة الصيدلية، أما على الصعيد الشخصي، فقد واجهت العديد من الصعوبات في التعرف على قطاع الدواء، كون المجال الدوائي ليس من اختصاصي، فقد عانيت في حفظ الفواتير، والجداول، وأسماء الأدوية، والعمل على البرامج الإلكترونية، ولكن في القسم الثاني من فترة التدريب كان العمل أسلس وأسرع.

2. الايجابيات والسلبيات:

أما الايجابيات في فترة التدريب فتتلخص بالفرصة التي أتاحتها المؤسسة محل التدريب في مختلف المجالات، وتعاون الموظفين والعاملين واهتمامهم بتوضيح ما احتجته من معلومات في الأسام التي تدربت عليها ، بالاضافة الى وجود التسهيلات اللوجستية والتجهيزات المريحة لجهة االإضاءة الجيدة، والتكييف، والشفاطات في بيئة التدريب.

يضاف إلى ذلك قرب مكان التدريب من مكان السكن مما سهل الالتزام بالدوام بشكل جيد.

وأما السلبيات، فإن من أهم سلبيات العمل في المخزن هي أن العمل فيه يكون تحت الأرض، والعمل تحت الأرض يحتاج الى قدرة على التحمل، فرغم وجود الشفاطات، لا يخلو الأمر من الغبار والأوساخ، بالاضافة الى الاضطرار لحمل البضائع ونقلها من مكان الى مكان.

ويذكر من السلبيات الضغط الذي يسببه كثرة الزبائن، والتي لا تتيح للمتدرب الفرصة الكافية للتعلم والتدريب.

3. الخبرات المستفادة:

يمكن إجمال الخبرات التي تمّ تحصيلها على الشكل الآتي:

- حفظ العديد من أسماء الأدوية مع استعمالاتها.
- المحاسبة على الصندوق.
- التخزين حسب التركيبة والحرف اللاتيني، الفرز والإحصاء والتدقيق. وقد ذكرت ذلك في طيات البحث.
- التعرف بشكل موسع على عالم الصيدلة من خلال المطالعات في العديد من الكتب والمعاجم والمقالات والمواقع الغلكترونية، التي استفدت منها في كتابة البحث.
- اكتساب معرفة بجردات حساب الصيدليات من خلال العمل في قسم الفوترة.
- التعرف على طبيعة فساد الأدوية وعدم صلاحيتها من خلال المشاركة في عمليات التلف.
- الشعور بمعاناة الناس الصحية من خلال معايشة الواقع الصحي، خاصة في موضوع فقدان الأدوية الضرورية وحليب الأطفال. بالاضافة الى التعاطي مع الزبائن، وتسويق البضائع، والتنسيق مع العاملين في مختلف الفروع.

4. المقابلات:

تمّ إجراء عدّة مقابلات مع مسؤولي الادارات في مشروع المرتضى، فضلاً عن اللقاءات الجانبية، وقد أفادت تلك المقابلات واللقاءات في تزويدي بالكثير من المعلومات الأولية ومبادئ الصيدلة التي لا تتاح معرفتها اثناء فترة التدريب في اقسام الصيدلية، وهي عديدة، أذكر منها:

- مقابلة مع مدير الصيدلية فرع بيروت، حول طبيعة العمل في الصيدلية والنشاطات القائمة بشكل عام.
- مقابلة مع الصيادلة في فرع بيروت، حول مشاكل التهريب والاحتكار واستيراد الأدوية من الخارج.
- مقابلة مع المحاسبة، حول عملية احتساب الفواتير، والميزانية الشهرية وشؤون الموظفين.
- مقابلة مع مسؤول الشراء حول اهم المصانع والجهات الموردة التي يمكن الاستفادة منها.

ويمكن القول أن تجربة التدريب في صيدلية المرتضى قد أتاحت مجالاً واسعاً من المعارف الصحية الضرورية، والتي سوف نقوم بتنميتها في المستقبل، وما من شك أن الأعمال المختلفة في الصيدلية تحتاج إلى فترة تدريب أطول بكثير مما تم تخصيصه لغرض كتابة التقرير، حيث أقتصرت فترة التدريب المتاحة على أعمال المستودع وأعمال الفوترة، أما أعمال الشراء والأعمال الإدارية الأخرى، وسائر الأعمال المناطة بالعمل الصيدلي، مثل صرف الوصفات الطبية، والتعاطي مع الزبائن الذين يقصدون الصيدلية للتداوي اختصاراً للوقت، والهامش الذي يسمح للصيدلي إعطاؤه للمرضى من دون وصفات طبية، أو إعطاء الأدوية البديلة (الجنريك) كل ذلك مع احاطة المتدرب بعناوينه من خلال المعايشة اليومية للصيدلانيين، واجراء المقابلات معهم، كل هذه الأعمال التي لم تتح الفرصة الكافية للتدريب عليهالأنها تحتاج كما أسلفنا إلى المزيد من الوقت لمعرفة كافة تفاصيله. من هنا فإن مثل هذه الأبحاث ينبغي أن يتم تناولها من جوانب أخرى، لما فيها من فوائد جمة تنعكس على الواقع الصحي في لبنان بشكل عام.

القسم الثاني

" دراسة تحليلية لقطاع الدواء ـ الواقع والمرتجى "

في هذا القسم نتناول الحديث عن "قطاع الدواء _ الواقع والمرتجى" في مبحثين، نذكر في الأول وصف واقع الدواء في لبنان، ويتوزع الحديث في المبحث الأول على مطلبين ، نذكر في المطلب الأول مصانع الدواء في لبنان، وشركات الدواء المصنعة والمستوردة والموزعة، ونخصص عنواناً للحديث عن الوكالات الحصرية لاستيراد وتوزيع الدواء، وآخر للحديث عن المستشفيات الحكومية والخاصة، والمستوصفات، وتوزعها في كافة المناطق اللبنانية. ونذكر في المطلب الثاني المؤسسات الحكومية والأهلية ودورهما في رعاية الوضع الصحي والدوائي في لبنان، من خلال نشاطات الوزارات المعنية وبخاصة وزارة الصحة، ودورها في تسجيل الأدوية، وسن القوانين الناظمة لحركة التصنيع والاستيراد والتوزيع من خلال دوائر المديرية العامة للصحة وبرامج الرعاية الصحية الأولية، وبرنامج التحصين الوطنين ، والبطاقة الصحية، ونشاطات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، ومؤسسات الضمان الصحي الخاصة، ومن ثم ذكر النشاط النقابي للصيدلة ومستوردي ومصنعي الدواء، وفي نهاية المطلب يخصص التقرير عنواناً للحديث عن مهنة الصيدلة، وشروطها القانونية والعلمية. وفي المبحث الثاني نتناول الحديث في المطلب الأول عن مشاكل الدواء، وهي كثيرة، ومنها أزمة سعر الدواء وأزمة احتكار الدواء وتهريب الدواء وغيرها من المشكلات، وفي المطلب الثاني نتناول بشيء من التفصيل الحلول والتوصيات المناسبة لتطوير واقع الدواء في لبنان.

المبحث الأول: وصف واقع الدواء في لبنان

في مبحث واقع الدواء، نتناول الحديث عن الصناعة الدوائية في لبنان، في مطلبين؛ الأول نذكر فيه معلومات أساسية عن الصناعة الدوائية، ومصانع الدواء الأحد عشر، وشركات الأدوية ومخازن الدواء، والمستشفيات الحكومية والخاصة، والمستوصفات، ومستوى خدماتها الصحية، وفي المطلب الثاني نذكر الوزارات المعنية بصناعة واستيراد الدواء ووضع القوانين لضبط حركة الدواء من المصدر إلى المستفيد، كما نذكر المؤسسات الأهلية كالنقابات وشركات التامين وسائر الجهات المعنية في قطاع الدواء، كما نذكر في هذا المبحث بعض الإدارات التابعة للمديرية العامة للصحة، والتي هي من اهم دوائر الصحة في وزارة الصحة، ونذكر أهم إداراتها المعنية بتنظيم صناعة واستيراد وتوزيع الدواء في لبنان.

المطلب الأول: مصانع وشركات الدواء في لبنان.

تحت هذا العنوان نذكر خلاصة ما توصلت إليه الصناعة الدوائية في لبنان، وحجم ما تساهم به في حاجة البلاد إلى الدواء، ومقارنة ذلك مع حجم ما تنتجه الدول المجاورة، ثم نعدد شركات الدواء، ونذكر نبذة عن كل شركة؛ تأسيسها، ونشاطاتها، ونماذج من الأدوية التي تقوم بصناعتها، ثم نذكر بعض المعلومات عن وكالات الدواء الحصرية وعدد مخازن الدواء المسجلة في الدوائر المختصة، وأذكر المستشفيات الحكومية الثلاثين، والمستشفيات الخاصة التي تجاوز عددها المائة والثلاثين، إضافة لعشرات المستوصفات الموزعة على كامل مساحة الأراضي اللبنانية.

أولاً: الصناعة الدوائية في لبنان:

صناعة الدواء في لبنان ليست جديدة وقد كانت في السبعينات من القرن الماضي متقدمة على محيطها حيث كان هناك 16 مصنعًا تنتج أنواعًا مختلفة من الأدوية تعطي حصة كبيرة لسوق الاستهلاك المحلي وتصدر الى الأسواق المجاورة. وكان هذا القطاع يعد الأهم في منطقة الشرق الأوسط، لكن غالبية هذه المصانع أقفلت أثناء الحرب الأهلية، وبعد انتهائها أعاد بعضهم فتح أبوابها. واليوم يبلغ عدد مصانع

الأدوية في لبنان أحد عشر مصنعًا تواصل جهودها لرفع مستوى الصناعة ، وصارت قادرة على تصنيع أكثر من 650 نوع دواء لمعالجة أمراض أساسية مزمنة ومستعصية ذات جودة أكيدة وبأسعار مناسبة، إضافة الى تأمين أكثر من 1800 فرصة عمل للاختصاصيين من صيادلة وأطباء ومهندسين وكيميائيين وتقنيين وعمال، وإبقاء هذه الثروات البشرية في الوطن، وكذلك الى استقطاب أكثر من 15 مختبرًا من أهم المختبرات العالمية الأوروبية والأميركية واليابانية للتصنيع محليًا بإجازة Under license ونقل التكنولوجيا خاصتها الى لبنان[16].

تعتبر صناعة الدواء من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبناها الدول، بهدف تأمين حاجة مواطنيها من الدواء ، والحفاظ على مستوى مناسب من الرعاية الصحية ، في الوقت نفسه الذي تضمن فيه الحفاظ على العملات الصعبة التي يحتاجها قطاع الدواء خاصة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على سلة العملات الصعبة للحفاظ على نموها الاقتصادي، ولبنان من تلك الدول التي تعتمد على مخزونها من العملات الصعبة في مجالات التنمية الاقتصادية.

نجحت صناعة الدواء اللبناني في إثبات نفسها على المستويين المحلي والعالمي، بفضل جودة المنتجات والخدمات التي تقدّمها. وقد تطورت هذه الصناعة خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً حتى باتت تؤمّن عدداً كبيراً من الأدوية، وفق أرقى المعايير الدولية وبأسعار معقولة، ما ساهم في رفع ثقة المستهلكين بها وإقبالهم المتزايد عليها. وعلى الرغم من التحدّيات الكثيرة التي تواجهها، فإن الإنجازات تتالت مدعومةً بخطط واستراتيجيات موضوعة من قِبل نقابة مصانع الأدوية في لبنان التي تسعى لتعزيز مكاسب هذا القطاع الحيوي على الصعيدَين الصحي والاقتصادي.[17]

تبلغ حصّة صناعة الأدوية المحليّة من حجم السوق 7% فقط، وهي حصّة خجولة إذ تبلغ 40% في الأردن، 30% في المملكة العربيّة السعوديّة، 54% في مصر و97% في إيران. في المقابل يبقى

---

[16] علي حمود، استيراد الدواء يستنزف المال العام...، الإقتصاد، موقع النشرة الإلكتروني، (*lnashra*@)، تاريخ النشر: الخميس 5 آذار 2020 الساعة 10:02. تاريخ الزيارة: 2021/4/22.

[17] أبي كرم كارول، الدواء اللبناني جودة عالميّة بأسعارٍ تنافسيّة، (مقال) موقع جريدة الأخبار الإلكتروني، الخميس 14 تشرين الثاني 2019، https://al-akhbar.com/Finance_Markets/279257 . تاريخ الزيارة: 2021/4/22.

التصدير خجولاً، حيث يصدّر إلى 9 دول فقط، بسبب العوائق التي تضعها في وجه صناعتنا الدول عامةً والمجاورة خاصةً، لحماية صناعاتها الدوائيّة المحليّة[18].

إنّ صناعة الأدوية اللبنانيّة تؤمّن عبر 11 مصنعاً، تعمل وفق المعايير العالميّة لصناعة الدواء، أكثر من 1200 دواء ذي جودة أكيدة وأسعار مناسبة لمعالجة الأمراض المزمنة (ضغط، سكري، كوليستيرول، ربو، التهاب وغيرها...) والأمراض المستعصية (كالأمراض السرطانيّة)، وكذلك الأمصال. وبدأت هذه الصناعة بتأمين أدوية التكنولوجيا الحيويّة .Biosimilars واستطاعت مصانع الأدوية اللبنانيّة بالرغم من كلّ التحديات والعوائق التي تضعها الدول لدخول أسواقها ومن عمليّة التصدير الخجولة، أن تتخطّى الحدود اللبنانيّة وتصل إلى دول المشرق العربي، دول الخليج العربي، أفريقيا وأوروبا. وفي هذا السياق أيضاً وبفضل جودة وأداء مصانعنا والتميّز في الخدمة، استطعنا استقطاب حوالى 25 مختبراً عالمياً للتصنيع محلّياً لدينا بإجازة (Under License) ونقل التكنولوجيا إلى لبنان ودعم مستواه العلمي، واتخاذ لبنان نقطة انطلاق للتصدير إلى بعض دول المنطقة.

ووفقاً لأبي كرم " فإنّ هذه المعطيات تبيّن حجم الإنجازات في هذا القطاع، وهو ما عزز الثقة المحليّة والعالميّة بالدواء المصنّع في لبنان، وتعمل النقابة منذ تأسيسها على إطلاق حملات توعية لحثّ الجسم الطبي على اعتماد صناعة الأدوية اللبنانيّة، والمريض على استعمال الدواء المصنّع في لبنان، لما لذلك من مردود على فاتورة الدواء خاصةً والاقتصاد عامةً".[19]

وتشكّل صناعة الأدوية اللبنانية ركناً أساسياً في النظامَين الصحّي والاقتصادي، وذلك من خلال مساهمتها في تخفيض الفاتورة الدوائية ودعم عجلة الاقتصاد في لبنان. وتكشف أبي كرم أن «دراسة أجرتها شركة QVIAفي نيسان 2019 أظهرت أنّ معدّل أسعار الأدوية المصنّعة محلّياً أدنى بنسبة 48% من مثيلاتها المستوردة. من هنا مساهمتنا المباشرة في تخفيف الفاتورة الدوائيّة عن كاهل المواطن والدولة وعن جميع المؤسسات الضامنة العامة منها والخاصة». أما لجهة مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد، تشدّد النقيبة على أن «مستحضراتنا لديها قيمة مضافة مهمّة، إذ أنّ جميع الإيرادات الناتجة عنها، تبقى في لبنان، ونعود ونستثمرها كاملة في قطاعنا الإنتاجي الحيوي، كما أننا نؤمّن إيرادات وعملات صعبة

---

[18]المصدر نفسه.

[19]أبي كرم كارول ، (مصدر سابق).

إلى لبنان عبر نشاط التصدير الذي نقوم به. والدور الأهم أيضاً لصناعة الأدوية اللبنانيّة يبقى في تأمين فرص العمل المباشرة للأخصائيين من صيادلة وأطباء وكيميائيين ومهندسين وتقنيين وعمال من شرائح المجتمع كافة وإبقاء هذه القدرات البشريّة في لبنان، والمساهمة في تأمين فرص عمل للصناعات المرادفة، مثل الطباعة وصناعة العبوات وغيرها.[20]

ثانياً: مصانع الأدوية:

وهي شركات أدوية لديها مصانع للدواء، منها شركات تستورد الأدوية أضافة لنشاطها في الصناعة ، ومنها ما يصنع فقط، في المقابل هناك شركات تجارية تستورد فقط ، و ينتج لبنان الأدوية والأمصال والحقن والمستحضرات الطبية، عبر مصانع ومختبرات هذه الشركات، وأبرزها شركة ألغوريتم للأدوية، مختبرات ألفا، شركة بنتا، شركة شفا، شلهوب فارماسوتيكالس، أروان للصِناعات الدوائية، مفيكو، مختبرات مدي فار، شركة فارما، شركة فارمادكس، شركة الأمصال اللبنانية، فارمالاين، شركة صناعة الأدوية للشرق الاوسط. وتتبع هذه الجهات الطبية أعلى معايير الجودة المعتمدة عالمياً، وهي قادرة على منافسة عدد كبير من المنتجات المستوردة من الأسواق العالمية. وتحظى تلك الجهات بإهتمام مراكز الأبحاث الطبية والجامعات في عدد من دول العالم..وسوف نذكر نبذة عن كل واحدة من هذه الشركات:

1. شركة مختبرات ألفا ش.م.ل. ALFA LABORATORIES S.A.L:

تأسست شركة مختبرات ألفا ش.م.ل. عام 1973 في إطار التعاون الفني والتقني مع مختبرات شركة Cutter في الولايات المتحدة لتصنيع المحاليل الوريدية. يضم المصنع حاليا أكثر من 170 عاملا وتصل قدرة إنتاجه الى 50,000 كيس يومياً، وتصنع المحاليل الوريدية ، محاليل غسيل الكلى ، مساحيق غسيل الكلى، وخراطيش بيكربونات الصوديوم. والعديد من المنتجات، وفي عام 2016 اصبحت الشركة ملتزمة تماما مع كافة معايير الجودة cGMP وفقا لأعراف وزارة الصحة العامة اللبنانية.

[20] المصدر نفسه.

وتنتج الشركة حالياً أكثر من 110 أصناف من المحاليل الوريدية وغيرها، وهذا نموذج من منتجاتها[21]:

جدول. 1. يبين بعض منتجات شركة ألفا

ALFA LABORATORIES S.A.L Products list

Form	Presentation	Strength	Molecule & Composition	Brand Name	MOPH Registration Number
شكل المنتج	حجم العبوة	العيار	التركيب الجزيئي	اسم العلامة التجارية	رقم تسجيل وزارة الصحة العامة
Irrigation Solution	3000 mL Viaflex Bag	1.5g/100mL	Glycine or Aminoacetic acid USP + WFI	1.5% Glycine	587/2015
Injectable Solution	1000 mL Viaflex Bag		Dextrose Hydrous USP + Sodium Chloride API USP + WFI	2.5% Dextrose & 0.45% Sodium Chloride	2661/94
Injectable Solution	500 mL Viaflex Bag		Dextrose Hydrous USP + Sodium Chloride API USP + WFI	2.5% Dextrose & 0.45% Sodium Chloride	2661/94

مستند 3

2. شركة ألغوريتم للأدوية Algorithm :[22]

شركة ألغوريتم للأدوية؛ هي شركة ملتزمة بتأمين علاجات ذات جودة عالمية. وتعمل شركة ألغورتيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولها مقر في لبنان، منتجاتها مبتكرة ومرخصة من شركات عالميّة، تركز بشكل رئيسي على أدوية أمراض القلب وأمراض الغدد الصماء والأمراض العصبية وأمراض النساء والمسالك البولية وأمراض الروماتيزم والمفاصل، وتنتج الشركة أكثر من 115 صنفا من الأدوية المختلفة، وهذا جدول بنموذج من منتجاتها:

---

[21]. موقع وزارة الصحة اللبنانية الإلكتروني، المصانع الوطنية للأدوية، تاريخ الاطلاع: 2021/3/21. https://www.moph.gov.lb/ar/Pages/3/1460/local-manufacturing-industries.

[22] موقع وزارة الصحة، المصانع الوطنية للأدوية، (المصدر السابق).

جدول .2. يبين بعض منتجات شركة ألغوريثم
Algorithm Product list

Under License (if applicable)	Form	Presentation	Strength	Molecule & Composition	Brand Name	MOPH Registration Number
Algorithm S.A.L.	Tablet	20		Acetaminophen/Codeine Phosphate/Caffeine Anhydrous/Carbinoxamine HCl/Phenylephrine HCl	123 COLD	208377/97
Algorithm S.A.L.	Syrup	60ml		Carbinoxamine Maleate/Phenylephrine HCl/Sodium Salicylate	123 PEDIATRIC	83
Algorithm S.A.L. under license from Teijin Ltd Japan	Tablet, film coated	28	120mg	Febuxostat	ADENURIC	97996/12

مستند 4

3. أروان للصِناعات الدوائية ش.م.ل.Arwan. S.A.L[23]:

تأسَست أروان للصِناعات الدوائية في العام ٢٠٠٩، كشركة مساهمة لبنانية، يملكها مجموعةُ من الخبراء الأكفاء اللبنانيين وغير اللبنانيين. بدأت الشركة عملياتها الإنتاجية عام ٢٠١٣ مع الوحدة التصنيعية للأدوية المعدَة للحقن، متضمنة المرحلة الاولى من المشروع والتي سوف تتابع في مراحل تالية في المستقبل القريب.

أروان تطَور، تصِنع وتسَوق مستحضرات صيدلانية للحالات المرضية الحرجة، مركزةً على جيل جديد من المضادات الحيوية، مقَويات الدَم، الادوية المخدِرة والمسكنة، الادوية المعدية– المعوية، الادوية السرطانية، مضادات الهيستامين، أدوية القلب, ادوية ترقق العظام وادوية معالجة الجروح . وسوق أروان يمتد أبعد من الحدود اللبنانية ليشمل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حيث تشكل الجاليات اللبنانية الكبيرة في المهجر لا سيما في أفريقيا صلة وصل في تأسيس الأعمال و صهر الشراكات. وتنتج الشركة ما يزيد عن 40 صنفاً من الأدوية ، وهذا نموذج منها:

[23] موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية، (مصدر سابق).

جدول .3. يبين بعض منتجات شركة أروان Arwan Product list						
MOPH Registration Number	Brand Name	Molecule & Composition	Strength	Presentation	Form	Under License (if applicable)
116214/1	Antipan	Hyoscine–N–Butylbromide	20 mg/1ml	5 Ampoules of 1 ml	Solution for injection IM,IV,SC	
48014/1	Metoram	Metoclopramide Hydrochloride	5mg/1ml	5 Ampoules of 2 ml	Solution for injection, IM/IV	
66814/1	Luganor	Pantoprazole	40 mg	1 Vial	Sterile Lyophilized Powder for Solution for I.V. Injection or Infusion	
105514/1	Zidan	Ranitidine Hydrochloride	25 mg/1ml	5 Ampoules of 2 ml	Solution for injection, IM/IV	

مستند 5

4. مصنع بنتا للأدوية(BPI) [24]:

مصنع بنتا للأدوية (BPI) هو من المصانع الرائدة في مجال الصناعة الدوائية واللوازم الطبية في لبنان والشرق الأوسط. وهو متخصص في مجال تصنيع أكثر من مئة وسبعين منتج دوائي في مختلف العلاجات الصحية، ومنها المجالات البيوتكنولوجية والأدوية المعقمة والسرطانية والمزمنة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المستلزمات الطبية المطابقة للمواصفات الأوروبية (CE) ، وهو حائز على أهم شهادات الجودة المحلية والعالمية وأبرزها شهادات أصول التصنيع الجيدGMP وشهادة .ISO 9001:2008 فقد استقطب أرقى شركات الدواء العالمية وعقد اتفاقات لتصنيع وتوضيب أدوية شركات مثلSanofi و CSL Behring وActavis وZentiva و Mylan وغيرها.

ومصنع بنتا في تطور مستمر، فقد توسّع إنتشار منجاته إلى نحو ثلاثين دولة، أبرزها ومصر والعراق ومجلس التعاون الخليجي وفرنسا وروسيا وأفريقيا؛ وهذا نموذج من منتجاته:

[24] موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية، (مصدر سابق).

جدول .4. يبين بعض منتجات شركة بنتا Benta S.A.L. Product list						
MOPH Registration Number	**Brand Name**	**Molecule & Composition**	**Strength**	**Presentation**	**Form**	**Under License (if applicable)**
64315/1	**ACTONEL**	Risedronate Sodium	75mg	2	Tablet, film coated	Benta SAL under license from Actavis Group PTC EHF, Iceland
64215/1	**ACTONEL ONCE A WEEK**	Risedronate Sodium	35mg	4	Tablet, film coated	Benta SAL under license from Actavis Group PTC EHF, Iceland

مستند 6

5. شلهوب فارماسوتيكالس – شفا ش.م.ل.:[25]

شلهوب فارماسوتيكالس – شفا ش.م.ل. مصنع أدوية خاص تأسس سنة 1964. هو من أوائل مصانع الأدوية الخاصة في لبنان، مهمته دراسة وتطوير مستحضرات صيدلانية جديدة بالإضافة الى التصنيع بموجب إجازة خارجية.

شفا تنتمي إلى مجموعة شركات تؤمن الإستيراد والتسويق والتوزيع للمستحضرات الصيدلانية. إن الشركة هي رائدة في هذا المجال بحسب سجلاتها و قدرتها على مواجهة التحديات خلال ال 77 سنة الماضية . [لا يوجد جدول منتجات في موقع وزارة الصحة]

[25] موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية، (مصدر سابق).

6. مختبرات مدي فارMEDIPHAR :[26]

مختبرات مدي فار هي شركة دوائية تشارك في تطوير وتصنيع و تسويق المنتجات الجينيسة في لبنان والأسواق الإقليمية الأخرى.

تأسست على يد السيد حبيب إدمون فاضل مختبرات مدي فار في عام 1973 بهدف تطوير منتجات صيدلانية عالية الجودة مع فريق نشيط ومؤهل لتنفيذ المهام بحسب ممارسات التصنيع الجيد. لدى مختبرات مدي فار مجموعة من المنتجات المتنوعة التي تغطي المجالات العلاجية الرئيسية بما في ذلك الجهازالهضمي والأيضي، القلب والأوعية الدموية، الجلديات، الجهاز التناسلي البولي والهرمونات، مضادات الجراثيم، الجهاز العضلي الصقلي، الجهاز العصبي المركزي، الجهاز التنفسي، الفيتامينات والمتممات الغذائية، ومن أهم منتجاتها:

جدول.5. يبين بعض منتجات شركة ميديفار

MEDIPHAR Product list

MOPH Registration Number	Brand Name	Molecule & Composition	Strength	Presentation	Form	Under License (if applicable)
31215/1	**ACFOL**	Folic Acid	5mg	50	Tablet	
78770/98	**ACTI-VIR**	Acyclovir	200mg	25	Tablet, scored	
219452/09	**ALGODOL**	Paracetamol Tramadol HCl	325 mg/37.5 mg	20	Capsule	
219521/09	**ALZEPIL**	Donepezil HCl	5mg	30	Tablet	

مستند 7

[26] موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية، (مصدر سابق).

7. مفيكو ش.م.ل..MEPHICO.S.A.L – شركة صناعة الأدوية للشرق الاوسط[27]:

تأسست مفيكو ش.م.ل. – شركة صناعة الأدوية للشرق الاوسط – عام 1956، على يد مجموعة من الصيادلة فكانت أول شركة وطنية لصناعة الدواء. عام 1962 إنتقلت إلى مصنعها الجديد في الجمهور، وعام 1965 إضافةً إلى الأصناف الخاصة بها بدأت الشركة بتصنيع عدد من المستحضرات الطبية بإذن من شركات عالميّة مشهورة. وجدول 6 يبين بعض منتجاته .

جدول .6. يبين بعض منتجات شركة مفكو

MEPHICO PRODUCT LIST SPECIALITIES

Registration number	Molecule & Composition	Strengh	Presentation	Form	Under Licence
24279	Hydrochlorothiazide Dihydralazine Reserpine	10 mg 10 mg 0.1mg	30	Tablet	**Novartis**
973023	Amoxycilin	500mg	20	Capsule	
973024	Amoxycilin	500mg	120	Capsule	
973025	Amoxycilin	250mg/5ml	60ml	Powder for suspension	
973921	Amoxycilin	500mg/5ml	60ml	Powder for suspension	

مستند 8

[27] ، موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية (مصدر سابق).

8. فارما أم Pharma M [28]:

فارما م مصنع أدوية لبناني يعمل حسب أصول التصنيع الجيد(GMP) ، فارما م هو أحد المصانع القليلة في الشرق الأوسط المختصة بصناعة المتممات الغذائية. كل المتممات تحتوي على مواد أوّلية من أفضل المصادر في العالم وقد أجري عليها العدد الأكبر من الدراسات.

تنتج فارما أكثر من 60 متمما غذائياً من جميع الأصناف، وتتميز المتممات المصنعة في مصنع فارما م بتركيبتها المبنية على آخر الدراسات العلمية والتي هي الأكثر فعالية في الأسواق. وهذا نموذج منها:

جدول .7. يبين بعض منجات فارما أم

Pharma M sal Product list

MOPH Registration Number	Brand Name	Molecule & Composition	Strength	Presentation	Form	Under License (if applicable)
1/397	Uroguard	Cranberry extract: 500 mg		Bottle of 60 capsules	Hard capsules	NA
1/532	Omegalife	Fish Oil: 1000 mg, containing: EPA: 300 mg DHA: 200 mg		Pack of 30 capsules	Softgel capsules	NA
1/2246	Vital Q10	Coenzyme Q10: 150 mg		Pack of 30 capsules	Hard capsules	NA
1/2246	Prevamig	Petasites hybridus extract: 75 mg (standardized to 15% petasins)		Pack of 60 capsules	Hard capsules	NA

مستند 9

9. شركة فارمالين Pharmaline [29]

شركة لبنانية تصنع الأدوية الطبية وفق معايير وأصول التصنيع الجيّد العالميّة. مصنعها مجهّز وفق المعايير الأوروبيّة، وحائز على شهادة الـ ISO14001 :2004 الذي يعنى بإدارة نظام البيئة.

[28] ، موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية (مصدر سابق).

[29] المصدر نفسه.

وحازت على ثقة عدد من الشركات العالميّة للتصنيع محلياً بإجازة (Under License) مثل شركة Abbott-GSK- Merck Serono- Novartis -Phadisco -Pierre Fabre - Sandoz .Tripharma.

تخطّت فارمالين حدود لبنان لتصل إلى دول المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وأوروبا. ومن منتجاتها:

جدول.8. يبين بعض منتجات شركة فارمالين

Pharmaline Product list

MOPH Registration Number	Brand Name	Molecule & Composition	Strength	Presentation	Form	Under License
219572/09	BRUFEN	Ibuprofen	400 mg	30	Film coated Tablet	Packed by Pharmaline-Lebanon Licensed by ABBOTT Laboratories Limited,UK
219579/09	BRUFEN	Ibuprofen	600 mg	30	Film coated Tablet	Packed by Pharmaline-Lebanon Licensed by ABBOTT Laboratories Limited,UK
221424/08	GOPTEN	Trandolapril	2 mg	28	Capsule	Packed by Pharmaline-Lebanon Licensed by ABBOTT Laboratories Limited,UK
221419/08	ISOPTIN SR	Verapamil HCl	240 mg	20	Tablet	Packed by Pharmaline-Lebanon Licensed by ABBOTT Laboratories Limited,UK

مستند 10

10. شركة فارمادكس ش. م. ل PHARMADEX.S.A.L. [30].

شركة فارمادكس ش م ل شركة لبنانية متخصصة في صناعة الأدوية تأسست عام 1970 بترخيص من وزارة الصحة اللبنانية وهي تطبق معايير أسس الصناعة الجيدة(GMP) وحائزة على شهادة ISO 9001 -2008. وهي تنتج اليوم أكثر من 100 صنف. وهذا جدول ببعض منتجاتها:

جدول .9. يبين بعض منجات شركة فارمادكس

PHARMADEX Product list

MOPH Registration Number	Brand Name	Strength	Presentation	Form	Under License
22575	ALGIN	_	10	Suppository	
2722	AMINOPHYLLINE CHILDREN	100 mg	10	Suppository	
2721	AMINOPHYLLINE ADULTS	350 mg	10	Suppository	
148352	AMOXIDREX CAPSULES	500 mg	20	Capsule	

مستند 11

11. شركة الأمصال اللبنانية ش.م.م[31].

منذ اوائل السبعينات، وبالمساعدة التقنية من مختبرات "اجتان"، كانت شركة الأمصال تصنع وتسوق المحاليل الوريدية بأحجام صغيرة وكبيرة للمستشفيات.والشركة لديها وجود قوي في سوق الرعاية الصحية في لبنان ومنطقة المشرق العربي.

---

[30] ، موقع وزارة الصحة ، المصانع الوطنية للأدوية (مصدر سابق).

[31] ، موقع وزارة الصحة المصانع الوطنية للأدوية (مصدر سابق).

إن منشآت شركة الأمصال مجهزة بالآت حديثة واوتوماتيكية مطابقة مع آخر المتطلبات الدولية لصناعة المستحضرات الصيدلانية. نحن بالغي الدقة للجودة والالتزام الصارم بمبادئ (GMP) أصول التصنيع الجيد.

لقد وضعت شركة الأمصال نظام صلب لضمان الجودة بالتوافق مع متطلبات اصول التصنيع 2008-9001 لضمان توافقها مع جودة المنتج وسلامة المريض ومعايير الجودة ISO .

إن نظام شركة الأمصال في مراقبة وسيطرة مستمرة من قبل موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا ومدربين على مدار جميع مراحل انتاج المنتج، من اختيار واستقبال المواد الخام الى تصنيع وتوزيع منتجاتنا. جميع عملياتها التي تقوم بها يتم التحقق منها، كما ويتم تأهيل المعدات لضمان منتجات آمنة وموثوق بها. يتم تزويد مختبرات مراقبة الجودة بأحدث الأدوات تطورا لأداء دقه في التحليل ومراقبة الجودة المطابقة مع المعايير الدولية، وهذا نموذج من بعض منتجاتها:

جدول.10. يبين بعض منتجات شركة الأمصال اللبنانية SERUM PRODUCTS Product list

MOPH Registration Number	Brand Name	Molecule & Composition	Strength	Presentation	Form	Under License (if applicable)
112/95	Solu-Pac® DEXTROSE 2.5% INJECTION	Each 100 mL contains: Dextrose monohydrate USP 2.5g Water for injection USP to 100 mL	Dextrose 2.5%	1000ml	Injectable solution	NA
112/95	Solu-Pac® DEXTROSE 2.5% INJECTION	Each 100 mL contains: Dextrose monohydrate USP 2.5g Water for injection USP to 100 mL	Dextrose 2.5%	500ml	Injectable solution	NA
112/95	Solu-Pac® DEXTROSE 2.5% INJECTION	Each 100 mL contains: Dextrose monohydrate USP 2.5g Water for injection USP to 100 mL	Dextrose 2.5%	250ml	Injectable solution	NA

مستند 12

ثالثاً : شركات الأدوية في لبنان

يبلغ عدد شركات الأدوية المسجلة لدى وزارة الصحة مئة شركة، بينها أربعون شركة فاعلة في السوق مسجلة لدى جمعية مستوردي الأدوية، تضاف إليها عشرون شركة فاعلة أخرى لكنها غير مسجلة في الجمعية. أما الأربعون الباقية فهي إما متوقفة عن العمل أو تبيع بكميات ضئيلة. كما يوجد عدد محدود من الشركات غير المستوردة، وإنما تملك أذونات توزيع داخل الأراضي اللبنانية[32].

ووفقا لجمعية مستوردي الأدوية ، فان شركة "مرساكو" هي أكبر شركة لاستيراد الدواء في لبنان، وتملك ما يقارب العشرين في المئة من حصة السوق، فيما تملك شركتان أخريان عشرين في المئة، وتتوزع نسبة الستين في المئة الباقية، على الشركات الأخرى[33].

ولا يتسع البحث لذكر جميع شركات الأدوية في لبنان وهي مذكورة في لوائح وزارة الصحة، ومنها: ميرساكو Mersaco، ساديكو SADCO، كوفارما ليبانون Copharma Lebanon، ماكروميد Macromed، ألغوريثم Algorithm sal، بروفارمPromopharm ، روش ليبانون Roche Lebanon SARL، بنتا تريدنغ Benta Trading، و صيدلية الإتحاد Droguerie de l'Union.[34]

ويصل عدد الأدوية المسجلة لدى وزارة الصحة إلى ثلاثة آلاف وثلاثمئة صنف دواء، ستون في المئة منها أصلية Biotic، والأربعون في المئة الباقية "جنريك" Genaric. [35]

---

[32] المصانع الوطنية للأدوية، موقع وزارة الصحة(مصدر سابق). بتصرف.

[33] علي حمود، استيراد الأدوية يستنزف المال العام وصحة البلد... مجلة الاقتصاد الالكترونية، https://www.eliktisad.com/news/show/439620 ، .تاريخ الاطلاع: 2021/5/20 الساعة 14:21.

[34] موقع وزارة الصحة، شركات الأدوية، (مصدر سابق).

[35] المصدر نفسه.

رابعاً :الوكالات الحصرية

ورد في دليل الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين الأمريكية National Association of REALTORS® تعريف إدراج الوكالة الحصرية بأنها " اتفاقية تعاقدية يعمل بموجبها الوسيط المدرج كوكيل أو ممثل عبر وكالة معترف به قانونيًا للبائع (البائعين) ، ويوافق البائع (البائعون) على دفع عمولة إلى وسيط الإدراج إذا كان العقار يباع من خلال جهود أي وسيط عقارات" [36].

وعرفها عماد عكوش في جريدة البناء فقال:" الوكالة الحصرية هي عبارة عن عقد يتمّ توقيعه بين المنتج في أيّ بلد كان وبين تاجر الجملة في السوق المحلي، بحيث تكون له وحده حصرية استيراد هذه السلعة وبيعها في السوق المحلي، ويتمّ تسجيل هذه الوكالة في وزارة الاقتصاد" [37]، واعتبر عكوش أن لهذه الوكالة الحصرية إيجابيات وسلبيات.

فالإيجابيات تكمن في منع تزوير السلعة، والمراقبة الفعالة التي يقوم بها الوكيل لحماية مصلحته بالدرجة الأولى، وبالتالي ضمانة هذه السلعة للمستهلك النهائي من جهة واضحة ومعروفة.

أما بالنسبة للسلبيات فهو الخوف من تحوّل الوكالة الحصرية الى احتكار بسبب عدم وجود تشريعات تمنع تحوّلها الى احتكار، وتتيح توفر سلع بديلة تسمح للمواطن إمكانية الاختيار، وتفتح المجال للمنافسة الشريفة التي تحمي السوق من الإحتكار. كما أن وجود تشريعات تسمح باستيراد سلع شبيهة ولا تمنعها كما هو حاصل في موضوع الأدوية حيث يمنع استيراد الأدوية البديلة لصالح الشركات المحدودة الحاصلة على الوكالات الحصرية.

في لبنان هناك 6 شركات فقط تحتكر سوق الدواء ، وهي محمية بالوكالات الحصرية الممنوحة لها ، وهي تتحكم بأسعار الدواء، وتتذرع بان وزارة الصحة هي التي تضع جداول الاسعار ، فترفع نسبة أرباحها في سوق الدواء الذي يبلغ حجمه ما يقارب مليار و900 مليون دولار سنوياً . واليوم في ظل الأزمة

---

[36] دليل الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين، January 1, 2021 . متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/12/22، https://www.nar.realtor/handbook-on-multiple-listing-policy/section-3-definitions-of-various-types-of-listing-agreements

[37] عماد عكوش، الوكالة الحصرية ومفهوم الاحتكار، جريدة البناء الإلكترونية، تاريخ النشر: 17 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة: 2021/12/22، https://www.al-binaa.com/archives/266869.

المالية، ومشاكل التهريب والاحتكار للعديد من أصناف الدواء الضرورية ، فإن أرباح هذه الشركات بلغت أضعاف ما كانت عليه، وهذا الأمر يحتاج إلى خطط تنموية وتشريعات قانونية تحد من جشع التجار وتؤمن الحماية الصحية اللازمة للمواطنين[38] .

وقد أدرجت وزارة الصحة في الدليل الوطني للأدوية المسجّلة في لبنان، والذي نشر في العام 2015، أسماء 124 وكيلاً معتمداً لاستيراد الدواء من 48 بلدا منها بلدان عربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن والمغرب ومصر وغيرها، وبلدان إسلامية منها إيران وتركيا، وبلدان غربية أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وغيرها.[39]

لكن هؤلاء الوكلاء توقف معظمهم عن العمل إما بسبب المنافسة مع الشركات الكبرى، أو لأسباب أخرى مجهولة، وبات استيراد الدواء في لبنان محصورا بالشركات الكبرى التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد، (وقد ورد ذكر بعض هذه الشركات في الفقرة الثالثة) والتي تتحكم ليس فقط بإسعار الدواء، بل بوجوده في الأسواق ، مما جعل الكثير من المرضى يبحثون عن الأدوية الضرورية للأمراض المستعصية والمزمنة في الخارج.

خامساً: مخازن الدواء

نشرت وزارة الصحة في موقعها الإلكتروني لائحة المستودعات الحاصلة على شهادة التوزيع والتخزين الجيد للمستحضرات الصيدلانية وهي 79 مستودعا موزعة على سائر المحافظات اللبنانية، ويشمل الجدول:

اسم المستودع Warehouse Official Name

عنوان المستودع Address

تاريخ الحصول على الشهادةCertification Date

[38] عماد عكوش، المصدر نفسه (بتصرف).

[39] موقع وزارة الصحة العامة، الدليل الوطني للأدوية المسجّلة في لبنان، تاريخ الاطلاع : 20/ 5/ 2021 الساعة: 21:14 . https://www.moph.gov.lb/ar/Drugs/index/3/4848. بتصرف.

تاريخ انتهاء مدة الشهادة Certification Expiry Dat [40]

سادساً: المستشفيات

اشتهر لبنان بمستشفياته الخاصة المتطورة قبل تأسيس لبنان الكبير، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث تأسست مستشفى الجامعة الأمريكية في 3 ديسمبر (كانون الأول) 1866م، وقد أسسها دانيال بليس مبشر أمريكي ولد عام 1823[41]. وبعد 17 سنة تأسست مستشفى أوتيل ديو دو فرانس، بدعم بعثة القديس يوسف في 1883م [42]، ومنذ تأسيس لبنان الكبير مطلع القرن العشرين شهد لبنان العديد من المستشفيات الحكومية، فضلاً عن مئات المستوصفات والمراكز الطبية المختلفة.

1. المستشفيات الحكومية:

هناك 30 مستشفى حكومي موزعة على المناطق اللبنانية، وبغض النظر إن كانت تعمل أو لا تعمل، ومقدار كفاءتها وقدرتها على منافسة المستشفيات الخاصة، فإننا نذكرها من باب العلم بالشيء.

جدول_ 11_ المستشفيات الحكومية

1	BAABDA	مستشفى بعبدا الجامعي الحكومي	Baabda governmental hospital
2	BAALBECK	مستشفى بعلبك الحكومي	Baalbeck governmental hospital

---

[40] موقع وزارة الصحة العامة، الدليل الوطني للأدوية المسجلة (مصدر سابق).

[41] موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الجامعة الأمريكية في يروت، نقلاً عن: مجلة أمريكية – مقال عن دانيال بليس نسخة محفوظة 01 مايو 2017 على موقع واي باك مشين. تاريخ الاطلاع: 2021/9/7، https://ar.wikipedia.org/wiki.

[42] موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أوتيل ديو دو فرانس، نقلاً عن: الموقع الرسمي Hôtel–Dieu de France، تاريخ الأطلاع: 2021/9/7، https://ar.wikipedia.org/wiki .

Bcharreh governmental hospital	مستشفى بشري الحكومي	Bcharreh	3
beirut governmental hospita	مستشفى بيروت الجامعي	Beirut	4
Bent jbeil governmental hospital	مستشفى بنت جبيل الحكومي	BENT JBEIL	5
Daher elbachek governmental hospital	ستشفى ضهر الباشق الحكومي الجامعي	EL MATEN	6
Dr Abdullah Al Rassi Governmental Hospital	مستشفى الدكتور عبدالله الراسي الحكومي	Akkar	7
Ehden governmental hospital	مستشفى اهدن الحكومي	ZGHARTA	8
Ftouh keserwan governmental hospital	مستشفى فتوح كسروان الحكومي	Kesseroune	9
Governmental Hospital of Beirut Quarantine	مستشفى بيروت الحكومي - الكرنتينا	Beirut	10
Hasbaya governmental hospital	مستشفى حاصبيا الحكومي	Hasbaya	11
Hermel governmental hospital	مستشفى الهرمل الحكومي	HERMEL	12
Jezzine governmental hospital	مستشفى جزين الحكومي	Jezzine	13
Kana governmental hospital	مستشفى قانا	NABATIYE	14
Kartaba Governmental Hospital	مستشفى قرطبا الحكومي	Jbeil	15
Marjaayoun governmental hospital	مستشفى مرجعيون الحكومي	Marjaayoun	16
Mays el jabal governmental hospital	مستشفى ميس الجبل الحكومي	Marjaayoun	17
Nabatieh governmental hospital	مستشفى النبطية الحكومي	El Nabatieh	18
Orange Nassau governmental hospital	مستشفى اورانج ناسو الحكومي	TRIPOLI	19
President elias harawi governmental HOSPITAL	مستشفى الرئيس الياس الهراوي الحكومي	Zahle	20

21	Rachaya	مستشفى راشيا الحكومي	Rachaya governmental hospital
22	saida	مستشفى صيدا الحكومي الجامعي	saida governmental hospital
23	Aley	مستشفى الشحار الغربي الحكومي	Shahar gharbi govermental hospital
42	Ech Chouf	مستشفى سبلين الحكومي	Siblin governmental hospital
25	El Minieh-Dennie	مستشفى سير الضنية الحكومي	Sir Denniye governmental hospital
26	SOUR	مستشفى صور الحكومي	sour governmental hospital
27	El Batroun	مستشفى تنورين الحكومي	Tannourine governmental hospital
28	BENT JBEIL	مستشفى تبنين الحكومي	Tebnin governmental hospital
29	Tripoli	مستشفى طرابلس الحكومي	Tripoli governmental hospital
30	BAALBECK	مستشفى إيعات الحكومي	Iaat Governmental Hospital

مستند 13[43]

2. المستشفيات الخاصة في لبنان

يوجد في لبنان بحسب جداول وزارة الصحة 136 مستشفى خاصة، موزعة في أرجاء المناطق اللبنانية[44]، منها ما أسس بواسطة الإرساليات منذ ما قبل الاستقلال كمستشفى الجامعة الأمريكية، وأوتيل ديو ، وغيرها، ومنها ما هو تابع للجمعيات الإسلامية مثل مستشفى المقاصد، ومستشفى الرسول الأعظم، ومستشفى الشيخ راغب حرب، ومنها المستشفيات الخاصة التي أنشئت لأهداف تجارية، وجميعها مسجلة في سجلات وزارة الصحة، وملتزمة بشروط وقوانين الصحة اللبنانية، ومن الطبيعي أن هذه المستشفيات

[43] موقع وزارة الصحة، المستشفيات الحكومية، لائحة المستشفيات الحكومية، (مصدر سابق) تاريخ الويارة 2021/9/7،

[44] موقع وزارة الصحة، المستشفيات الخاصة، (مصدر سابق).

تتضمن صيدليات خاضعة لقوانين افتتاح الصيدليات المعمول بها في وزارة الصحة ونقابة الصيادلة. ولها بطبيهة الحال امتيازات في الحصول على الأدوية وسائر المستلزمات الطبية خاصة تلك المتخصصة بجراحة القلب وجراحة الأعصاب والعظام والجهاز التنفسي والهضمي وغيرها من العمليات الجراحية.

سابعاً: المستوصفات

ينتشر على جميع الأراضي اللبنانية 951 مستوصفاً مسجلاً[45]، تم انشاؤها برعاية جهات مختلفة، منها: وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، البلديات من شتى البلدات اللبنانية، خاصة البلدات النائية مثل عكار وأقصى الجنوب والشمال، ومؤسسات الجيش، والهيئة الصحية الإسلامية، ومؤسسات الإمام الصدر، والصليب الأحمر اللبناني، ومؤسسات المقاصد، والجامعات وخاصة الجامعة اللبنانية، والجمعيات والنوادي الأهلية والحزبية، والمسيحية ، وهيئة الإغاثة لدار الفتوى، والعديد من المستوصفات الخاصة. وتساهم المستوصفات في الحالة الصحية للمجتمع والأفراد ، خاصة في الأماكن النائية التي تبعد عنها المستشفيات الحكومية والخاصة. وهذه المستوصفات موجودة في جدول في موقع وزارة الصحة. إلى هنا نكون قد تعرفنا على الواقع الصحي في لبنان، والذي لا ينفصل عن واقع الدواء. ويمكن اختصار ما تم ذكره بمصانع الدواء المحلي، وشركات استيراد الدواء، وآليات توزيع الدواء على المستشفيات والمستوصفات والصيدليات ، وهذا لا يعبر وحده عن واقع قطاع الدواء في لبنان ، بل لا بد من الحديث عن القوانين الحكومية الناظمة لقطاع الدواء في لبنان، ودور المنظمات المدنية، كالنقابات، والضمان، وصناديق التعاضد، من أجل أن يستكمل الحديث عن واقع الدواء في لبنان[46].

المطلب الثاني: المؤسسات الناظمة لقطاع الدواء.

---

[45] موقع وزارة الصحة، مستوصفات و – PHC وزارة الصحة،(12)(1)SurveyonHealthCareCentersinLebanon2017.تاريخ الزيارة:2021/9/7.

[46] المصدر نفسه، بتصرف.

قطاع الدواء شأنه شأن غيره من القطاعات يخضع لأنظمة وقوانين تشترك فيها وزارات الدولة المعنية مثل صناعة الدواء وتصديره واستيراده الذي يحتاج إلى تراخيص من وزارة الصحة، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة العمل ، ووزارة المالية، والعمل النقابي ومؤسسات الضمان وصناديق التعاضد التي تحتاج إلى قوانين ووزارة الشؤون الإجتماعية، وتراخيص وزارة الداخلية، والحقيقة أن قطاع الدواء يحتاج في ظل تشابك العلاقات الإجرائية إلى قوانين العديد من الوزارات، التي يحتاج التفصيل فيها إلى دراسة قانونية ، لكن نكتفي في هذه الدراسة بذكر بعض نشاطات وزارة الصحة ، وقوانين نقابة الصيادلة، ونقابة مستوردي الأدوية لأنها تؤدي الدور الأهم في قطاع الأدوية، وبعض المؤسسات الأهلية المهتمة بالقطاع الصحي ومنها الدواء.

أولاً: وزارة الصحة

تقوم وزارة الصحة في لبنان بالدور الأساسي في موضوع الرعاية الصحية وتأمين العلاج والأدوية للحالات المستعصية، من خلال برامج دأبت على العمل بها منذ قيام الجمهورية. وتتحدث رؤيا وزارة الصحة عن بناء نظام صحي متكامل، وتغطية صحية شاملة مع معالجة المحدّدات الاجتماعية للصحة. أما رسالة الوزارة فتتمثل بالشراكة مع جميع الجهات المعنية، ووفقًا لمبادىء الحكم الرشيد، على تنمية قدراتها المؤسسية للإدارة الفعالة للقطاع الصحي، وضمان تعزيز صحة أفضل وتوفير خدمات نوعية صحية عادلة وفعّالة في القطاعَين العام والخاص تلبّي تطلّعات واحتياجات الناس المشروعة، مع التركيز بوجه خاص على السكان الفقراء، والمحرومين والمستضعفين، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد.[47]

1. أهداف وزارة الصحة

تهدف الوزارة إلى حماية صحة السكان من خلال تشريع وتطوير برامج حماية الصحة وتعزيزها. وتطوير المرافق الصحيّة بما في ذلك المستشفيات ومراكز الرّعاية الصحّية الأولية والمختبرات وجميع المؤسسات

---

[47] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة اللبنانية ، الرؤية والرسالة، (مصدر سابق) تاريخ الزيارة:2021/4/20.،

الصحية الأخرى على جميع المستويات، وربط هذه المرافق من خلال نظام إحالة فعّال. وضمان توفّر إمدادات مناسبة وموثوق بها من أدوية فعّالة ومراقبة جودتها وتعزيز استخدامها الرشيد[48].

2. الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للوزارة:

ورد ذكر الرؤية الاسترتيجية لوزارة الصحة في مقدمة الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة ، فبعد ذكر رسالة الوزارة ورؤية الوزارة ، توزعت الرؤية الاستراتيجية المستقبلية على العديد من البنود، نذكر ما يتعلق منها بقطاع الدواء وهي:

- دعم قطاع صناعة الدواء المحلية والمراجعة الدورية للأسعار اجراء مراجعة دورية لأسعار الدواء
- التنسيق مع منظمة الصحة العالمية في هذا المجال .
- عقد إجتماعات دورية مع ممثلي القطاع لتذليل العقبات ولوضع وتطوير خطط العمل.
- دعوة وزراء الصحة ومسؤوليها من الدول العربية والإفريقية لزيارة مصانع الأدوية الوطنية وعقد اتفاقيات لتفعيل المعاملة بالمثل .
- إعتماد الصناعة الدوائية المحلية في الوصفة الطبية الموحدة .
- إطلاق الحملة الوطنية لدعم الصناعة الدوائية المحلية .
- اعادة النظر بسياسة تسجيل الأدوية الجنيسية المستوردة و الحد من استيرادها.[49]

3. دليل الأدوية المسجلة في لبنان:

نشرت وزارة الزراعة في موقعها الإلكتروني "الدليل الوطني للأدوية المسجّلة في لبنان"، ويشمل جميع المستحضرات الصيدلانية المسجّلة في وزارة الصحة العامة، وهو المرجع الرسمي الوحيد لقاعدة بيانات الأدوية المسموح بتسويقها في لبنان ، وقد أصدرت وزارة الصحة اللبنانية الطبعة الخامسة عام 2015

---

[48] المصدر نفسه.

[49] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، الخطط الاستراتيجية، التوجهات الإستراتيجية للنظام الصحي في لبنان (مصدر سابق) بتصرف.

باللغة الإنكليزية تحت عنوان: LEBANON NATIONAL DRUG INDEX ، وحرر هذه الطبعة كل من الدكتور الصيدلاني بروفسور ريتا كرم، والدكتور الصيدلاني ديانا شربل، والدكتور الطبيب جسام حمادة ، وهو يشمل 606 صفحات، أدرجت فيها الأدوية المسجلة حسب تصنيف ATC، (Anatomical – Therapeutic Chemical (ATC) Classification)[50]. ويمكن البحث عن المعلومات الرسمية للأدوية المسجّلة ضمن العناوين الآتية: (الوكيل، المختبر، الشكل الصيدلاني، التركيبة، بلد التصنيع) وذلك من خلال جدول يحتوي على اكثر من 5000 دواء مسجل[51].

4. المديرية العامة للصحة

تقوم المديرية العامة للصحة في لبنان برعاية وضبط النشاطات الصحية من خلال أذونات ممارسة مهنة الصيدلة وفتح الصيدليات الحرة وفي المستشفيات، وأذونات استيراد الأدوية، وتسجيل الأدوية الجيدة، والأدوية المستوردة، وتواكب العمل الصيدلي بكل تفاصيله، من نقل أوتبديل الصيادلة، أو فتح مخازن ومستودعات أو فتح صيدليات في المستشفيات والمستوصفات، وغير ذلك من نشاطات العمل الصيدلي، وتولي اهتماما خاصاً بالأدوية الحساسة مثل أدوية الأعصاب والأدوية التي يمكن أن تستخدم بديلاً للمخدرات فلا تسمح بتداولها إلا بوصفات طبية خاصة يتم تسجيلها في الوزارة، ويوجد في دليل المديرية العامة للصحة مجموعة دوائر منها:

- دائرة التجهيز والتموين.
- دائرة استيراد الأدوية.
- دائرة التفتيش الصيدلي.
- دائرة المخدرات.

---

[50]نظام التصنيف الكيماوي العلاجي التشريحي (ك ع ت–ATC) يستخدم لتصنيف الأدوية، ويشرف على هذا النظام مركز التعاون لمنهجية الإحصاءات الدوائية التابع لمنظمة الصحة العالمية WHO، وقد أسس في عام 1976، يقسم نظام التصنيف الأدوية أو العقاقير إلى مجموعات مختلفة حسب العضو أو الجهاز التي تؤثر عليه و/أو حسب خصائصها العلاجية والكيميائية.(WHO Collaborating Centre for Drug Statistics Methodology: About the ATC/DDD system) تاريخ الزيارة: 2021/10/7.

[51] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، الدليل الوطني للأدوية المسجّلة في لبنان، (مصدر سابق) بتصرف.

- مركز توزيع الأدوية.
- اللجنة الطبية الدائمة.
- مصلحة الصيدلة[52].

ولكل من تلك الدوائر عشرات الطلبات التي تتناول كافة وظائف الصيدلة وكافة أشكال الرعاية الصحية والاستشفاء، وفق القوانين اللبنانية المعمول بها، ويكفي أن دائرة مصلحة الصيدلة وحدها تستاثر بأكثر من خمسين نموذج طلب تتناول كافة النشاطات الصيدلانية، وقد اكتفينا بعرض نموذجين من الطلبات تحت عنوان: مهنة الصيدلة في لبنان.

5. برنامج الرعاية الصحية الأولية:

تقوم وزارة الصحة ببرنامج الرعاية الصحية الأولية، ويتشمل تأمين كافة الاحتياجات الصحية الأساسية للفرد والمجتمع وتتراوح بين التوعية والوقاية وصولاً الى العلاج.[53]

تقوم على توفير مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية لجميع أفراد الأسرة بجودة عالية وتكلفة رمزية، حسب الرمز البياني التالي:

---

[52] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، المديرية العامة للصحة في لبنان، (مصدر سابق) بتصرف.

[53] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، برنامج الرعاية الصحية الأولية (المصدر السابق)، بتصرف,



المستند _ 14_[54]

1.6. برنامج التحصين الشامل:

توفر وزارة الصحة العامة اللقاحات الأساسية مجاناً لجميع الأطفال (من عمر صفر حتى عمر 18 سنة) في كافة المراكز الصحية و المستوصفات في مختلف المناطق اللبنانية.

كما وتوفر الوزارة برنامج التلقيح ضدّ الأوبئة المنتشرة عالمياً، كشلل الأطفال، والحصبة الألمانية، وكوفيد 19. تحت عنوان البرنامج الوطني للتحصين الشامل، وكان الهدف الأساسي من إطلاق برنامج التحصين الشامل عام 1987 هو ضمان حق كل طفل بالتحصين والحماية من الأمراض التي تتوفر لها لقاحات فعالة ومأمونة على الأراضي اللبنانية .

وقد أصدرت الوزارة جدولاً بكل اللقاحات مع عدد الجرعات والعمر المتوخى من اللقاح، يمكن الرجوع اليه على صفحة وزارة الصحة العامة، ونذكر هنا أسماء اللقاحات التي تقدمها الوزارة، تحت اسم الرزنامة الوطنية للقاحات الأساسية: صفيرة بـHepatitis B ، شلل عضليIPV ، شاهوق، خانوق،كزاز، هـ.

[54] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، الرعاية الصحية الولية، خدمات الرعاية الصحية الأولية (المصدر السابق) .

انفلونزا ب، صفيرة ب، شلل فموي OPV ، لقاح المكورات الرئوية المقترن PCV13 ، الحصبة، حصبة ألمانية، أبو كعب. كما وتصدر الوزارة تعاميم وقرارات كل فترة فيما يتعلّق باللقاحات، وغير ذلك، نذكر على سبيل المثال:

- تعميم رقم 57 تاريخ 23.6.2014 حول الإجراءات المطلوبة من المسافرين للوقاية من مرض شلل الأطفال [55].

2.6. رؤية ورسالة وهدف برنامج التحصين الوطني

يتم تقليل مخاطر حدوث الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات (VPD) مثل حالات الإصابة بشلل الأطفال وحالات الكزاز الوليدية ؛ والحصبة الحصبة.

وتتمثل مهمة البرنامج الموسع للتحصين في الحد من معدلات الاعتلال والوفيات عند الرضع

بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال توفير خدمات تحصين عالية الجودة. وخدمات التطعيم لجميع السكان ، وخاصة الأكثر ضعفا.

3.6. أهداف وغايات برنامج التحصين

الهدف الأساسي لبرنامج التحصين الوطني في دورة الأربع سنوات القادمة هو تحقيق ما لا يقل عن تغطية وطنية بنسبة 95٪ لجميع اللقاحات / المستضدات و 90٪ على الأقل في جميع الوحدات الإدارية.

الأهداف المحددة هي كما يلي:

- تحقيق والحفاظ على تغطية التطعيم الوطني بنسبة 95٪ على الأقل لجميع المستضدات ، وأكثر من 90٪ في كل منطقة.
- ضمان الإدارة الفعالة للقاح والحصول على لقاح مضمون الجودة.

---

[55] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، برنامج التحصين الشامل، (المصدر السابق) بتصرف.

- تنسيق وتوحيد التقويم الوطني للتحصين.
- الحفاظ على الوضع الخالي من شلل الأطفال.
- الحفاظ على حالة القضاء على مرض الكزاز لدى الأمهات والمواليد.
- تحقيق القضاء على الحصبة.
- الإسراع في مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال إدخال جديد ولقاحات غير مستغلة.
- تعزيز مراقبة VPD [56] .
- الاستمرار في توسيع التمنيع إلى ما بعد الطفولة[57].

7. البطاقة الدوائيّة عبر المراكز الصحيّة

في ظل تفاقم مشاكل الدواء وتهريبه وفقدانه واحتكاره، أعيد الحديث عن البطاقة الصحية الدوائية التي أطلقتها وزارة الصحة عام 2008 والتي تخوّل المركز الصحي المعتمد من قبل الوزارة تسجيل المرضى وصرف الدواء مباشرة، وبالتالي، يجري تنظيم عملية تسليم الأدوية واستمرارية توفيرها للمريض في الأحوال العادية أو في الطوارئ. عقد وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الاعمال الدكتور حمد حسن اجتماعا في الوزارة مع وفد من تجمع شركات الأدوية العالمية Pharma Group ، بحث في تأمين هبة لوزارة الصحة لتطبيق البطاقة الصحية الدوائية.

---

[56] تطبيق VPD للمراقبة والاستجابة لأنشطة الاستجابة للحالة. يتم استخدام التطبيق من قبل فرق المراقبة لوضع علامات على المرضى ، ووضع علامات على الأسر المحيطة بالمريض وتقديم نموذج الاستجابة للحالة. ويقوم بعد ذلك بإنشاء التقارير الموحدة حول أنشطة الاستجابة للحالة. يركز هذا الإصدار الأول من التطبيق على أربعة أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات وهي :الحصبة والسعال الديكي والدفتيريا والكزاز الوليدي
https://play.google.com/store/apps/details?id=com.pitb.EPI.Surveillance&hl=ar&gl=US

[57] الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، برنامج التحصين الشامل، 0المصدر السابق) ، بتصرف.

ويأتي هذا الاجتماع من ضمن خطة وضعتها الوزارة وستطلقها الأسبوع المقبل، لمكننة استيراد الدواء وتتبعه حتى صرفه من خلال بطاقة صحية إلكترونية لكل المواطنين اللبنانيين. وتضمن هذه البطاقة مراقبة الدواء ووضع حد لتهريبه واحتكاره[58].

8. التشريعات القانونية

حظي قطاع الدواء، منذ قيام الجمهورية اللبنانية، كغيره من القطاعات الحيوية، بمئات القوانين والمراسيم الاشتراعية، والقرارات الحكومية، في شتى مجالات النشاطات الطبية والتمويلية، وقد كانت تلك التشريعات والقوانين تصدر عن رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي وفق الآليات المتبعة المرعية الإجراء. وكانت الحكومات والوزارات المعنية، مثل وزارة الصحة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية، تقوم بالتوقيع عليها، وذلك بحسب طبيعة ومضماين تلك القوانين والقرارات والمراسيم. وفي العادة تبلغ تلك القوانين والمراسيم والقرارات وتعمم على الجهات المعنية، وتنشر في الجريدة الرسمية . وحيث أن موضوعنا في هذه الرسالة لا يعنى بالدراسة القانونية بقدر ما يعنى بمشاكل ومعوقات تطور قطاع الدواء، فنحن هنا نعرض باقة منتخبة من تلك القوانين والمراسيم التي صدرت تحديداً سنة 2020 و 2021 ، لقربها من تاريخ الأزمات في قطاع الدواء، والتي نحن بصدد دراستها. وذلك للاستئناس بها من جهة، ولأهميتها في فهم بعض نصوص الرسالة من جهة أخرى، خاصة المتعلقة بتسعير الدواء، والجعالة المفروضة عليه لصالح الشركات الموزعة والصيدليات.

في هذين العامين، وبالعودة لما تم نشره في الجريدة الرسمية تم إصدار العديد من المراسيم والقرارات الحكومية ومنها: قرار أسس تسعير الدواء الذي صدر في 2020/01/21، وقراران لتحديد آليات سقوف أرباح المستلزمات الطبية اللذين صدرا في 2021/07/12 و

---

[58] مراسل موقع لبنان24، البطاقة الصحية الدوائية على طاولة وزارة الصحة، تاريخ الزيارة .17-06-2021
.https://www.lebanon24.com/news/lebanon/834197 .

2021/11/09 . و5 مراسيم لقبول هبات من منظمة الصحة العالمية، وجمهورية الصين الشعبية ومؤسسات محلية، إضافة لـ21 قرار نقل اعتمادات مالية من الموازنة العامة على أساس القاعدة الإثني عشرية، وجميعها في العام 2021، الذي تأخر فيه إقرار الموازنة العامة.

والملاحظ أن هذه المراسيم والقوانين، خاصة تلك التي ذكرت أسس تسعير الدواء، يلزمها الكثير من الدقة والمراقبة من الجهات الرسمية؛ لأن المعتمد فيها أسعار المصدر إضامة للمصاريف التي تحددها عمليات النقل وجعالات التجار والصيدليات، وإذا لاحظنا الفرق في أسعار الدواء المحلي وأسعاره في الدول المجاورة للأصناف عينها، ندرك مقدار ما تحتاج إلية عملية توزيع وتسعير الدواء من متابعة. وفيما يلي جدول بأهم تلك القرارات والمراسيم.

جدول -12- بعض القرارات والمراسيم التشريعية في قطاع الدواء المنشورة في الجريدة الرسمية:

الرقم المتسلسل	النوع	رقم القرار	التاريخ	العدد والصفحة في الجريدة الرسمية	العنوان
1	مرسوم	6126	2020/01/17	374/4/2020	قبول هبة مقدمة من منظمة الصحة العالمية لصالح وزارة الصحة العامة
2	قرار	119/1	2020/01/21	527/5_1/2020	أسس تسعير الأدوية في لبنان
3	مرسوم	6248	2020/04/03	974/15/2020	قبول هبة من جمهورية الصين الشعبية لصالح وزارة الزراعة
4	مرسوم	6405	2020/05/28	1320/23/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020
5	مرسوم	6406	2020/05/28	1321/32/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020

6	مرسوم	6486	2020/06/16	1418/26/2020	قبول هبة من جمهورية الصين الشعبية لصالح وزارة الزراعة– المستشفيات الحكومية
7	مرسوم	6754	2020/08/03	2020/45/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020
7	مرسوم	6753	2020/08/03	2020/45/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020
9	مرسوم	6752	2020/08/03	2019/45/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020
10	مرسوم	6751	2020/08/03	2018/45/2020	نقل اعتماد من الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة مديرية الصحة العامة لعام 2020
11	مرسوم	7037	2020/10/20	2324/48/2020	إعفاء أدوية الأمراض المزمنة المستوردة لحساب وزارة الصحة العامة– المشروع المشترك بين الوزارة وجمعية الشبان المسيحية من الرسوم الجمركية والمرفئية والبلدية.
12	قرار	870/1	2021/07/12	1811/34/2021	آلية تحديد سقوف أرباح المستلزمات الطبية المغروسة
13	مرسوم	7758	2021/05/11	1190/05/2021	نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة العامة – مديرية الصحة العامة لعام 2021 على أساس القاعدة الإثني عشرية
14	مرسوم	8017	2021/07/23	1733/31/2021	نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة العامة – مديرية الصحة العامة لعام 2021 على أساس القاعدة الإثني عشرية

15	مرسوم	8016	2021/07/23	1732/31/22021	نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة العامة – مديرية الصحة العامة لعام 2021 على أساس القاعدة الإثني عشرية
16	قرار	1/1314	2021/11/09	2397/49/2021	آلية تحديد سقوف أرباح المستلزمات الطبية

مستند 15

ثانياً: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان

تعتبر وزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية المرجعية القانونية لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي من ضمن اهتماماته الضمان الصحي، حيث يتولى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بفرعيه: " ضمان المرض والأمومة" و "ضمان طوارىء العمل والأمراض المهنية"، وتقديم الخدمة الصحيّة من العناية الطبيّة الوقائية والعلاجية، للمواطنين المنتسبين للصندوق، كما جرى إنشاء قسم نظام ضمان صحّي خاص بالمسنين الذين يرغبون بالانتساب الاختياري الذي يوفِّر لهم الاستشفاء والطبابة. وتشتمل الحالات التي يغطيها الضمان الإجتماعي في لبنان على الفحوص الطبيّة، تصوير الأشعة، فحوص المختبر والتحاليل، عنايات الطبابة العامة والمستحضرات الصيدلية الضرورية المقبولة من الضمان، والاستشفاء في المستشفيات ويشمل المنامة، والغذاء، والمعاجلة الطبية، والعمليات الجراحية، وتقدبي بعض الأجهزة الأزمة للاستشفاء[59].

أما فرع الأمومة فيعطي الفحوص والعناية السابقة للولادة، خلالها وبعدها، المقدمة من طبيب، أو قابلة (femme – sage) قانونية مأذونة بعمل التوليد الطبيعي[60] وهناك نظام للتعويضات يتميز به الضمان

---

[59] بول مرقص ، دليلُك في الصحّة، سلسلة "دليل حقوق الناس"، منشورات مؤسسة جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان، org.justiciadh.www. بيروت 2010. تاريخ الزيارة:2021/4/22. بتصرف.

[60] وفق المرسوم رقم 1657 تاريخ 1979/1/17 المتعلّق بتنظيم مهنة القابلة.

الصحي اللبناني يميز بين الحالات الإجتماعية المختلفة، أما تعويض الأمومة فيُعطي لكل مضمونة الحق بتعويض طوال فترة العشرة أسابيع التي تقع خلالها الولادة بشروط مدونة في قانون الضمان.[61]

باختصار يقدم الضمان الاجتماعي خدمات جليلة للمرضى، ويساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى الخدمات الصحية في لبنان، فلا يزال أكثر من مليون لبناني يعالجون على نفقة وزارة الصحة كونهم لا ينتمون إلى اي من المؤسسات الضامنة[62].

ثالثاً: مؤسسات الضمان الصحي الخاصة

هناك مجموعة من مؤسسات الضمان الخاصة، التي تقوم بها مؤسسات رسمية وأهلية ، ومن تلك المؤسسات:

1. الرعاية الصحية لأفراد السلك العسكري

الطبابة العسكرية مؤتمنة على صحة المجتمع العسكري في أدقّ تفاصيلها. تواكب صحة العسكريين بمختلف رتبهم، ليقفوا حراساً على حدود استقلال الوطن وسيادته واستقراره وحريته، وهي تبسط جناحيها على أهلهم وعائلاتهم لتشملهم برعايتها الصحية فيهنأ بالهُم ويصبح همهم باتجاه فوهات بنادقهم.
بلغ عدد المستفيدين من الطبابة العسكرية أكثر من 320 ألفاً يتوزعون على طبابات المناطق المنتشرة في أربعة أرجاء الوطن من أقصاه الى أقصاه.
ومن أهم برامج الرعاية الصحية :

- المعاينات.
- تجديد الدواء للأمراض المزمنة.
- إحتساب بدلات أتعاب الأطباء.

[61]المادة 26 من قانون الضمان الإلجتماعي.

[62]– أنشأت وزارة الصحّة خلال عقدين من الزمن 27 مستشفى حكومياً، وأقفل أكثر من نصفها لآسباب و15 منها لا يزال يعمل بطاقة 20% .(المحامي الدكتور بول مرقص، أنظمة التغطية الصحية في لبنان، تاريخ الزيارة: 2021/4/22. file:///C:/Users/Administrator/Downloads)

- الإستشفاء (MODULEX) داخل المستشفى العسكري وخارجه.
- النظارات الطبية.
- غرفة الطوارئ.
- الصيدليات المجانية والصيدليات الفروع[63].

وتوجد تفاصيل هذه البرامج في مجلة الجيش المشار إليها في المصدر.

2. صناديق التعاضد.

بناء على قوانين الدستور اللبناني الصادرة منذ سنة 1930 وحتى سنة 1973، وبعد استشارة مجلس شورى الدولة، وبناء على اقتراح وزير الإسكان والتعاونيات، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 4-4-1977، وقع رئيس الجمهورية اللبنانية إلياس سركيس في 9-5-1977 على المرسوم الاشتراعي رقم 35 لقانون صناديق التعاضد وهو قانون من 45 مادة تناولت أحكام ومهام وتنظيم وصلاحيات وتقديمات وتمويل صناديق التعاضد[64]، ومنذ ذلك الحين تأسست العديد من صناديق التعاضد في لبنان، وحسب رئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية غسان ضو ، فقد بلغ عدد المستفيدين من التقديمات الصحية أكثر من 300 ألف مواطن حسب إحصاءات 2014[65]، ومن المؤكد أن العدد ازداد منذ ذلك التاريخ بما يقدر بـ10%. وهذا يعني أن صناديق التعاضد تقوم بتسديد الفواتير الطبية للمساهمين فيها من العسكريين والمعلكين وغيرهم.

---

[63] انطوان نجيم _ روجينا خليل، الطبابة العسكرية على طريق المكننة، موقع مجلة الجيش الإلكتروني،العدد299_أيار 2010، تاريخ الزيارة: 8/9/2-21.https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content بتصرف.

[64]مرسوم اشتراعي رقم ٣٥ صناديق التعاضد، الصادر بتاريخ 1977/4/4، متوفر على الإنترنت،-http://www.e lawyerassistance.com/LegislationsPDF/lebanon/mutualfundslawAr.pdf، تاريخ الزيارة، 2021/5/20.بتصرف.

[65] غسان ضو، مجلة الصحة والحياة، اكثر من 300 الف مستفيد من خدمات صناديق التعاضد الصحية، https://m.facebook.com/pages/category/Magazine -HealthLife-Magazine-348323998552327/?locale2=ar_ARعدد 27 ، نيسان 2014. تاريخ الزيارة: 2021/5/21 بتصرف.

3. تعاونية موظفي الدولة.

هي مؤسسة عامة خدماتية تعنى بتقديم المساعدات المرضية والاستشفائية والاجتماعية لموظفي ومتعاقدي الإدارات العامة وعائلاتهم وذوي عهدتهم، ويعتبر الانتساب للتعاونية إلزامياً للموظفين الحكوميين الدائمين.

تم إنشاء التعاونية بموجب المرسوم رقم: 14273 بتاريخ 29-10-1969، وهي خاضعة لقانون إنشائها ولأنظمتها الخاصة. ولها فروع في جميع محافظات البلاد، ويستفيد من تقديماتها اليوم أكثر من 300 ألف مواطن، ومن تقديماتها:

- الاستشفاء بسبب الإصابة بمرض أو علَّة أو حادث.
- مساعدات مرضية ومساعدات أسنان.
- منح زواج، ومنح ولادة ، ومنح تعليم ، ومنح وفاة للعائلة وغيرها مثبتة في نظام التعاونية.[66]

4. المؤسسات الصحية الخاصة بالأمن العام.

قامت المؤسسة الصحية الخاصة بالأمن العام في لبنان بالتعاقد مع 118 مستشفى على امتداد محافظات الوطن، كما تعاقدت مع 59 طبيباً من مختلف الاختصاصات، و49 مؤسسة طبية تقدم العديد من الخدمات الطبية و23 مؤسسة نظارات طبية، و91 مختبراً و 34 معاجاً فيزيائياً في مختلف المحافظات اللبنانية ، وهذه الأسماء منشورة في مواقع إلكترونية، وتعطى نسخ منها للمستفيدين، ويستفيد من تقديمات المؤسسة الصّحية العسكرية أكثر من 300 ألف مواطن من قوى الأمن وذويهم[67].

---

[66] الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي لتعاونية موظفي الدولة، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/5/8 https://www.arado.org/MediaFiles/SuccessfulPracticesItems/895e434f.ppsx، بتصرف.

[67] المديرية العامة للأمن العام اللبناني، المؤسسات الطبية المتعاقدة لعام 2020، تاريخ الزيارة: الأربعاء 9/8/ 2021 https://www.general-security.gov.lb/medical-institutions/laboratory.pdf بتصرف.

5. البطاقة الصحية لقوى الأمن

البطاقة الصحية لقوى الأمن تصدر عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وهي معتمدة في المؤسسات الحكومية، وضرورية عند حالات المعالجة وتمنح لكل من:

- أفراد عائلات رجال قوى الأمن الداخلي الذين يتقرر وضعهم في الاعتلال النهائي لأسباب صحية منسوبة إلى الخدمة.
- أفراد عائلات رجال قوى الأمن الداخلي والموظفين المدنيين، المتقاعدين، أو الذين يحق لهم المعاش التقاعدي إنما تقاضوا تعويض الصَّرف.
- أفراد عائلات الموظف الذي يكون قد شغل منصب المدير العام حتى بعد إحالته على التقاعد .
- أفراد عائلات رجال قوى الأمن الداخلي والموظفين المدنيين المتقاعدين المتوفين الذين لا يزالون على العاتق بمن في ذلك أفراد عائلة الموظف الذي يكون قد شغل منصب المدير العام.
- أفراد عائلات رجال قوى الأمن الداخلي والموظفين المدنيين الذين استشهدوا أو توفوا أثناء قيامهم بالخدمة أو بسببها أيّاً كانت مدتها والذين لا يزالون على العاتق.
- أفراد عائلات رجال قوى الأمن الداخلي والموظفين المدنيين الذين توفوا على أثر مرض أو حادث غير منسوب إلى الخدمة والذين لا يزالون على العاتق شرط أن يكون رجل الأمن أو الموظف المدني قد أمضى خمس سنوات في الخدمة الفعلية على الأقل[68].

وهناك قوانين وتفاصيل أخرى مثبتة في الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي، يطَّلع عليها أصحاب العلاقة، ولا يخفى أن المستفيدين من البطاقة الصحية لقوى الأمن يتجاوز 300 ألف مواطن لبناني من المنتسبين إلى كافة فروع الأمن مع ذويهم.

---

[68] قوى الأمن الداخلي، الموقع الرسمي، البطاقة الصحية، تاريخ الزيارة: 2021/9/8،
https://www.isf.gov.lb/ar/article/11/. . بتصرف .

6. شركات التأمين الخاصة.

في لبنان عشرات شركات التأمين الناشطة في التأمين على الحياة والتأمين الصحي، وهناك تأمين إلزامي للسيارات فقط، وهناك مؤسسات ومدارس تتعاقد مع شركات التأمين لتأمين موظفيها ومعلميها وطلابها وتستفيد من التخفيضات التي تقدمها الشركات لتأمين المجموعات، وبشكل عام تساهم شركات التأمين بنسبة محدودة في القطاع الصحي، يصعب احتسابها في هذا البحث[69].

رابعاً : النقابات

يوجد العديد من النقابات التي تشترك مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في قطاع الدواء، سيتم اختيار ثلاثة منها:

1. نقابة الصيادلة في لبنان

تأسست نقابة الصيادلة في لبنان في 1950/11/07 ، بقانون رقم 0 نشر في الجريدة الرسمية في العدد 45 بتاريخ 1950/11/08 في الصفحة 735-742.

ونشر قانون النقابة ببنوده الـ 43 فذكر الفصل الأول غاية النقابة في خمسة مواد، وجاء في المادة الأولى: يكون للصيادلة في لبنان نقابة مركزها بيروت تضم الصيادلة المرخَّص لهم بمزاولة الصيدلة في الجمهورية اللبنانية. وذكرت المادة الثانية مهمة النقابة وجاء فيها المحافظة على حقوق ومصالح الصيادلة وانشاء صندوق تقاعدي لضمان الشيخوخة.

أما المادة الثالثة فجاء فيها: لا يحق لأي صيدلي مزاولة مهنة الصيدلة في جميع الأراضي اللبنانية إلا إذا كان اسمه مسجلا في جدول النقابة.

[69] الباحث.

وذكرت بقية المواد في القانون قوانين تنظيم النقابة ، وقوانين الاجتماعات والانتساب للجمعية والانتخابات وغيرها من المواد . وقد عدلت المادة 12 التي تنص على أعضاء مجلس النقابة بموجب قانون 451/، 1995 ، والمادة 16 التي تنص على لبنانية النقيب بموجب قانون 1991/43.

وقد عملت النقابة دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على حقوق الصيادلة المنتسبين إليها على مدى 70 عاماً، وقد واجهت بعض المشاكل أثناء الحرب الأهلية ، وهي تواجه اليوم كما جميع مواطني لبنان من استفحال الأزمة المالية كما سوف نبين في هذا البحث[70].

2. نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان

بلغ عدد الوكلاء والمستوردون في لبنان الذين حصلوا على شهادات من وزارة الصحة تسمح لهم باستيراد الدواء وفق الشروط التي بينتها الوزارة في الدليل الوطني للأدوية المسجلة في لبنان المنشور في سنة 2015، 124 وكيلا منهم الشركات المسجلة التي تقوم بتصنيع واستيراد الدواء وتلك التي يقتصر عملها على الاستيراد وهي مذكرة ومنشورة في جداول موقع وزارة الصحة. أما المستودعات المرخصة والتي تستوفي شروط وزارة الصحة فقد نشرت وزارة الصحة في موقعها الإلكتروني لائحة المستودعات الحاصلة على شهادة التوزيع والتخزين الجيد للمستحضرات الصيدالنية وهي 79 مستودعاً ويشمل الجدول: اسم المستودع Warehouse Official Name . وعنوان المستودع Address. وتاريخ الحصول على الشهادةCertification Date. تاريخ انتهاء مدة الشهادة Certification Expiry Dat [71]

وقد تأسست نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في العام 1948 بموجب قرار وزير الإقتصاد الوطني والشؤون الإجتماعية، سليمان نوفل، رقم 5638 تاريخ 3 آذار. وتألفت الهيئة التأسيسية للنقابة من السادة: جان فتّال، عبد الرحمان فاخوري، إدمون غريّب، صلاح طباره.

---

[70] الجريدة الرسمية عدد: 45 | | الصفحة: 735-742 ، تاريخ النشر: 1950/11/08،تاريخ الزيارة 2021/5/22. http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=194040 بتصرف.

[71]موقع وزارة الصحة الإلكتروني ، الدليل الوطني للأدوية المسجلة في لبنان، (مصدر سابق)، بتصرف.

ومنذ تاريخه تعاقب على رئاسة النقابة السادة: جان فتّال (1948 – 1960)، جورج أبو عضل (1960 – 1964)، قيصر شلهوب (1964 – 1967)، جوزيف غريّب (1967 – 1988)، آرمان فارس (1988 لغاية اليوم).

ومنذ تأسيسها تلخصت أهدافها الأساسية في:

- إرساء قواعد ممارسة مهنة إستيراد وتوزيع الأدوية وتحديثها.
- حثّ الأعضاء على تحمل كامل مسؤولياتهم في تعاملهم مع المجتمع ومواطنيه، وفقاً لقواعد شفافة.
- تسليط الضوء على الدور الريادي الذي يقوم به مستوردو الأدوية لجهة تأمين الأدوية بالجودة المضمونة والأسعار المنتظمة والمنضبطة، مما يحقّق الصالح العام.

ويتألف مجلس النقابة اليوم من ثمانية أعضاء، هم من الشركاء أو المدراء التنفيذيين للمؤسسات الصيدلانية الذين تنتخبهم تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة لمدة أربع سنوات، وقد صار من الممكن إعادة انتخابهم لعدد غير محدود من المرّات. إعتباراً من التعديل الذي أجري في 15 شباط 2018 [72].

3. نقابة مصانع الأدوية في لبنان

تأسست نقابة مصانع الأدوية في لبنان سنة 2016 وتضمّ كافة مصانع الأدوية الحائزة على إجازة استثمار مصنع للأدوية وفق أصول التصنيع الجيد العالمية من وزارة الصحة العامة في لبنان. وهي احدى النقابات الصناعية في جمعية الصناعيين اللبنانيين التي تأسست بموجب العلم و الخبر رقم / 794 / تاريخ 20 ايار 1942   الذي صدر عن رئيس لجمهورية بشارة الخوري، ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح، ووزير الصحة والإسعاف العام الدكتور إلياس الخوري[73].

---

[72] موقع نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان، الصفحة الرئيسية، تاريخ الزيارة:2021/5/22، http://www.lpialebanon.com/ara/page/history بتصرف.

[73] موقع وزارة الصحة الإلكتروني، مصانع الأدوية في لبنان (مصدر سابق).

وجمعية الصناعيين اللبنانيين هي الجمعية الوطنية الأساسية للصناعة اللبنانية وتتعاطى المجال الاقتصادي و الاجتماعي ذو العلاقة المباشرة بالتجارة . ويدخل ضمن إطارها 17 تجمعاً صناعياً موزعة على كافة المحافظات اللبنانية،

تمثل الجمعية المجتمع الصناعي و تترجم حاجاته و توصياته إلى أفعال عبر التواصل مع الإدارات والمؤسسات العامة بما فيها مجلس النواب، الحكومة اللبنانية، النقابات و مؤسسات أخرى في لبنان والخارج، و14 نقابة صناعية موزعة على كافة الصّناعات اللبنانية، ومنها نقابة مصانع الأدوية في لبنان.

تشارك الجمعية بكافة تجمعاتها ونقاباتها في استشارات التشريع في مجالات تتضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وقانون العمل و صلته بالقطاع الصناعي، الضمان الاجتماعي و الصحي، الضرائب، والسياسات المختلفة تجاه الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم، والتعليم، الأبحاث الصناعية و البيئة. وهي تنظر إلى بناء صناعة تنافسية شاملة. من خلال حماية و تسويق مصالح الصناعة اللبنانية تجاه الحكومات و المنظمات الوطنية، والعربية، والعالمية بالاعتماد على الدراسات و الإحصاءات الصناعية.

وفيما يخص صناعة الدواء تهدف نقابة مصانع الأدوية في لبنان إلى حماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها والدفاع عن مصالحها، وتمثيل شؤون الصناعة الدوائية لدى كافة السلطات العامة والعمل على تقدمها وتطورها في جميع الوجوه القانونية والتنظيمية والاقتصادية والصناعية والتجارية والاجتماعية. وتعمل على ايجاد التقارب وتطوير علاقات التعاون فيما بين النقابة من جهة وكافة الهيئات التي تهتم بشؤون الأدوية من جهة أخرى.

وتطلق حملات توعية ودعاية لترويج الأدوية الوطنية في لبنان والخارج[74].

خامساً: مهنة الصيدلة في لبنان

لا بد للباحث في موضوع الدواء من الأطلاع على أساسيات علم الصيدلة التي يدرسها المختصون في هذا العالم، وحيث أن هذه المعلومات لا تتعلق مباشرة في موضوع البحث، فقد تم إدراج ما يعطي صورة

---

[74] موقع جمعية الصناعيين اللبنانيين، SYNDICATE OF PHARMACEUTICAL INDUSTRIES IN LEBANON (SPIL) الصفحة الرئيسية، ، تاريخ الزيارة:2021/5/22، http://www.spil-lebanon.com.

مجملة عن هذه المبادئ في ملحق رقم _ 1_ تحت عنوان: " أساسيات علم الصيدلة"، ذكر فيه معلومات أولية مفيدة للباحثين.

فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والإدارية لمزاولة مهنة الصيدلة، يمكن الحديث عن مجموعة من الإجراءات المطلوبة التس نصت عليها القوانين المعمول بها في الجمهورية اللبنانية، فيوجد في لبنان مئات الصيدليات الموزعة في سائر محافظات وأقضية ومدن وبلدات البلاد، وجميع هذه الصيدليات مسجلة في مديرية العناية الطبية ـ مصلحة الصيدلة التابعة لوزارة الصحة، وقد وضعت الوزارة شروطاً لمزاولة مهنة الصيدلي، كما وضعت شروطاً لترخيص الصيدليات، وأخرى لتصنيع واستيراد الأدوية، وهذه الشروط مودعة في المديرية العامة للصحة_ مصلحة الديوان_ قسم أمانة السر، وفيها أكثر من 50 طلباً لأغراض شتى من مهنة الصيدلة[75]. كما فرضت نقابة الصيادلة شروطاً لضبط تجارة الأدوية نظراً لعلاقة ذلك بصحة الناس، وخطورة موضوع التجارة بالأدوية على الصحة العامة. فقد جاء في المادة الثالثة من قانون نقابة الصيادلة: لا يحق لأي صيدلي مزاولة مهنة الصيدلة في جميع الأراضي اللبنانية إلا اذا كان اسمه مسجلا في جدول النقابة[76].

---

[75]الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة اللبنانية، المديرية العامة للصحة_مصلحة الديوان_قسم أمانة السر، (مصدر سابق) بتصرف.

[76] الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية، انشاء نقابة الصيادلة، عدد الجريدة الرسمية: 45 | تاريخ النشر: 1950/11/08 | الصفحة: 735-742.

مستند_ 16_

طلب الحصول على إجازة معاطاة مهنة الصيدلة

رقم الإستمارة < HEA001 المديريّة المسؤولة: مديرية العناية الطبية

الوحدة المختصّة: مصلحة الصيدلة

المستندات المطلوبة :

1 4– صور شمسية مصدقة من المختار و ممهورة بختمه تضع في مغلف صغير .

2– طوابع اميرية بقيمة 26 الف ل.ل. (طابعين 000,10 ل.ل.، طابع 000,5 ل.ل. و طابع 000,1 ل.ل.) .

3– اخراج قيد فردي مصدق من وزارة الداخلية (دائرة النفوس) اي الارزه الكبيرة من خلف اخراج القيد .

4– سجل عدلي لا يعود تاريخه لاآثر من شهر .

5– الثانوية العامة: أ– افادة نجاح في شهادة البآالوريا– القسم الثاني– (صورة طبق الاصل مصدقة) . أو

ب– افادة لجنة المعادلات من وزارة التربية (صورة طبق الاصل مصدقة) .

– شهادة الثانوية العامة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الاصل مصدقة .

– علامات الثانوية العامة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الاصل مصدقة .

) حتى البكالوريا الفرنسية في لبنان (

6– الشهادة الجامعية من لبنان: أ– شهادة الصيدلة مصدقة من مجلس التعليم العالي .

ب– علامات سنوات الدراسة مصدقة من مجلس التعليم العالي .

ج– افادة سنوات الدراسة للصيدلة مصدقة من مجلس التعليم العالي .

7– الشهادة الجامعية من خارج لبنان: أ– شهادة الصيدلة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الاصل مصدقة .

ب– علامات سنوات الدراسة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الاصل مصدقة .

ج– افادة سنوات الدراسة للصيدلة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الأصل مصدقة .

د– افادة من سفارة البلد او الجامعة المعنية تفيد ان تلك الشهادة طبق اصل للشهادة التي تعطيها الكليات المذآو

لابناء البلاد المنسبة اليهم وان تكون مقبولة للعمل في تلك البلاد نفسها مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الأصل مصدقة .

ملاحظة: في حال وجود ترجمة يجب ان تكون مصدقة من كاتب العدل .

8- التمرين: أ- افادة تمرين لسنة مصدقة من نقابة صيادلة لبنان مع صورة طبق الاصل مصدقة (في لبنان) .

ب- افادة تمرين لسنة مصدقة من وزارة الخارجية مع صورة طبق الاصل مصدقة (خارج لبنان) .

9- افادة نجاح في الكولوآيوم (صورة طبق الاصل مصدقة) .

10- افادة لجنة المعادلات للتعليم العالي من وزارة التربية والتعليم العالي (صورة طبق الاصل مصدقة) .

الشروط المطلوبة :

الرسوم المتوجبة: طوابع اميرية بقيمة 26 الف ل.ل. (طابعين 000,10 ل.ل.، طابع 000,5 ل.ل. و طابع 000,1 ل.ل.). أيام تقديم الطلبات: الأربعاء ما بين الساعة 10-12 فقط

مدة إنتهاء المعاملة: لا تقل عن شهر من تاريخ تقديمها

أيام استلام المعاملة: أيام الخميس والجمعة من آل أسبوع

الإلكتروني الموقع على الرابط

ملاحظات :

-يتم تقديم الطلب من قبل صاحب العلاقة فقط

- لايقبل الطلب اذا آان صاحب العلاقة مقيما خارج الاراضي اللبنانية

- يسلم امر القبض واجازة مزاولة مهنة الصيدلة فقط الى صاحب العلاقة[77]

[77]: موقع وزارة الصحة اللبنانية، قسم أمانة السر، طلب الحصول على إجازة معاطاة مهنة الصيدلة، تاريخ الزيارة: 2021/5/24. http://www.moph.gov.lb/Services/Pages/HEA001.aspx.

مستند _ 17_

الموضوع طلب إجازة فتح واستثمار صيدلية
رقم الإستمارة 2 MPH21–

المديريّة المسؤولة: مديرية العناية الطبية
الوحدة المختصّة: مصلحة الصيدلة
المستندات المطلوبة :

1– ثلاث صور شمسية للصيدلي صاحب الطلب مصدقة من المختار وممهورة بختمه تضع في مغلف صغير.

2 –طوابع اميرية بقيمة 26 الف ل.ل (طابعين 10.000 ل.ل ، طابع 5،000 ل.ل وطابع 1000 ل.ل).

3– اخراج قيد افرادي مصدق من وزارة الداخلية.

4 –سجل عدلي لا يعود تاريخه لآثر من شهر .

5– افادة سكن للصيدلي صاحب الطلب مصدقة من المختار وممهورة بختمه.

6 –صورة طبق الاصل مصدقة عن اجازة مزاولة مهنة الصيدلة.

7– صورة طبق الاصل مصدقة عن افادة انتساب الصيدلي لنقابة صيادلة لبنان.

8 –شهادة تسجيل الصيدلية في السجل الخاص بالمؤسسات التجارية لدى محكمة الدرجة الاولى مع الكتاب المقدم من الصيدلي للحصول على هذا السجل (محكمة البداية) على ان يكون الموضوع "صيدلية" فقط.

9 –افادة بالمسافة بين الصيدلية المنوى انشاؤها واقرب صيدلية لها مع ذكر اسمها :

أ– من مساح محلف مصدقة من نقابة الطبوغرافيين في لبنان. أو

ب– من مهندس خبير بالمساحة مصدقة من نقابة المهندسين.

10 –أ– سند الملكية بإسم الصيدلي صاحب الطلب مع نسخة عنه. او

ب– سند الايجار الاصلي مسجل في البلدية تحت رقم و تاريخ و موقع من رئيس البلدية وممهورة بختمه مع صورة طبق الاصل عنه موقعة وممهورة من رئيس البلدية (في حال عدم وجود بلدية يصدق من قائمقام او محافظ ويرفق بإفادة من قائمقام او محافظ بعدم وجود بلدية) ان يكون وجهة الاستعمال صيدلية فقط.

11_ في حال توقيع عقد الايجار من وكيل يرفق بصورة مصدقة عن الوكالة بتاريخ جديد (ومن نفس كاتب العدل

12- رسم بموقع الصيدلية وترتيباتها الداخلية تبين اسم الصيدلي صاحب الطلب، إسم الصيدلية، رقم العقار، إسم

المالك، المساحة الإجمالية الأرضية للصيدلية، موقع الخزانة الحديدية، المختبر، الحمام ومدخل الصيدلية موقعة من مهندس ومصدقة من نقابة المهندسين.

الشروط المطلوبة :

الرسوم المتوجبة: طوابع اميرية بقيمة 26 الف ل.ل (طابعين 000.10 ل.ل ، طابع 000،5 ل.ل وطابع 1000 ل.ل) .

أيام تقديم الطلبات: الاثنين والثلاثاء ما بين الساعة 10 -12 فقط

مدة إنتهاء المعاملة: لا تقل عن شهران من تاريخ تقديمها

أيام استلام المعاملة: آل أيام أسبوع بإستثناء يوم السبت

ملاحظات :

-لا يقبل الطلب في حال لم تكن المستندات المطلوبة آاملة. - يعود لوزارة الصحة العامة الحق بطلب أي مستند ثبوتي آخر عند الإقتضاء .

-يسلم امر القبض واجازة فتح واستثمار صيدلية فقط الى الصيدلي. - يتم تقديم الطلب من قبل صاحب العلاقة فقط .

- المراجعات آل أيام الأسبوع بإستثناء يوم السبت.[78]

[78] موقع وزارة الصحة، قسم أمانة السر، طلب إجازة فتح وإستثمار صيدلية (مصدر سابق).

المبحث الثاني:

" قطاع الدواء بين الواقع والمرتجى"

في هذا المبحث نتحدث عن واقع قطاع الدواء، وما هو مطلوب لبلوغ هذا الواقع ما يرتجى منه ، وذلك في مطلبين: الأول نتناول فيه أهم مشاكل قطاع الدواء، مثل تأثير سعر صرف الدولار، وأزمة رفع الدعم، ومشاكل الاحتكار، والتهريب، والتزوير، وغيرها من المشاكل التي يعاني منها قطاع الدواء في الوقت الراهن. وفي المطلب الثاني نحاول البحث عن الحلول المتاحة، فتذكر خطط الحكومة لمنع الاحتكار، ودعم الصناعة المحلية للدواء، وتخصيص عنوان للحديث عن الإدارة الرشيدة للدواء في لبنان، مع ما تيسر من التفاصيل المناسبة لموضوع البحث في المطلبين.

المطلب الأول: المشاكل الراهنة في قطاع الدواء

خلال السنتين الماضيتين 2019_2020، تفاقمت أزمة الدواء في لبنان، نتيجة الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار، وحيث إن المصرف المركزي بحسب رئيسة نقابة مصانع الأدوية يدعم بنسبة 85% من كلفة المواد الأولية للأدوية المصنّعة محلياً، وبالنسبة نفسها للأدوية المستوردة، وهذا ما شجع احتكار وتخزين الدواء وتهريبه ليباع في البلدان المجاورة بسعر صرف السوق السوداء، وفقدان الأدوية من السوق المحلية، إضافة لتأخر مصرف لبنان في فتح اعتمادات استيراد الدواء[79] . وتلاحقت تداعيات الأزمة المرتبطة بالأزمة المالية في لبنان، ولا تزال تنتظر الحلول.

في هذا البحث سوف نعرض بإيجاز أهم مفاصل أزمة الدواء في لبنان:

أولاً: أزمة سعر صرف الدولار

منذ مطلع العام الماضي 2020 برزت أزمة سعر صرف الدولار الذي كان منذ تسعينات القرن الماضي مستقراً حول سعر 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد، وفجأة ، وبعد مشاكل مالية مع صندوق النقد الدولين

[79] ريا شرتوني، قطاع الأدوية في مرمى الأزمة الاقتصادية، (مرجع سابق).

وتخلف الحكومة اللبنانية عن تستديد مستحقات للبنك، بدات حركة مريبة أدت إلى التسارع في ارتفاع سعر صرف الدولار، وما إن مرَّ عام على تلك الأزمة المالية حتى لامس سعر صرف الدولار سقف الـ15000 ليرة لبنانية للدولار الواحد، وبطبيعة الحال انعكس هذا الوضع المالي القلق على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى المعيشة للمواطن اللبناني، مع العلم أن الرواتب التي يتقاضاها المواطن اللبناني استمرت على حالها، وفي معظم الحالات انخفضت إلى النصف، خاصة وقد ترافق مع استفحال الأزمة المالية، أزمة الكوفيد 19 التي أدت لأقفال البلد لأشهر عديدة.

ومن القطاعات التي تأثرت بهذه الأزمة هو قطاع الدواء من خلال جملة من الأزمات ، وأهم تلك الأزمات:

1. أزمة رفع الدعم عن الأدوية.

تبلغ قيمة الفاتورة الدوائية نحو مليار وتسعمائة مليون دولار (1.9 مليار دولار) سنوياً، وتبلغ نسبة حصّة الدواء المنتج محلّياً سبعة بالمئة (7%) فقط من حصّة السوق الدوائي المستهلك في لبنان[80]. وهذا العجز الهائل في الميزان التجاري في قطاع الدواء ، بالاضافة الى سائر القطاعات الانتاجية ، هو المسؤول عن أزمة فقدان الدولار من السوق اللبناني . ففي السابق كان هذا العجز يغطى بشكل أو بآخر في ظل دورة اقتصادية ناشطة ، واستطاع القطاع المصرفي التعايش مع الطلب الدائم والكثيف على الدولار . أما اليوم فإن أزمة الدولار تهدد المواطن في صحته وحياته لأن كل عمليات استيراد الدواء تتم بالعملات الأجنبية ، وإذا كان مصرف لبنان يؤمن حتى الآن الاعتمادات المطلوبة بنسبة 85 في المئة ، فان السؤال الملح هو الى متى سيستطيع ذلك ؟ علما إن دعم المركزي لا يغطي المسلتزمات الطبية[81]. وقد بدأت إرهاصات رفع الدعم عن الدواء تترك أثرها من خلال فقدان الكثير من الأدوية الأساسية من السوق.

---

[80] علي حمود، استيراد الأدوية يستنزف المال العام (مصدر سابق).

[81] المصدر نفسه.

2. الاحتكار ومافيا الدواء.

شهدت الصيدليات في لبنان ندرة عدد كبير من الأدوية المستوردة. ويعزو المعنيون الأزمة إلى صعوبة الاستيراد بسبب ندرة الدولار في السوق، إضافة إلى إقبال المواطنين على تخزين الأدوية خوفا من ارتفاع أسعارها[82]، وقد تناولت وسائل الإعلام والمحللون الاقتصاديون والخبراء، مافيا الدواء في لبنان بالاتهام، ففي غياب الدولة تعتبر مافيا الدواء من أبرز المستفيدين، وهي تهيمن على قطاع الدواء. يشير نقيب الصيادلة غسّان الأمين إلى أنّ "السّبب الفعلي لارتفاع فاتورة الدّواء في لبنان هو أنّ 80% من الأدوية "**براند**"، أي لا تزال الشركة المُصنّعة تمتلك حصرية إنتاجها وأسعارها مرتفعة. في مقابل 20% من الأدوية 'الجينيريك'، أي التي انتهت حصريّة إنتاجها من قبل الشركة الأمّ، وغالباً ما تكون أسعارها منخفضة. ويعود إغراق السّوق المحلّي بالأدوية 'البراند' إلى الاحتكار الذي يفرضه عدد قليل من المستوردين الذين يملكون وكالات توزيع من شركات الدّواء العالمية، ويعمدون إلى استيراد الدّواء 'البراند' وترويجه لدى بعض الأطباء، الذين يصفونه للمرضى على الرغم من وجود أدوية أرخص بمكوّنات مماثلة[83]."

وفقاً للأرقام الوحيدة المُتاحة من نقابة مستوردي الأدوية، والتي تعود إلى العام 2010، يسيطر المستوردون الخمسة الكبار على 53% من السّوق، فيما تبلغ حصّة 65 مستورداً صغيراً نحو 16% فقط .وتُقدّر أرباح المستوردين بنحو 97 مليون دولار ولا تقلّ أرباح المستوردين الخمسة الكبار عن 50 مليون دولار سنوياً منها. وهذه الشركات حسب بيانات نقابة مستوردي الأدوية هي:

- شركة "مرساكو" مع شركة FDC تحتلّ المرتبة الأولى، وتستحوذ على 24% من مجمل سوق الدّواء. وتمتلك عشرات الوكالات الحصرية لشركات الدّواء الأجنبية .
- مجموعة فتّال وتحتلّ المرتبة الثانية وتبلغ حصّتها نحو 9% من السّوق. وتمتلك 15 وكالة حصرية لشركات أدوية عالمية.

---

[82] مراسل موقع الجزيرة الإخباري، لبنان.. أزمة الدواء المستورد، تاريخ النشر: 23/1/2021/، تاريخ الزيارة: 12 /7/2021 . https://www.aljazeera.net/videos

[83] فيفيان عقيقي، 5 مستوردين يحتكرون أكثر من نصف السّوق: الدّواء في لبنان أكثر مرارة من الدّاء،المفكرة القانونية، تاريخ النشر: 2020-10-14- ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12. https://legal-agenda.com/5.

- شركة "أبيلا أخوان"، تستحوذ على 7% من سوق الدّواء. وتمتلك 13 وكالة حصرية لشركات أدوية ومنتجات صيدلية عالمية.

- المرتبة الرابعة هي لشركة "مستودع أدوية الاتحاد "التي تستحوذ على 7% من السّوق ولديها نحو 30 وكالة حصرية،

- أما المرتبة الخامسة لشركة "أومنيفارما" التي تستحوذ على 6% من سوق الدّواء. ولديها نحو 14 وكالة حصرية لأبرز الشركات العالمية.

أما الحصة المتبقية وهي 47% من سوق الدواء فتتوزعها باقي الشركات المستوردة وهي وفقاً لأرقام نقابة مستوردي الأدوية عينها، نحو 80 مستورداً، تبلغ حصّة 65 مستورداً صغيراً نحو 16% فقط.

ويطغى الطابع الاحتكاري على صناعة الدّواء في العالم، نتيجة نظام "براءة الاختراع" الذي دخل حيّز التنفيذ في العام 1995 بعد إبرام اتفاقية "تريبس[84] TRIPS "بين البلدان الأعضاء في منظّمة التجارة العالمية، بحيث امتثلت لقوانين حماية الملكية الفكرية للأدوية التي رُوِّج لها بحجّة تطوير البحوث واكتشافات الأدوية واللقاحات. وقد سمحت الاتفاقية لشركات الأدوية باحتكار تصنيع المنتجات الدوائية والطبية لمدّة 20 عاماً من تاريخ اكتشافها وتسجيلها في نظام "براءة الاختراع"، وهو ما يُعرف بأدوية "البراند"، وبالتالي تركت لهم حرية فرض أسعار مرتفعة لها[85].

وقد نجحت بلدان عديدة في كسر احتكارات الشركات العالمية، وبالتالي تصنيع المنتجات الصيدلية والأدوية بأسعار مُنخفضة بعد انتهاء الحماية الممنوحة لها بموجب نظام "براءة الاختراع"، وهو ما بات يُعرف بأدوية "الجينريك". أمّا لبنان وعلى الرغم من عدم انضمامه إلى منظّمة التجارة العالمية، وعدم خضوعه لاتفاقيّاتها، إلّا أنّه يصرّ على استيراد الأدوية "البراند" الغالية الثمن التي تسيطر على أكثر من 80%

---

[84] الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أو اتفاق تريبس (TRIPSاختصارا لـ :

((Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights) هو اتفاق دولي تديره منظمة التجارة العالمية (WTO) الذي يحدد المعايير الدنيا للقوانين المتعلقة بالعديد من أشكال الملكية الفكرية (IP) كما تنطبق على أعضاء منظمة التجارة العالمية. – intellectual property (TRIPS) – agreement text standards". WTO. 1994-04-15 مؤرشف من الأصل في 06 فبراير 2017. اطلع عليه بتاريخ 16 أبريل 2012.

[85] فيفيان عقيقي، (مصدر سابق).

من السّوق المحلّية، وتساهم بشكل مباشر في رفع فاتورة الأدوية، على الرغم من وجود 11 مصنّعَ دواءٍ محلّيٍ تستعين بها الشركات العالمية لتصنيع منتجاتها [86].

وقد استفاد مستوردو الأدوية في لبنان من الامتيازات والقوانين التي عزّزت نفوذهم ، فضلاً عن الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب الأهلية، الذي ضرب القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الريعية والخدمية والاستيراد. ومن أبرز هذه الامتيازات:

1. الوكالات الحصرية لاستيراد الأدوية المحمية بموجب المرسوم التشريعي رقم 1967/34، الذي يحصر عقد التمثيل بممثل تجاري وحيد.

2. قانون الوصفة الطبية الذي صدر في العام 2010 " الذي أعطى الطبيب الحقّ في وصف الدّواء والإشارة إليه بحرفي(NS (Non Substitution ، ما يعيق إمكانية قيام الصيدلي باقتراح بديل له بالمواصفات نفسها وبسعر أرخص.

3. إهمال الصناعة المحلّية في مرحلة ما بعد الحرب وإضعافها، ومن ضمنها "صناعة الدّواء التي كانت مزدهرة قبل الحرب ووضعت لبنان في مصافٍ متقدّمة على دول الجوار [87].

وفي ظلّ الانهيار المالي والاقتصادي، تبرز أكثر وضوحاً مضار السياسة الدوائية المُحابية للتجّار خاصة بعد التوجه إلى رفع الدّعم عن سعر استيراد الأدوية بسبب شحّ العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، وهو ما شكّل فعلياً دعماً لأرباح التجّار على حساب المستهلكين الذين حرموا من الوصول إلى أدوية أرخص من جهة، وعلى حساب صناعة الأدوية محلّياً التي لم تُدعم بالشكل الكافي، ولم تطوّر على مدار سنوات من جهة أخرى، وهو ما يُهدّد بفقدان العديد من الأدوية أو ارتفاع أسعارها بشكل خيالي، وبالتالي حرمان المرضى من أدويتهم وتهديد الأمن الصحّي للبلاد.

[86] فيفيان عقيقي،(مصدر سابق).

[87] المصدر نفسه.

3. انقطاع الأدوية.

طوال الفترة الماضية ، أي قبل 2020 واستفحال أزمة الدولار، لم يحصل أن انقطعت الأدوية الرئيسية إلا نادراً، وذلك أن الشركات المحتكرة كانت تتقاضى مبالغ طائلة من الدعم الذي تقدمه الدولة ، وعندما بدأت ترتفع الأصوات بنفاد الاحتياط النقدي لدى البنك المركزي، واحتمال رفع الدعم عن الكثير من السلع الضرورية ومنها الأدوية الخاضعة للدعم، بدأت الأسواق تشهد فقدان العديد من السلع الضرورية ومنها الأدوية الأساسية، " وتشهد الصيدليات في لبنان ندرة عدد كبير من الأدوية المستوردة. ويعزو المعنيون الأزمة إلى صعوبة الاستيراد بسبب ندرة الدولار في السوق، إضافة إلى إقبال المواطنين على تخزين الأدوية خوفا من ارتفاع أسعارها"[88].

وقال أحد أصحاب الصيدليات أن " الكل يتحمل المسؤولية بدءًا من التاجر الذي يخزن بعض الأدوية حتى يخرجها بعد رفع الدعم عنها من قبل الدولة اللبنانية، وصولًا إلى المواطن الذي يخزن بعض أنواع الأدوية في منزله[89]".

4. أزمة تهريب الدواء

ازدادت في الآونة الأخيرة حركة تهريب السلع المدعومة ومنها الأدوية حيث أن هناك " أدوية كثيرة تهرّب إلى خارج لبنان في ظل تدني سعرها، بسبب الدعم الحكومي للدواء، وتتحمل الدولة مسؤولية نقص الأدوية، وتقوم الأجهزة الأمنية بتعقب المهربين إلى سوريا والعراق، وبالمقابل هناك عمليات تهريب أدوية من الخارج إلى لبنان خاصة أدوية الجينيرك التي يمنع استيرادها بسبب سيطرة الشركات المحتكرة، وقد أحبطت السلطات اللبنانية في الفترة الأخيرة أكثر من عملية تهريب دواء إلى الخارج من خلال المطارات والحدود البريّة، في حين عملت وزارة الصحة على إقفال عدد من الصيدليات، ولاحقت مستودعات تقوم

---

[88] موقع الجزيرة الإلكتروني، الجزيرة مباشر ترصد أزمة نقص الدواء في لبنان (فيديو)، تاريخ النشر: 23/2/2021 ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12. https://mubasher.aljazeera.net/news/

[89] المصدر نفسه،(بتصرف).

بتخزين الدواء بغية تهريبه أو بيعه بأثمان مضاعفة[90] .وقد أصدرت وزارة الصحة عشرات القرارات بسحب الأدوية المهربة، او المزورة، وهذا نموذج منها (قرار رقم 1/1553)[91]:

[90] موقع الجزيرة الإلكتروني، الجزيرة مباشر ترصد أزمة نقص الدواء في لبنان (مصدر سابق).

[91] موقع وزارة الصحة الإلكتروني، قرار رقم 1/1553 صادر في 1 تشرين الثاني 2020 يتعلق بأدوية مهربة في الأسواق لسحبها ومنع تداولها. (مصدر سابق).

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة
المديرية العامة

رقم المحفوظات: ٣/٢٠٢
بيروت في ١١ ٢٠٢٠

قرار رقم ١/١٥٥٢
سحب ادوية مهربة من الاسواق اللبنانية ومنع تداولها

ان وزير الصحة العامة
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢١.
بناء على قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٣٦٧ تاريخ ١٩٩٤/٨/١ و تعديلاته.
بناء على تقرير دائرة التفتيش الصيدلي رقم ت- ٢٠٢٠/١٥٥٤ و ت-٢٠٢٠/١٥٦٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ المرفق بمحاضر التفتيش الصيدلي من الرقم ٧١٥٦٥ ء الى الرقم ٧١٥٦٨ ء ضمناً تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٥ و من الرقم ٤٣١٥٦ ء الى الرقم ٤٣١٦٦ ء ضمناً تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩ ، المتعلقة بالكشف على أدوية مضبوطة من قبل قوى الأمن الداخلي – مكتب مكافحة الجرائم المالية و تبييض الاموال ، و المثبتة وجود ادوية غير مسجلة و طبخات من ادوية مسجلة لم تستورد وفق الاصول و بالتالي جميعها مهربة.
بناء على مطالعة مصلحة الصيدلة
بناء على استطلاع رأي مدير العناية الطبية
بناء على اقتراح مدير عام الصحة العامة

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تسحب من الاسواق اللبنانية ويمنع تداولها الادوية المهربة الآتي بيانها:

Product	Batch number	Expiry Date	Responsible Party Name
COLCHICINE OPOCALCIUM 1mg 20Tablet, scored	OZR0856A	01/2024	Mayoly Spindler- France
	OZR2600A	01/2024	
QUESTRAN 4g X50 Sachets	3522	08/2022	Cheplapharm Arzeneimittel GMBH Allemagne
STEROGYL 15 "H" 600000UI/1.5ml	9003	02/2024	DESMA PHARMA SARL - Paris
STIVARGA 40mg (3x28) Tablets	BXJ3U11	05/2021	Bayerpharma AG Germany

المادة الثانية: يكلف التفتيش الصيدلي تنفيذ مضمون هذا القرار.
المادة الثالثة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

وزير الصحة العامة
د.حمد حسن

يبلغ:- منظمة الصحة العالمية
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- نقابة صيادلة لبنان
- نقابة الاطباء في بيروت والشمال
- نقابة اصحاب المستشفيات
- نقابة مستوردي الادوية واصحاب المستودعات
- مديرية العناية الطبية
- التفتيش الصيدلي في مصالح الصحة في المحافظات
- مصلحة الصيدلة والدوائر التابعة لها مع الملف
- Website
- المحفوظات.

مستند_18_

واتسعت أزمة الدواء في لبنان مهدّدة حياة المرضى، لا سيّما الذين يعانون من أمراض قلبيّة.

ويشكو مرضى القلب في لبنان من فقدان نوعين من الأدوية بشكل أساسي، وهما: «لازيكس» ((lasix، وهو دواء يُصنّع محلياً برخصة من معمل فرنسي، وله بديل (جنريك)، ولكنّ البديل مفقود من الأسواق أيضاً؛ و«سنتروم» ((sintrom، ولا يوجد له في لبنان أي بديل.

ومعلوم أنّ لبنان لا يستورد «جنريك» بشكل كاف، لأن اعتماد «الجنريك» في السياسة الدوائية يحتاج إلى سنوات، بدءاً من تحديد بلد الاستيراد والشركات ودراسة الجدوى وتسجيل الدواء، وصولاً إلى تسويقه.. ويعيش لبنان منذ أشهر أزمة شحّ للدواء وصلت مؤخراً إلى حد انقطاع عدد كبير من الأدوية، لا سيما تلك المخصّصة للأمراض المزمنة وأمراض الأعصاب، فضلاً عن أنواع معيّنة من أدوية وجع الرأس، البانادول ، دوليبران واسبيرين.

وكان لبنان أحبط في الفترة الأخيرة أكثر من عملية تهريب دواء إلى الخارج. كما كانت وزارة الصحة أقفلت عدداً من الصيدليات، ولاحقت مستودعات تقوم بتخزين الدواء بغية تهريبه أو بيعه بأثمان مضاعفة.[92]

5. أزمة الجعالة على الدواء

في لبنان، ثمانين بالمئة من الأدوية مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة، وبالتالي مع انهيار سعر صرف الليرة الذي رافق الأزمة الاقتصادية الخانقة تضرر قطاع الأدوية بشدة خاصة وأنه يخشى رفع الدعم عن المنتجات الأساسية التي يشكل الدواء جزءًا منها بعد انهيار احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي، وهذا الواقع المرير، تكسر دوامته من حين لآخر بعض المبادرات الفردية أو مجهودات الجمعيات الخيرية[93].

وأشار نقيب الصيادلة غسان الأمين إلى أنّ "الصيادلة تأثّروا بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي كغيرهم من القطاعات، ولكنّ الفارق أنّ تسعيرة الدواء في لبنان محدّدة من قبل وزارة الصحة العامة على سعر

---

[92] أمل نادر، الأدوية المخصصة لمرضى القلب مفقودة من الصيدليات، بيروت: الشرق الاوسط لأحد – 9 شهر ربيع الأول 1442 هـ – 25 أكتوبر 2020 مـ رقم العدد [15307] تاريخ الزيارة : 22 /7/ 2021 .
. https://aawsat.com/home/article/2584606.

[93] أمل نادر، أزمة انقطاع الدواء في لبنان في نفق مظلم، الشرق الأوسط، 2. / نشرت في: 2021/02/14 – 12:26 تاريخ الزيارة: 2021/7/22. https://www.mc-doualiya.com

صرف الـ1500 ليرة للدّولار الواحد، وهناك جعالة محدّدة للصّيدلي بالليرة اللبنانية كأجر عملي مقابل عمله"، لافتا إلى أنّها "وُضعت بناء على دراسة تضمن له العيش الكريم، ولكن ظلّت ثابتة ولم تتغيّر مع ارتفاع سعر الصرف، وبالتّالي خسر الصّيادلة جزءا كبيرا من قدرتهم الشّرائية، وباتت الجعالة لا تكفي حتّى لمصاريف الصّيدلية." ولهذا بدأت الصّيدليات المتوسّطة والصّغيرة تعلن إفلاسها بشكل تدريجي، فهناك حوالي 300 صيدلية أقفلت أبوابها خلال الشّهرين الماضيين ، وناشد نقيب الصّيادلة حكومة تصريف الأعمال رئيسا ووزراء بضرورة المضيّ قدمًا بعمليّة إنفاذ خطّة ترشيد الدّعم على الدّواء الّتي أقرتها اللّجنة المختصّة، مؤكّدًا أنّ "أيّ اتّجاه لرفع الدعم عن الدواء يعني الدّخول في كارثة كبيرة وإفلاس الضّمان الإجتماعي وتعاونية موظفي الدولة وجميع المؤسّسات الضامنة الأخرى. [94]."

6. أزمة فقدان حليب الأطفال.

عكست الرفوف الفارغة في العدد الأكبر من الصيدليات في لبنان حجم الأزمة التي يرزح تحتها قطاع الصيدلة ، وتهافت اللبنانيون لتخزين الدواء استباقاً لرفع الدعم والذي في حال اعتمد سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحدود 6 أضعاف. وانسحب شح الأدوية وانقطاع قسم كبير منها على حليب الأطفال المحصور بيعه بالصيدليات. وقال أحد أصحاب الصيدليات: «هناك أزمة حقيقية في حليب الأطفال الذي بات مفقوداً نتيجة تخزينه من قبل عدد كبير من اللبنانيين، إضافة إلى التقنين المعتمد بتوزيعه والذي يتم على أساس استهلاك كلّ صيدلية عام 2020".

تقول إحدى طبيبات الأطفال لـ«الشرق الأوسط» إن «الحليب المفقود بشكل أساسي هو لعمر سنة وما فوق باعتباره غير مدعوم، والأرجح أنه يتم تخزينه لرفع سعره بعد إقرار خطة وزارة الصحة ". يقول نقيب الصيادلة غسان الأمين لـ«الشرق الأوسط» إن «الدواء اليوم أصبح مثل الدولار بالنسبة إلى اللبنانيين، فكلما تمكنوا من تخزينهما شعروا بأمان»، معتبراً أن «إعلان حاكم مصرف لبنان قبل فترة أنه يتجه لوقف الدعم كان سبباً رئيسياً للأزمة التي نعيشها اليوم، ولتهافت المواطنين على التخزين، ورأى أن «الحل بخروج رئيس الحكومة المكلف وحاكم مصرف لبنان ليعلنا صراحة للبنانيين تحييد الدواء عن

---

[94] غسان الأمين، حوالي 300 صيدلية أقفلت أبوابها خلال شهرين، مقابلات، الأربعاء 17 آذار 2021، تاريخ الزيارة: 2021/7/22. https://www.elnashra.com/news/show/14912848.

التجاذبات والضغوطات كي يطمئن المواطن ويوقف عملية التخزين، ويتفق نقيب مستوردي الأدوية مع نقيب الصيادلة على توصيف الواقع الراهن وتحديد أسباب الأزمة، مشدداً على أن «غياب الثقة بين المواطن والدولة أدى إلى الخوف والهلع المسيطرين اللذين يدفعان اللبنانيين للتهافت على التخزين ، يضاف إليه تراجع الكميات التي يتم استيرادها نتيجة الآلية المعتمدة مع مصرف لبنان للحصول على الدولار المدعوم»[95].

لكن فقدان حليب الأطفال من الصيدليات لم يكن مرتبطاً بالآلية المعتمدة في مصرف لبنان وحسب، بل يلعب التجار المستوردون دوراً أساسياً باحتكار الدواء، "وتقدم خطوة رفع الدعم عن حليب الاطفال فوق عمر السنة نموذجا عما قد يجري على باقي اصناف السلة الغذائية. فقد تقدم ممثلوا شركات استيراد حليب الأطفال بطلبات رفع الدعم عن الحليب ، فتم رفع الدعم عن حليب الأطفال ، فأعيد إغراق الصيدليات بكميات كبيرة من حليب الأطفال على سعر صرف الدولار في السوق السوداء"[96]

ثانياً: أزمة صناعة الدواء.

صناعة الدواء في لبنان ليست جديدة، وقد كانت في السبعينات من القرن الماضي متقدمة على محيطها حيث كان هناك 16 مصنعًا تنتج أنواعًا مختلفة من الأدوية، تعطي حصة كبيرة لسوق الاستهلاك المحلي وتصدر الى الأسواق المجاورة. وكان هذا القطاع يعد الأهم في منطقة الشرق الأوسط، لكن غالبية هذه المصانع أقفلت أثناء الحرب الأهلية، وبعد انتهائها أعاد بعضهم فتح أبوابها. واليوم يبلغ عدد مصانع الأدوية في لبنان أحد عشر مصنعًا تواصل جهودها لرفع مستوى الصناعة ، وصارت قادرة على تصنيع أكثر من 650 نوع من الدواء لمعالجة أمراض أساسية مزمنة ومستعصية ذات جودة أكيدة وبأسعار مناسبة، إضافة الى تأمين أكثر من 1800 فرصة عمل للاختصاصيين من صيادلة وأطباء ومهندسين

---

[95] بولا أسطيح، أزمة شح الأدوية في لبنان تتفاعل وتطال حليب الأطفال، بيروت، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية (مقال).، الثلاثاء – 6 جمادى الآخرة 1442 هـ – 19 يناير 2021 مـ رقم العدد [15393].
https://aawsat.com/home/article/2750221 بتصرف.

[96] قناة المنار ، نشرة الأخبار المسائية ، 19 حزيران، 2021. موقع المنار الإخباري،
https://www.almanar.com.lb/8379065 تاريخ الزيارة: 20 /2021/6.

وكيميائيين وتقنيين وعمال، وإبقاء هذه الثروات البشرية في الوطن، وكذلك الى استقطاب أكثر من 15 مختبرًا من أهم المختبرات العالمية الأوروبية والأميركية واليابانية للتصنيع محليًا بإجازة Under license ونقل التكنولوجيا خاصتها الى لبنان[97].

وتتمثل أزمة مصانع الدواء الدواء بفقدان الدعم المطلوب الذي يتمثل بمستوى الدعم المالي للدواء المصنع الذي يطال فقط المواد الأولية دون أكلاف الصناعة الأخرى التي تدفعها المصانع بالعملة الصعبة، وهي تساوي 50% من كلفة الدواء[98]، من جهة أخرى فإن مصانع الدواء في لبنان لا تستغل أكثر من 10% من طاقتها الإنتاجية، وبررت الدكتورة رويدة دهام المديرة العامة لشركة "أروان" ذلك بالقول:" إن السبب يعود إلى صغر حجم حصة الدواء الوطني في السوق المحلية، بحيث يبلغ فقط 7 في المئة من حجم سوق يبلغ حوالى 2 مليار دولار في لبنان، وكذلك عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في لبنان مع الدول الأخرى، إذ في الوقت الذي تغزو فيه الأدوية المستوردة المنافسة للأدوية اللبنانية أسواقنا من دول العالم بمعظمها، لا يعترف الكثير من هذه الدول بشهادة التسجيل اللبناني ويعمد على حماية منتجاته الدوائية. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك أدوية من دول مثل مصر وتونس واليونان وقبرص واسبانيا والأرجنتين والبرازيل والهند تنافس الدواء الوطني، بينما لا يسمح للدواء اللبناني التسجيل في هذه الدول، فمثلا يوجد مضاد حيوي يدعى فانكومايسين تصنعه شركة آروان وحاجة سوق لبنان حوالى 800.000 عبوة. وبإمكان شركة آروان، تصنيع هذه الكمية كلها في اسبوعين. إذا، لماذا استيراد الأدوية المنافسة لهذا الدواء ؟[99].

وأشارت دهام إلى الفارق الكبير بين حصة المصانع اللبنانية في السوق اللبناني ومثيلاتها في الدول المجاورة، وأكدت ان "مصانع الأدوية اللبنانية تؤمن بصورة مستدامة حوالي 1400 مستحضر – 360 تركيبة غالبيتها من ضمن الـ 20 فئة علاجية (Therapeutic Category) الأكثر إستهلاكا في لبنان، وهي معدة لمعالجة الأمراض المزمنة مثل: القلب – الضغط – السكري – الكوليستيرول – الحساسية والإلتهابات، كما وبعض الأمراض السرطانية والأمراض المستعصية. وبدأنا مؤخرا بتصنيع الأدوية ذات

---

[97] ماريانا معضاد، دور شركات الأدوية في لبنان وسط أزمة "كوفيد 19"، جريدة الجمهورية، (مقال) تاريخ الزيارة:2021/6/20. النشر : Thursday, 02-Apr-2020 06:37
.https://aljoumhouria.com/ar/news/524026.

[98] ريا شرتوني، قطاع الأدوية في مرمى الأزمة الاقتصادية، (مرجع سابق).

[99] ماريانا معضاد، دور شركات الأدوية...(مرجع سابق).

التكنولوجيا الحيوية[100]. وأشارات الى "ان مصانع الأمصال اللبنانية تغطي منذ عشرات السنين 100% من حاجة السوق المحلي، وإستطاعت مصانعنا إستقطاب 25 مختبراً من أهم المختبرات العالمية (أوروبية- أميركية – يابانية وغيرها) للتصنيع لدينا بإجازةUnder License ، بدءا من مواد أولية كيمائية ومواد نصف مصنعة، ويستعمل العديد من هذه المختبرات مصانعنا للتصدير إلى المنطقة"[101]

وشددت على ان "مصانعنا اليوم لديها طاقة إنتاجية هامة متاحة (Free Capacity) تقدر بحوالي 60%، ونحن نسعى اليوم إلى إستعمال هذه الطاقات وإلى زيادة حصتنا في السوق اللبناني، كما وتعزيز تواجدنا في أسواق التصدير"[102].

ثالثاً: أزمة الاقتصاد الريعي.

الدولة الريعية ، أو الاقتصاد الريعي هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين[103] أُستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه [104].

---

[100]التكنولوجيا الحيوية ، استخدام علم الأحياء لحل المشكلات وصنع منتجات مفيدة. إن أبرز مجالات التكنولوجيا الحيوية هو إنتاج البروتينات العلاجية والأدوية الأخرى من خلالهاالهندسة الوراثية . موسوعة بريتانيكا، متوفرة على الإنترنت. https://www-britannica-com.translate.goog/technology/biotechnology

[101] ماريانا معضاد، دور شركات الأدوية...(مرجع سابق).

[102] المصدر نفسه.

[103] Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M.A. Cook (Oxford University Press, Oxford 197 متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/7/22. https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315000312-36/patterns-problems-economic-development-rentier-states-case-iran-hossein-mahdavy-harvard

[104] محمد نبيل الشيمي .الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن،3637 – 2012/2/13. المحور : الادارة و الاقتصاد ، تاريخ الزيارة:2021/7/22، . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122

وللدولة الريعية أربعة خصائص أساسية، ففيها حالات الريع سائدة، ويعتمد اقتصادها على الإيجار للخارج بشكل كبير، وبالتالي ما من حاجة لقطاع إنتاجي محلي قوي، والخصيصة الثالثة هي أن نسبة صغيرة من السكان يشاركون في توليد الريع، والرابعة هي أن الحكومة هي المستفيد الأول من الإيجار الخارجي[105]، وينسب الإقتصاد الريعي إلى الدول النفطية لأنها تبيع مواردها الطبيعية للخارج ويعتمد اقتصادها عليها.

أما في لبنان فلا ينطبق عليه معايير الإقتصاد الريعي كاملة إلا لجهة اعتماد الاقتصاد اللبناني بنسبة كبيرة على الإستيراد وعدم الاعتماد على الإنتاج المحلي، فالسياسة الاقتصادية القائمة في لبنان ، تعتمد "الاقتصاد الحر " ، وتعطي الاولوية لطبقة التجار والمستوردين وتهمل القطاعات الإنتاجية . لكن هذه الذريعة غير كافية فكثير من دول العالم تخضع للاقتصاد الحر، ولكنه يخضع لضوابط وطنية تجعل الدولة توازن بين حرية الاستيراد وضرورة حماية الصناعة الوطنية ، فتدعم قطاعاتها الإنتاجية ، لتقلل من استنزاف العملات الصعبة في استيراد البضائع، أما في لبنان فالأمر معاكس، فالدولة تستنزف العملات الصعبة من الخزينة، وبدلا من تشجيع الصناعة والتصدير تبيح التجارة والاستيراد .

بالنسبة للدواء، ينتج لبنان الأدوية والأمصال والحقن والمستحضرات الطبية، عبر شركات ومصانع ومختبرات لبنانية، وهي: شركة ألغوريتم للأدوية، مختبرات ألفا، شركة بنتا، شركة شفا، شلهوب فارماسوتيكالس، أروان للصِناعات الدوائية، مفيكو، مختبرات مدي فار، شركة فارما، شركة فارمادكس، شركة الأمصال اللبنانية، فارمالاين، شركة صناعة الأدوية للشرق الاوسط.، وتتبع هذه الجهات الطبية أعلى معايير الجودة المعتمدة عالمياً، وهي قادرة على منافسة عدد كبير من المنتجات المستوردة داخل السوق اللبنانية وفي الأسواق العالمية. وتحظى تلك الجهات بإهتمام مراكز الأبحاث الطبية والجامعات في عدد من دول العالم. لكن المؤسف أن الدولة تعطي هذه الصناعات 7 في المئة فقط من سوق الدواء،

---

[105] Beblawi, Hazem Al and Luciani, Giacomo, 1990, The Rentier State in the Arab World, in Luciani, G., The Arab State, London, Routledge, p.87-88. متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/7/24. http://gov332.weebly.com/uploads/1/3/5/2/13525224/beblawi-rentier_state.pdf.

وتستنزف الأدوية المستوردة من دول مثل الأردن ومصر والهند ، وحدها ، 500 مليون ودولار سنويا ، فضلاً عما تستورده من أدوية من سويسرا والمانيا واميركا وبريطانيا[106].

ولا نفهم التقاعس في دعم الصناعات المحلية إلا لمصلحة الشركات الكبيرة التي تمتلك الوكالات الحصرية للدواء.

رابعاً: مشاكل تمويل مصانع الدواء.

التمويل هو مصطلح واسع يصف الأنشطة المرتبطة بالخدمات المصرفية والرافعة المالية أو الديون والائتمان وأسواق رأس المال والصناديق والاستثمارات. يمثل التمويل في الأساس الحصول على الأموال وإنفاقها وإدارتها[107] ، ويتم تعريف التمويل على أنه توفير المال أو الائتمان لشيء ما. مثال على التمويل هو قيام البنك بإقراض شخص ما المال لشراء منزل. ... إدارة الأموال والمصارف والاستثمارات والائتمان. ونظرًا لأن الأفراد والشركات والهيئات الحكومية يحتاجون جميعًا إلى التمويل للعمل ، فإن مجال التمويل يشمل ثلاث فئات فرعية رئيسية: التمويل الشخصي ، وتمويل الشركات ، والتمويل العام (الحكومي) . ومن أنواع التمويل : إقراض التدفق النقدي، وعادةً ما تكون قروضًا قصيرة الأجل، وتمويل الفواتير، والتمويل الجماعي.. .، وتمويل أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الممولين[108]. وتشمل الإدارة المالية الأساسية إدارة العمليات اليومية للأعمال التجارية والالتزام بالميزانية. ويشمل أيضًا القيام باستثمارات طويلة الأجل في المعدات والحصول على التمويل لعملياتك. ومصادر التمويل المعتمدة هي: البنوك التجارية، والمصرفيون الأصليون، الائتمان التجاري، ائتمان التقسيط، والسلف[109].

---

[106] علي حمود، استيراد الأدوية يستنزف المال العام ......، مجلة الإقتصاد، (مقالات للنشر)، الخميس، 5آذار، 2020. تاريخ الزيارة: 2021/7/26، https://www.eliktisad.com/news/show/439620 بتصرف.

[107] ADAM HAYES, Reviewed by MARGARET JAMES, What Is Finance? Investopedia, Available on the internet, Date of visit: 7/26/2021, https: //www.investopedia.com

[108] ADAM HAYES (مرجع سابق).

[109] مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متوفر على النت، تاريخ الزيارة:2021/7/26، https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/b559dd17 .

وبالنسبة لمصانع الدواء في لبنان تتمثل مشكلة التمويل بثلاثة عناصر:

الأول: فقدان السيولة لدى أصحاب المصانع نتيجة أزمة صرف الدولار، وتحديد أسعار الدواء على سعر الصرف 1550 ليرة لبنانية للدولار، إضافة لقلة الجعالة المضافة على الدواء، مع العلم أن معظم المواد الأولية تشترى بالدولار.

الثاني: عدم إقبال المستثمرين على استثمار أموالهم في لبنان نتيجة عدم الاستقرار المالي من جهة، وعدم حصول المصانع على الدعم الكافي، خاصة بعد ارتفاع الأصوات التي تلوح برفع الدعم.

ثالثاً: محدودية الدعم الحكومي، من خلال تيسير القروض المهنية، فالمطلوب من الحكومة اليوم اطلاق خطة دعم واسعة وشاملة للصناعة الدوائية ، لتحقيق اهداف عدة يمكن ادراجها كلها تحت عنوان الأمن الدوائي . ففي الدول المتقدمة تتراوح نسبة إسهام الصناعة الدوائية الوطنية في السوق بين 50 و 85 في المئة ، وهذه النسبة العليا تعني الاكتفاء الذاتي، على صعيد الأمن الدوائي ، وحماية الصحة العامة من اي انتكاسات سياسية ، مثل حالات الحصار الدولي التي تصيب بعض الدول ، كما هي حال لبنان حاليا، فتعجز عن دفع الفاتورة العالية لاستيراد الدواء[110] .

والمطلوب اليوم من الحكومة سلسلة إجراءات لتشجيع الصناعة الدوائية ، أبرزها :

1. الاستمرار بتقديم تسهيلات إيدال[111] وزيادتها.

---

[110] : تريز منصور، هل يظل الدواء في لبنان ملفاً عصياً على الحلول؟، موقع مجلة الجيش الإلكتروني (مقال)، العدد 283 كانون الثاني 2009. تاريخ الزيارة: 2021/8/4 .https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content ، بتصرف.

[111] Idal المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان "إيدال" هي هيئة وطنية أنشئت في العام 1994 بهدف ترويج لبنان كوجهة استثمارية حيوية وجذب الاستثمارات إلى لبنان وتسهيل أعمالها والحفاظ عليها. وفي العام 2001، تمّ تعزيز دور المؤسسة من خلال إقرار القانون رقم 360 لتشجيع الإستثمارات في لبنان الذي نظّم النشاط الإستثماري ووفّر للمستثمرين مجموعة من الحوافز والتسهيلات للمشاريع. كذلك، حدّد القانون رقم 360 مجموعة من القطاعات الأساسية التي تتمتع بمقوّمات للنمو بالاستناد إلى قدرتها على جذب الإستثمارات وتأثيرها على النمو الإجتماعي والإقتصادي. وتشمل تلك القطاعات الصناعة والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والإعلام.

وبالإضافة إلى دورها كهيئة لتشجيع الاستثمار، تقوم إيدال أيضاً بالترويج للصادرات اللبنانية والتسويق لها، لاسيما على صعيد المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية. وتمنح مصانع الأدوية قيد الإنشاء حوافز وإعفاءات أبرزها إعفاء كامل من الضريبة على الدخل وعلى توزيع أنصبة الأرباح لمدة تصل الى عشر سنوات، وتخفيض على رسوم رخصة البناء ومنع إجازات عمل من كل الفئات، وتخفيض رسوم إجازات العمل والإقامة للعمال الأجانب، وإعفاء المشروع من رسوم التأمين

2. جلب المزيد من الاستثمارات الى هذا القطاع ، سواء من خلال جلب رساميل خارجية ، أو إلزام المصارف بتخصيص جزء من قروضها بفوائد متدنية لهذا القطاع ، ويمكن للدولة دعم بعض القروض.

3. إقامة المختبر المركزي للإشراف على إنتاج الأدوية بمواصفات عالمية ، وإثبات جودة الدواء اللبناني بما يسهل إقناع اللبنانيين أولا ، ثم الأجانب ثانياً، بضروة استعماله وشرائه.

4. فتح أبواب التصدير للخارج لأن انتاج دواء معين بكميات كبيرة قد لا يكون مربحاً للمصنع إذا اقتصر سوقه على الداخل فقط .

5. تطبيق سياسة التعامل بالمثل بين لبنان والدول العربية ، فلبنان يستورد أدوية من الدول العربية تصل إلى نحو 700 دواء، في حين لا أحد يستقبل أدويته، ويستورد لبنان الأدوية من 40 دولة ، ويصدر الى 11 دولة فقط .[112]

خامساً :الرشوة والمحسوبيات.

وهذه الحالات كثيرة جداً ويصعب إحصاؤها؛ لأنها في الغالب تحصل بعيداً عن الأضواء، إلا أن آثارها تظهر من خلال:

1. فقدان الأدوية النادرة في بعض الصيدليات وتوفرها في صيدليات أخرى.
2. إصرار الأطباء على وصف أدوية البراند الغالية الثمن مما يوحي بتواطؤ الشركات المصنعة مع بعض المستشفيات وبعض الأطباء.
3. تهريب كميات كبيرة من الدواء وبيعها إلى أطراف مجهولة لتهريبها إلى البلدان المجاورة مقابل عمولات كبيرة.

وهذه الحالات لا يمكن ضبطها إلا من خلال تضافر جهود الدولة والمجتمع، بتعميق الاحساس بالمسؤولية الشرعية والقانونية، ووضع قوانين صارمة لمنع الرشوة، وأولاً وقبل كل شيء أمتناع أصحاب النفوذ وردعهم عن استغلال حاجة الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة بأساليب غير مشروعة، وبكلمة: إن عنوان حضارة

العقاري. تتمّتع إيدال باستقلالية مالية وإدارية، ومرجعيّتها رئيس مجلس الوزراء كونها تخضع لوصايته . (موقع مؤسسة إيدال، تاريخ الزيارة: 2021/8/4.https://investinlebanon.gov.lb/ar/about_us . بتصرف.

[112] علي حمود، استيراد الأدوية يستنزف المال العام (مصدر سابق).

الشعوب والمجتمعات تتمثل بنقاء المجتمع من كلّ مظاهر الفساد الاجتماعي والاخلاقي وفي مقدمتها الرشوة والمحسوبيات.

سادساً : الأدوية المزورة.

ضبطت الجمارك في حزيران 2019، ملايين الأدوية المزورة، تهرّب في حقائب، وحيث أن الدواء المزوّر لا يمكن لأيّ مواطن أن يكشفه، وحدهما وزارة الصحة ونقابة الصيادلة هما الجهتان المختصتان، القادرتان على كشف الدواء المزوّر، لأنهما تتابعان العمليّة من المصنع إلى الصيدليات في لبنان. ولهذا تُشرِفُ نقابة الصيادلة في لبنان على الأدوية التي تدخل الأراضي اللبنانية. والصيادلة مسؤولون عن مستودعات الأدوية المستوردة من الخارج، وهم يكشفون في مرفأ بيروت على كُلّ العينات. وقد كشف نقيب الصيادلة عن أسماء بعض الأدوية المهرّبة من مصر وتركيا، غير المستوفية الشروط، تستورد تحت أسماء خيرية. وهذه بعض أسمائها:

(insulin),kkepra,valdoxan,micardis,novorapid (insulin), ، Plavix,cipralex,ryzodec spiriva,seretide, galvusmet,janumet,exforge ,diovon,codiovon…

وفي فترة التسعينيات ضبطت النقابة كميّات كبيرة من الأدوية المزوّرة، وفي العام 2000 أُعطيت النقابة الصلاحية الكاملة للتفتيش من قِبل وزارة الصحة. وكانت مكافحة الأدوية الفاسدة ثمرة جهود سنين، خصوصًا عندما أقفلت النقابة كُلّ الصيدليات غير القانونية، والتي عمل فيها تجار لا علاقة لهم بمهنة الصيدلة. كما أحيل المخالفون الى المجلس التأديبي.

ثمانية عشر عامًا، استطاعت النقابة خلالها مكافحة التزوير والتهريب بجهود 30 مفتّشًا، وتضع النقابة اليوم بالتعاون مع وزارة الصحة مرسوماً لعمل المستوصفات كي لا يبقى الخطر يهدّدُ صحّة الناس. وهو: "انّ قانون مزاولة المهنة يعاقب من يبيع الدواء المزوّر بالسجن من 5 الى 20 عامًا، وبدفع غرامة تصل الى 20 مليون ليرة"[113].

---

[113] ايزابيل التنوري، سياسيون يتاجرون بالأدوية المزوّرة، موقع صحيفة الجمهورية، تاريخ الزيارة: 2021/9/6. https://www.lebanese forces.com/2019/06/11/fake-medicines /، بتصرف.

سابعاً: النفايات السامة.

إن نفايات الكثير من الأدوية ومنها نفايات أدوية السرطان المنتهية الصلاحية مثل cytotoxic" infectieux "تعتبر مواداً سامة، تقوم المستشفيات بحرقها بطريقة غير قانونية؛ لأن الوزارة لم تجد أي شركة تقبل بشحن هذه النفايات وحرقها في الخارج. لذلك، فإن وزارة البيئة تطالب كل المستشفيات، وبانتظار قبول الشركات شحن هذه المواد لتلفها في الخارج، أن تعتمد الحرق الطبي المرخّص كحلّ للأزمة. وتصل العقوبة التي تطال المخالفين للقانون 88/64 إلى الإعدام!

ويُضاف الى كل ذلك، انّ مياه الصرف الصحي الناتج من المستشفيات يصبّ في الأنهار اللبنانية وخاصة نهر الليطاني، ويسبب تلوث بحيرة القرعون، ومن ثم تلوث البحر. لذا يحظّر على اللبنانيين السباحة في البحر عند مصبات الأنهار وخاصة الليطاني. ودعت وزارة البيئة الى لقاء في الوزارة سيُعقد حول موضوع المستشفيات وكل ما يتعلق بالنفايات الطبية لمنع المخالفات التي تؤدي إلى تلوث البيئة.[114]

المطلب الثاني: الحلول والتوصيات المقترحة.

مسألة اقتراح الحلول ليست بالأمر السهل ، فالمشاكل التي تراكمت منذ عشرات السنين ، والنظم الاقتصادية المضطربة المشحونة بالتجاوزات، وتضارب المصالح الشخصية ، يصعب على أي باحث أن بجترح لها حلولاً سحرية، خاصة إذا كان لا يملك المعطيات الكافية ، وليست بيده كافة عناصر وأسباب ما بلغته تلك الأوضاع من سوء، وعلى أي حال ، لا بد لنا من البحث في العناصر الظاهرة والمتاحة، عسى أن نستطيع تقديم المقترحات المفيدة والتوصيات النافعة ، والقادرة على إحداث فرق إيجابي فيما لو تم العمل بها، وعلى هذا الأساس نحاول تقديم قراءة نقدية لما تم ذكره من مشاكل، والبحث عن الحلول والتوصيات الملائمة لها، مع الإشارة أن ما تم تقديمه من مشاكل في هذا البحث، ليس بالضرورة أن يشمل جميع أزمات قطاع الدواء وعناصرها، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جلّه، كما ورد في الحديث المأثور.

---

[114] ايزابيل التنوري، "سياسيون" يتاجرون بالأدوية المزوّرة!، (المصدر السابق).

أولاً: معالجة تداعيات أزمة سعر صرف الدولار

من المعلوم أن ارتفاع سعر صرف الدولار ترك أثره البالغ على سوق الدواء، وسبب مشاكل عديدة له، وإذا كان وضع مقترحات للحد من ارتفاع سعر الدولار لا شأن لها بقطاع الدواء، فليس أقل من وضع اقتراحات وتوصيات تعالج ما أمكن تداعيات الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار، ومن تلك التوصيات نذكر على التوالي:

1. ترشيد الدعم للأدوية

منذ مدة يلوح في الأفق من تسريبات تتحدث عن رفع الدعم عن الدواء ، وحيث أن الحديث عن استمرار الدعم لا يجدي شيئاً ، في ظل ما وصلت إليه الأوضاع المالية المتأزمة، فقد " قال مصدر رسمي إن رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي اجتمع مع الوزراء المعنيين في حكومة تصريف الأعمال في 24 تشرين الثاني 2020 ، وكان أحد الخيارات قيد الدراسة خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15 بالمئة إلى نحو 12 بالمئة أو عشرة بالمئة، حيث أن احتياطيات النقد الأجنبي تبلغ حوالي 17.9 مليار ولم يتبق سوى 800 مليون دولار لدعم واردات الوقود والقمح والأدوية حتى نهاية 2020 [115]. ومعلوم أن البنك المركزي يوفر العملة الصعبة للواردات من الوقود والقمح والعقاقير بالسعر الرسمي عند 1507.5 ليرة لبنانية للدولار، وهذا يعني أن هذا الدعم لن يستمر طويلاً ما دامت لا توجد هناك بوادر لحلحلة الأزمة المالية، وفي هذا المجال هناك من يقترح خطة لترشيد الدعم، فحسب نقيب مستوردي الأدوية كريم جبارة، فقد دُرست خطة ترشيد لدعم الدواء للمرحلة المقبلة، وتم رفع توصية بها الى مجلس الوزراء، للموافقة عليها وإرسالها الى مصرف لبنان لمباشرة العمل بها[116]. على أن خطة ترشيد الدعم لم يعمل بها حتى

---

[115] مراسل موقع RT (مال وأعمال) ، مصرف لبنان المركزي يدرس خفض مستوى احتياطي النقد الأجنبي الإلزامي، تاريخ النشر :25.11.2020، تاريخ الزيارة: 2021/9/8. https://arabic.rt.com/business/117703 ، بتصرف، نقلاً عن: رويترز.

[116] ايفا ابي حيدر، ترشيد خطة الدعم كلام بكلام، الجمهورية، (مقال) ، موقع الكلمة أون لاين. تاريخ الزيارة: 2021/9/8. https://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=536986. بتصرف.

كتابة هذه السطور، وأن هذا الترشيد لن يلغي الأزمة بل يدفعها إلى الأمام ربما لسنة أو سنتين ، والحل لن يكون بدون خطة متكاملة تعالج كافة عناصر الأزمة المالية في البلاد.

2. منع الاحتكار ومراقبة مافيا الدواء

كشفت أزمة سعر صرف الدولار ما كان مستوراً من جشع التجار والشركات الكبرى المحتكرة للدواء، وهذه الشركات الكبرى تحميها قوانين الوكالات الحصرية، وحتى لا نكرر حيثيات ومبررات، ودوافع الاحتكار، وأسماء الشركات المهيمنة على سوق الدواء، نحاول أن نعرض بعض المقترحات التي هي أقرب إلى الأمنيات منها إلى التوصيات:

- تعديل المرسوم التشريعي رقم 1967/34، الذي يحصر عقد التمثيل بممثل تجاري وحيد.

وفتح المجال لاستيراد أدوية (الجينريك) البديلة،.

- تشديد المراقبة على الشركات والأطباء والمستشفيات لجهة التواطؤ مع المحتكرين في استخدام أدوية البراند غالية الثمن ، وتحميل المواطنين الفرق الذي يتجاوز في كثير من الأحيان الـ50% .
- تعديل قانون المرسوم التشريعي رقم 1967/34، الذي يحصر عقد التمثيل بممثل تجاري وحيد.
- تعديل قانون الوصفة الطبية الذي صدر في العام 2010 ، وذلك بتحديد أنواع الدواء التي يسمح فيها للأطباء باستخدام إشارة (NS (Non Substitution).
- تنشيط ودعم صناعة الدواء المحلية التي أثبتت فعاليتها، وذلك برفع حصتها لتغطية سوق الدواء من 7% إلى 50% على مراحل، لتتمكن من مجارة العديد من دول الجوار، علماً بأن مصانع الدواء في لبنان لا تستفيد إلا من 10% من طاقتها الانتاجية كما مرّ.

ثانياً : دعم صناعة الدواء

إن خريطة الطريق لحل مشاكل صناعة الدواء المحلي في لبنان حسب نقيبة مصنعي الدواء في لبنان كارول أبي كرم حددت بما يلي:

1. تأمين التسهيلات المالية لاستيراد المواد الأولية وكافة المواد لزوم الصناعة الدوائية وتغطية 100% من العملات الصعبة بالسعر الرسمي لهذه الغاية مع إعطاء الأولوية للدواء اللبناني.

2. خلق توازن بين عدد الأدوية المستوردة وتلك المشابهة المصنعة محليا، مع إعطاء الأفضلية للصناعة الدوائية اللبنانية والحوافز اللازمة للحفاظ على المختبرات العالمية التي تصنع محليا بإجازة Under License واستقطاب المزيد منها لنقل التكنولوجيا إلى لبنان.

3. تأمين أسواق التصدير لصناعتنا عبر:

- تطبيق سياسة صارمة للمعاملة بالمثل في التسجيل والإستيراد، وإبرام إتفاقيات تبادل مع

البلدان المصدرة إلى لبنان.

- دعمنا لتأمين "الإعتماد الأوروبي (European Accreditation) "لمصانعنا فنتمكن من التصدير إلى أوروبا والتصنيع للغير.(Contract Manufacturing)

4. توحيد الرؤيا والسياسات الصحية خاصة بين وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بحيث يعتمد هذا الأخير الأدوية اللبنانية على لائحة تعويضاته فور تسجيلها في وزارة الصحة العامة وفق شهادة التسجيل والتسعير الصادرة عن هذه الوزارة، والعمل على التعويض بنسبة 100% على الأدوية اللبنانية.

5. إعطاء الأدوية اللبنانية الأولوية في المناقصات العامة.

6. دعم القدرة التنافسية عبر تخفيض الكلفة من خلال إعادة النظر بكافة الرسوم المفروضة على صناعة الأدوية وتأمين القروض المدعومة لكل استثمار جديد نقوم به مع فترة سماح هامة لتسديدها[117].

ويمكن القول أن هذه الخريطة مفيدة فقط عندما تتوفر الإرادة الصادقة لحل مشكلة الدواء بعيداً عن أية حسابات شخصية أو فئوية أو غيرها.

ثالثاً : مشاكل أخرى

هناك عدد من المشاكل والمعيقات التي تحدثنا عنها تحت عنوان المشاكل الراهنة في قطاع الدواء, وهي إضافة لما ذكر ،: انقطاع الأدوية الأساسية، أزمة تهريب الدواء، أزمة الجعالة على الدواء، أزمة فقدان حليب الأطفال، والرشوة والمحسوبيات، وغيرها، وهي مشاكل تدخل معالجتها تحت عنوان الإدارة الرشيدة، وهو عنوان فضفاض كثرت فيه الاجتهادات ، ويحتاج الخوض فيه إلى دراسة مستقلة، وهذا لا يمنع أن تكون لنا وقفة موجزة معه في هذا البحث.

رابعاً: الإدارة الرشيدة في القطاع الدوائي

صدر عن وزارة الصحة دراسة وافية عن الإدارة الرشيدة في القطاع الدوائي، شملت قراءة وافية لكل ما يتعلق بموضوعات قطاع الدواء، فخصصت فصلاً للحديث عن إطار القيم والسلوك الإنساني وأخلاقيات العمل من عدالة، وأمانة، ونزاهة، وصدق، وخدمة الصالح العام. وخصصت فصلاً لبناء إطار عمل نزيه للإدارة الرشيدة في القطاع الدوائي، فذكرت التداعيات على النظام الصحي، ونتائج تقييم الشفافية، والإجراءات المطلوبة لتحسين القطاع الدوائي العام، وخلصت إلى بناء إطار عام للإدارة الرشيدة في قطاع الدواء. ثم ذكرت في الفصل الذي يليه، العوائق التي تعترض اعتماد وتطبيق الإطار العام للإدارة الرشيدة،

---

[117]مراسل قناة المنار، وزير الصناعة اختتم في جدرا جولته على مصانع الأدوية: سندعم مناقصات الصناعات الدوائية، 13 May، 2020، موقع قناة المنار، تاريخ الزيارة: 2021/9/8، https://www.almanar.com.lb/6673064 . بتصرف.

فأشارت إلى عناصر الفساد، وانماط السلوك الغير أخلاقي، وخلفية الحركة المعاصرة لمناهضة الفساد، والتشريعات والأنظمة الموضوعة لمكافحة الفساد، وفي الفصل الأخير ذكرت الدراسة حقوق وواجبات المعنيين في إطار الإدارة الرشيدة، وتحديث القطاع الدوائي لجهة تحسين وتنظيم نظام الإدارة في القطاع العام، وفي القطاع الدوائي، ودور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام. ثم ألحقت الدراسة بعشرة ملحقات تناولت العديد من المواضيع المفيدة في مجال الدواء وأهمها: ملحق مدونة الأخلاق، وملحق أبرز المواد في قانون العقوبات وتعديلاته المتضمنة بعض الأحكام حول الموظفين المخلين بآداب الوظيفة العامة، وملحق أبرز المواد في نظام المجلس التأديبي العام المتعلقة بالعقوبات للموظفين المخلين بواجباتهم، وملحق تشريعات محاربة الفساد في قطاع الصيدلة والدواء[118].

فيما يلي نقرأ بعض ما جاء في الدراسة مما يخدم موضوع بحثنا:

1. أهداف السياسة الدوائية

- طرق الحصول على الأدوية الأساسية من صناعة محلية أو الاستيراد الخارجي.
- الجودة والنوعية في آليات تسجيل الأدوية وقبولها في وزارة الصحة العامة والتوزيع والصرف.
- الاستعمال الرشيد للأدوية والتوعية والدعايات الطبية.
- وسائل الارشاد والتوجيه.
- القضايا الرئيسية للسياسة العامة الدوائية لإدارة رشيدة(9) بنود منها:

1) تشكيل هيئة وطنية متعددة الاختصاصات لتنسيق السياسات...
2) ادراج علم الأخلاقيات في المناهج الجامعية...
3) تعزيز صناعة صيدلانية وطنية تملك مقومات الجودة، ودعم الدولة ومراقبتها من خلال مختبر مركزي وطني ومختبرات جامعية معتمدة.

[118] وزارة الصحة العامة، الإدارة الرشيدة، (مصدر سابق).

2. أهم المبادئ الأخلاقية

- خدمة الصالح العام. (روح الخدمة واحترام كرامة الإنسان).
- الأمانة (الجدارة بالثقة)
- تعديل المفاهيم الخاطئة.
- تنمية الدافع الداخلي لتطبيق المقومات الأخلاقية.
- تدريب قيادة أخلاقية في إطار الإدارة الرشيدة.
- النزاهة في الحياة العامة (الموضوعية، المساءلة، الانفتاح، الأمانة، والقيادة).

3. الخطوات المتخذة في مجال المراقبة الدوائية

- تعزيز امكانات التفتيش الصيدلي.
- التعاون الوثيق مع شعبة البحثعن التهريب في الجمارك اللبنانية والمباحث الجنائية في قوى الأمن الداخلي.
- منع تداول المستحضرات الصيدلانية المهربة، او المزورةوسحبها من الأسواق

4. مشاريع قيد الإنجاز

- إعادة النظر بآلية مراقبة نوعية الدواء المصنع محلياً واصدار شهادة " ممارسات التصنيع الجيد" (فريق عمل مشكل بموجب القرار رقم1/212) . 2008/3/18.
- إعادة النظر باللأئحة الوطنية للأدية الأساسية (لجنة شكلت بموجب القرار رقم 1/942) تاريخ2007/11/23.

5. عوائق الإدارة الرشيدة

1. الفساد الإداري
2. اختلاس الأموال
3. استثمار الوظيفة العامة.

6. أنماط السلوك غير الأخلاقي

- الرشوة.
- صرف النفوذ عن طريق خدمات شخص ثالث وهو الوسيط.

7. الأحكام الخاصة بصرف النفوذ

وردت في المادتين 357 , 358، وهي:

المادة 357 : " من أخذ أو التمس أجراً غير واجب أو قبل العمل به، سواء كان لنفسه أو لغيره، بقصد إنالة آخرين أو السعي لإنالتهم وظيفة أو عملاً أو مقاولات، أو مشاريع، أو أرباحاً غيرها، أو منحاً من الدولة، أو غحدى الإدارات العامة أو بقصد التأثير في مسلك السلطات بأي طريقة كانت، عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفا قيمة ما أخذ أو قبل به.

1) **المنفعة غير الشرعية** وهي المنفعة الشخصية التي يحصل عليها الموظف من خلال ممارسة وظيفية في مؤسسة عامة أو إدارة عامة ، ويعتبر هذا العمل غير شرعي ويقع تحت طائلة العقوبة.

2) **سوء استعمال السلطة**

كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه ليؤخر تطبيق القوانين أو يعمد إلى عدم تطبيق القوانين أو تطبيقها بشكل مخالف للأصول ، أو يكشف الأسرار التي اطلع عليها خلال ممارسته لمهام وظيفته، يكون قد أساء استعمال السلطة، ويقع عمله تحت طائلة العقوبة بموجب المادة 371 من قانون العقوبات اللبناني.

كذلك جرم التواطؤ والمحاباة وهو محاولة توفير منفعة لا مبرر لها عبر القيام بعمل مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ضمان حرية مشاركة مقدمي العروض في الصفقات العامة والمساواة بينهم. فيقوم الموظف المتواطئ بوضع شروط معينة يستفيد منها شخص محدد لقاء منفعة شخصية له.

8. التشريعات والأنظمة لمكافحة الفساد

القوانين اللبنانية تذخر بالأحكام المناهضة للفساد والعقوبات في المجال الإداري وفي القطاع الصيدلي بشكل خاص.

9. أنواع الرقابة والسلطة الصالحة لفرض العقوبات

هنالك نوعان من أنواع الرقابة على حسن سير التشريعات:

الأول : رقابة السلطة التسلسلية

نص المادة (14) من قانون الموظفين:

" يخضع الموظف لرئيسه المباشر، وينفذ أوامره وتعليماته إلا إذا كانت هذه الأوامر والتعليمات مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة ، وفي هذه الحالة ، على الموظف أن يلفت نظر رئيسه خطياً لهذه المخالفة الحاصلة ولا يلزم بتنفيذ هذه الأوامر إلا إذا أكدها الرئيس خطياً وله أن يرسل نسخاً من المراسلات إلى إدارة التفتيش المركزي".

الثاني: رقابة الأجهزة الإدارية

1. رقابة مجلس الخدمة المدنية.
2. رقابة التفتيش المركزي.
3. ديوان المحاسبة (الرقابة المالية) .
4. آلية الإبلاغ وضبط المخالفات.

أنواع المسؤولية القانونية وفق القانون اللبناني

1. المسؤولية التأديبية أو المسلكية/ العقوبات التاديبية، والسلطة الصالحة لفرضها/ في الإدارة/ القضاء الإداري/.

2. المسؤولية الجزائية/القضاء العدلي/

3. المسؤولية المدنية/ القضاء العدلي/

4. نصت المادة(54) من المرسوم الاشتراعي (112) تاريخ59/6/12، نظام الموظفين في لبنان على ما يلي:

" يعتبر الموظف مسؤولاً من الوجهة المسلكية ويتعرض للعقوبات التأديبية إذا أخل عن قصد أو عن إهمال بالواجبات التي تفرضها عليه القوانين والأنظمة النافذة، ولا سيما بالواجبات ولا سيما بالواجبات المنصوص عليها في المادتين 14(واجبات الموظفين العامة) .15 (الأعمال المحظرة) من هذا المرسوم الإشتراعس، ولا تحول الملاحقة الإدارية دون الملاحقة الجزائية".

كما نصت المادة 62 من قانون الموظفين على ما ياي:

" إذا أتى الموظف عملاً مضراً بالغير أثناء ممارسته الوظيفة أو بسبب ممارسته إياها، كانت الدولة مسؤولة تجاه الغير عن عمل الموظف وللدولة في حالة الحكم عليها بالعطل والضرر، أن تعود على الموظف إذا تراءى لها أنه ارتكب خطأ جسيماً كان من الممكن تلافيه"

أما في إطار الرقابة التسلسلية فيمكن اختصار العقوبات التأديبية المنصوص عنها وفق الآتي:

1. عقوبات الدرجة الأولى: التأنيب، حسم الراتب لمدة خمسة عشر يوماً على الأكثر، تأخير التدرج ستة أشهر على الأكثر.

2. عقوبات الدرجة الثانية:

- تأخير التدرج لمدة 30 شهراً على الأكثر.
- التوقيف عن العمل بدون راتب لمدة لا تتجاوز 6 أشهر.

- إنزال درجة أو أكثر ضمن الرتبة نفسها.
- إنزال الرتبة.
- إنهاء الخدمة.
- العزل.

- وهناك واجبات تجب على الموظف ، أهمها : أن يستوحي في عمله المصلحة العامة، ويعمل على تنفيذ القرارات، ويتصرف بصدق وامانة، إضافة إلى جملة من العناوين .

- وهناك لائحة مؤلفة من 10 بنود تبين الأعمال التي يحظر على الموظف القيام بها منها:

_ أن يلقي أو ينشر من دون إذن خطي من رئيس إدارته، خطباً أو مقالأت، أو تصريحات، أو مؤلفات في أي شأن كان أو المشاركة في برنامج تلفزيوني أو إذاعي.

_ أن ينضم إلى المنظمات أو النقابات المهنية، إلا أن القوانين المتعلقة ببعض الإختصاصات الطب_الصيدلة_ الهندسة) تفرض على الشخص الذي يريد أن يمارس أحد هذه الاختصاصات أن يكون منتسباً إلى النقابة العائدة لهذا الاختصاص[119].

والحقيقة أن المعلومات المذكورة في الدراسة كافية نظرياً بحل مشكلة الدواء، لكن وجود المشكلة، بل وتفاقمها، دليل على أن الحلول النظرية ليست كافية ما لم تتخذ طريقها إلى التنفيذ، خاصة لجهة المجالس التاديبية والعقوبات المنصوص عليها في القوانين، ولا بد من الإشارة هنا أن المشكلة الأساسية في عجز الحكومات المتعاقبة عن مكافحة الفساد بكل أشكاله ومنها الفساد في قطاع الدواء، صناعة واستيراداً وتوزيعاً، وما يعتريه من احتكار وتهريب وتزوير، ليست في نقص التشريعات والقوانين ، بل بعدم توفر الإرادة المخلصة لتنفيذ ما سن من تشريعات لحماية حقوق المواطنين في مجال الدواء، ويمكن وضع الفساد الذي لا علاج له تحت عناوين الفئوية، والمحسوبيات وتقاسم الحصص وتسيس الأحكام لتوافق أصحاب المصالح المستفيدين من الفساد في جميع مفاصل الدولة ومنها قطاع الدواء. مع العلم أن المستفيد من هذا الواقع المأزوم هي شريحة صغيرة محمية تمثل جميع أطياف المجتمع اللبناني الدينية

---

[119] وزارة الصحة العامة، الإدارة الرشيدة، (مصدر سابق). بتصرف.

والسياسية وأصحاب النفوذ على الأرض. وللأسف فإن الثغرات المتروكة في المراسيم الإشتراعية والقوانين عن قصد أو عن غير قصد تترك مجالاً واسعاً للاجتهادات وبالتالي لمراعاة كل الأسباب التي تؤدي بالنتيجة لاستشراء الفساد، من ذلك ما ورد في المادة 62 من قانون الموظفين ما نصه:" وللدولة في حالة الحكم عليها بالعطل والضرر، أن تعود على الموظف إذا تراءى لها أنه ارتكب خطأ جسيماً كان من الممكن تلافيه" ولا يخفى أن هذا النص يترك هامشاً واسعا للاجتهاد، وبالتالي لتشريع الفساد إذا كان المفسد محمياً من فئته أو نفوذه أو أي شكل من أشكال الحماية، والحقيقة أن هذا هو الفساد بعينه والذي ينبغي تغييره.

وختاماً يمكن من الناحية النظرية سن العديد من القوانين والتشريعات ، لكنها لن تتخذ طريقها للتنفيذ في ظل الواقع السياسي الذي يعيشه لبنان، وحتى يقتنع الجميع بتغليب مصلحة الوطن على المصالح الفردية والطائفية ، سوف تستمر المعاناة، ويستمر المهنيون باجتراح حلول ترقيعية تطيل عمر الأزمة وتؤجل الإنهيار القادم لا محالة.

خاتمة

في خلاصة البحث، وبناءً على ما تقدم، تبين لنا أنه يوجد في لبنان 11 مصنعاً تنتج أكثر من 1200 صنفاً من الدواء العالية الجودة، وهي تغطي المساحة المسموح بها في سوق الدواء، 7 بالمئة. وهناك أكثر من 5000 دواء مسجلاً يستورد منها حوالي 3000 ، كما درسنا تفاصيل متنوعة تناولت أسماء شركات الأدوية وأهم منتجاتها، وأهم شركات الأدوية المستوردة، وما هي المشاكل التي يعاني منها قطاع الدواء، ومختلف السبل المتاحة لعلاج تلك المشاكل. ويمكن الإجابة على السؤال الأساسي في إشكالية البحث بما يأتي:

استطاع قطاع الدواء طوال الفترة الماضية، أي قبل سنتين من تاريخ كتابة هذا البحث من تغطية حاجات المواطنين المتزايدة للدواء، كما تمكنت الجهات الرسمية والأهلية من التعاون في تلبية حاجة المواطنين المتزايدة للدواء، وقد كانت هناك مشاكل غير ظاهرة تتراكم خلال السنوات الماضية بسبب عوامل عديدة ذكرت في تفاصيل البحث، اهمها: احتكار تجارة الدواء لدى عدد محدود من الشركات التي تستولي على الوكالات الحصرية.

والسبب الثاني يكمن في ضعف الاهتمام بالصناعة المحلية للدواء، وعدم السماح لمصانع الدواء اللبنانية التي أثبتت جودتها، برفع مستوى انتاجها سواء بسن التشريعات القانونية، أو بتسهيل التمويل والدعم المادي، واعطاء الأولوية للشركات المستوردة لأسباب مريبة.

والسبب الثالث تمثل في التحول المفاجئ لسعر صرف الدولار، وانهيار العملة المحلية، وما ترافق مع ذلك من تلويحات رفع الدعم عن الدواء، مما استتبع عمليات تخزين الدواء، وتهريبه، وفقدانه من الأسواق، خاصة الأدوية الحساسة التي تعالج أمراض الأعصاب والسرطان والقلب وغيرها.

والسبب الرابع كان في جائحة وباء (كوفيد- 19) التي أدت إلى إقفال البلد من جهة، وإقبال الناس على شراء أدوية المناعة، وأدوية تخفيض الحرارة ، وخاصة (البنادول) التي ارتفعت أسعارها وفقدت من الأسواق .

والسبب الخامس ، وهو نتيجة للأزمات المذكورة ، تمثل في فقدان حليب الأطفال من الأسواق، وهذا الأمر تحملت مسؤوليته أزمة ارتفاع سعر الولار ، والشركات المستوردة، والموزعون المحليون، والناس الذين كانوا يهرعون لشراء كميات أكبر من حاجتهم خوفا من فقدان الحليب من الأسواق.

والسبب السادس يكمن في عجز مؤسسة الضمان وصناديق التعاضد عن القيام بواجباتها المالية، على أن مؤسسات التعاضد والضمان نفسها تعاني من الأزمات المالية ، خاصة بعد دخول لبنان في أزمة الكورونا، وأزمة الإنهيار المالي وارتفاع صرف العملات الصعبة بشكل جنوني، وقد سجلت التقارير عجز العديد من صناديق التعاضد عن تحمل فواتير المستشفيات التي تحتسب بسعر صرف 3900 ليرة لبنانية للدولار[120].

وحيث إن الدعم المالي من البنك المركزي لم يتوقف فوراً، بل تم رفعه بشكل تدريجي، وحيث إن البلدان الشقيقة وخاصة الجمهورية العربية السورية، تعيش تحت وطأة الحصار الإقتصادي والمالي لقانون قيصر ، فقد نشطت عملية تهريب المواد المدعومة ومنها الدواء والمحروقات وسائر المواد الغذائية الأساسية، وهذا ما أدى إلى تفاقم أزمة الدواء خلال العامين 2020، و2021. واستمر الحال على هذا المنوال واستمرت معاناة الناس من مشكلة الدواء، نتيجة تفاقم الأزمة المالية في البلاد وعدم وضع سياسات للجم ارتفاع سعر صرف الدولار الجنوني حتى كتابة هذه الكلمات، كما ازداد تفاقمها بسبب تداعيات جائحة كورونا، وانتشار متحور دلتا ومتحور أومكرون، وإقفال البلد لأشهرٍ عديدة خلال العامين الماضيين، ما تسبب بإقفال العديد من المؤسسات، ومنها الصيدليات، وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات من كل الجهات فلا تزال هذه الأزمة تلقي بثقلها على كاهل المواطنين.

لقد ذكرنا في البحث الكثير من المشاكل ، وما تيسر من الحلول المتاحة، فذكرنا أزمة انهيار العملة المحلية، وتوسعنا في طرح موضوع ترشيد الإستهلاك، كما ذكرنا اهتمامات وزارة الصحة بالوضع الصحي ، وتفاجأنا بمشاكل الضمان الصحي وتعثر العديد من الجهات الرسمية المهتمة بالدواء وذلك بسبب فقدان التمويل اللازم لمعالجة المشاكل.

---

[120] خالد أبو شقرا، النظام الصحي يتداعى... والقطاعات الضامنة تلفظ أنفاسها، نداء الوطن، العدد 642، 1 تموز ، 2019. تاريخ النشر: 19 – آذار – 2021. تاريخ الزيارة: 2021/9/8. /https://www.nidaalwatan.com. بتصرف.

وذكرنا موضوع التهريب وضبط الحدود، وسن القوانين التي تمنع اللجوء إلى التهريب، والاحتكار، وغيرها من تداعيات أزمة الدواء. والحل الأمثل في هذه الأزمة يكمن في تحمل المواطنين كافة، كل من موقعه، – سواء كان صاحب مصنع دواء، أو وكيلاً حصريا لبعض الأصناف ، أو تاجراً صاحب شركة استيراد، أو مستهلكاً– المسؤولية الأخلاقية التي تمليها عليه إنسانيته، والابتعاد قدر الإمكان عن الشخصانية والفردانية والجشع والطمع والاستغلال والاحتكار، من جهة أخرى، وحيث أن الإنسان يبقى هو الإنسان، فإن هناك مسؤولية واضحة تتحملها الدولة بكافة مؤسساتها، ومسؤوليها لجهة تشديد المراقبة على جميع المخالفات، من احتكار وتهريب وتزوير واستغلال لوجع الناس، وإعمال نصوص المراسيم التشريعية وقوانين العقوبات الجزائية التي ذكر بعضها في هذا البحث، عسى أن تشكل رادعاً قانونياً في غياب الرادع الأخلاقي الذاتي.

إن القطاع الصحي في لبنان بحاجة إلى تفعيل وتطوير على الرغم من تعدد أجهزة التقديمات الصحية في لبنان؛ لأن هذه التقديمات مهما تعددت لا تطال إلا شريحة من المضمونين سواء العسكريين أو الموظفين أما غالبية المواطنين غير المضمونين وغير القادرين على دفع فواتير التأمين الخاص فإنهم في الغالب يعانون كثيراً قبل أن تقبلهم المستشفيات الخاصة بذريعة عدم وجود أماكن خالية على حساب وزارة الصحة، فالقوانين مهما كانت جيدة لا تكفي وحدها، إن لم تكن مصحوبة بأجهزة متابعة دقيقة وشفافة، وخطط تنفيذية جادة، وعقوبات رادعة للمؤسسات التي تستنكف عن تأمين أبسط حقوق المواطنين الصحية.

وخلاصة القول، إن قطاع الدواء في لبنان يحتاج كغيره من القطاعات الحيوية، إلى الشفافية السياسية، ولجم منافذ الفساد السياسي والإجتماعي من خلال التشريعات والمراقبة وتفعيل قوانين العقوبات والمحاسبة والمساءلة، ومن جهة أخرى يأتي دور المواطن في عملية ترشيد الاستهلاك، وتفعيل المراقبة المجتمعية، والتي تناط مسؤوليتها بالدرجة الأولى بالطبقات المثقفة، ونشر المعرفة من خلال وسائل الإعلام وسائر وسائل التواصل الإجتماعي.

ملحق رقم _ 1_

أساسيات علم الصيدلة

لا بد للتعرف على أي علم من معرفة المبادئ النظرية لذلك العلم، وعلم الصيدلة كغيره من العلوم يمتلك رصيداً نظرياً كبيراً، والتدرب في مؤسسات تهتم بالصيدلة وقطاع الدواء يتطلب مطالعة أولية لتحصيل المعرفة بمبادئ علم الصيدلة، والمصطلحات التي يستخدمها المتعاطون بالدواء صناعة وشراء واستهلاكاً.

فعلم الصيدلة Pharmacology [121] يهتم بتركيب وتحضير الدواء من مصادره المختلفة سواء النباتية أو الحيوانية ، او المعدنية، كما يهتم بدراسة طرق حفظ وتحليل ومعايرة الدواء اعتماداً على الخواص الفيزيائية والكيماوية والفسيولوجية للمواد الفعالة. وهو أيضاً علم وفن تحضير وصرف وتوفير الإرشادات وتعبئة الأدوية بما يناسب عمر وجنس وحالة المريض[122].

عرف علم الصيدلة قديما بالصيدلة الجالنيوسية Calenical Pharmacy نسبة للطبيب الروماني جالينوس. وقد اشتهر من أطباء اليونان أيضاً أبقراط. وتأسست أول صيدلية في القرن الثامن للميلاد في زمن المنصور العباسي في بغداد حيث انفصلت مهنة الصيدلة عن الطب. ومن أوائل الذين ساهموا في تطور علم الصيدلة في العالم الإسلامي واستفاد من علومهم الغرب : ابن سينا، والرازي، والزهراوي، وجابر بن حيان[123]. وفي علم الصيدلة الحديث الكثير من التفاصيل وما نحتاجه في هذا البحث يهتمMediبمعرفة مصطلحات العلم المطلوبة في مسألة التدريب العملي في العمل الصيدلاني، وتلك المطلوبة في بحثنا حول قطاع الدواء ـــ الواقع والمرتجى.

---

[121] علم الصيدلة ، علم طبي حيوي ، يتعامل مع البحث ، واكتشاف ، وتوصيف المواد الكيميائية التي تظهر تأثيرات بيولوجية وتوضيح الوظيفة الخلوية والعضوية فيما يتعلق بهذه المواد الكيميائية. في المقابل ، فإن الصيدلة ، وهي مهنة خدمات صحية ، تهتم بتطبيق المبادئ المستفادة من علم العقاقير في بيئاتها السريرية. (الصيدلانية رولا محمد جميل قاسم وآخرون، علم الصيدلانيات، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006) ط1، إصدار 4، ص6.

[122] هولينجر إم إيه (2003). مقدمة في علم الصيدلة. CRC .ص. 4. ISBN 0-415-28033-8 متوفر على النت. https://stringfixer.com/ar/Pharmacology تاريخ الزيارة: 2021/4/12.

[123]رولا محمد جميل قاسم (وآخرون)، علم الصيدلانيات ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006. ط1، الإصدار الرابع ص 5. بتصرف.

بداية لا بد من التفريق بين **الدواء Medicine** [124] ، **والعقار Drug**[125] ، فالدواء مصطلح أوسع من العقار، فهو يشمل العقاقير الطبية الكيميائية، والمواد المستخرجة من الحيوانات أو النباتات، ويطلق عليها **العقار الخام. Crude Drug**[126] وبرامج الحمية وغيرها. من هنا يمكن التمييز بين **علم الأدوية pharmacology** [127]، و **علم العقاقير pharmacognosy** [128] والعقارات المعتمدة يجب أن تكون مسجلة ومرخصة من وزارة الصحة لكل بلد أو معتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية، ، وتدون في لائحة يطلق عليها **دستور الأدوية pharmacopoeia** [129]، ويدخل تحت مسمى العقاقير **Drugs** المواد المخدرة[130]، والتي تكون هي الأخرى مسجلة في دستور الأدوية، ويترتب على استعمالها والإتجار بها عقوبات مدونة في القانون الجزائي. ولكل عقار أسم كيميائي **chemical name** [131] ، فمركبات الدواء الكيميائية لها أسماء متفق عليها لدى علماء الكيمياء، وإذا كان الدواء مزيجاً من عدة مركبات تكتب الأسماء الكيميائية لهذه المركبات مع النسب الموجودة في الدواء، وللدواء أسم علمي **Generic name**

---

[124] هو أي مادة مفردة أو مركبة ، كيميائية أو فيزيائية من أصل حيواني ، نباتي، أو معدني، تدخل إلى الجسم لتحدث تأثيرا معينا سواء وقائي أو تشخيصي أو تؤدي إلى تخفيف الألم أو ذات تأثير علاجي. الصيدلانية رولا محمد جميل قاسم وآخرون، رولا محمد جميل قاسم (م.س) ص6.

[125] يُعرف موقع "ديكشينرى دوت كوم" أو "قاموس.كوم" الأمريكي العقار بأنه "أي مادة كيميائية تُستخدم في تشخيص المرض أو علاجه أو مداواته أو الوقاية منه أو تستخدم من ناحية أخرى لتحسين الصحة العقلية أو البدنية للفرد.
The British Medical Association– BMA, ILLUSTRATED MEDICAL DICTIONARY, London A Dorling Kindersley Book. P 183.

[126] هو المادة الخام من مصدر حيواني أو نباتي أو معدني تستعمل في تحضير الدواء.(رولا محمد جميل قاسم وآخرون)، ص7.

[127] فرع من االعلوم يهتم باكتشاف الأدوية وتطويرها ؛ تركيبها الكيميائي وتأثيره، و استخداماتهم وآثارها الجانبية وسميتها.

[128] مصطلح يستخدم لدراسة أو معرفة الفعل الدوائي لمكونات النبات.

[129] كتاب يسرد ويصف معظم الأدوية المعتمدة رسمياً في الدولة ، خاصة المنشور الرسمي مثل دستور الأدوية اللبناني.ويصف دستور الأدوية مصادر الأدوية ،ومستحضراتها، وجرعاتها. وقد تكون هناك أيضًا معلومات حول كيفية عمل الأدوية وعن الآثار الضارة المحتملة. (دستور الأدوية https://www.marefa.org ، تاريخ الزيارة (2021/8/29

[130] BMA (المصدر السابق) ص 183.

[131] اسم عام معتمد رسميًا ويتألف من الرموز الذي تتكون منها عناصر الدواء والرمز الكيميائي هو اختصار أو تمثيل أصغر لأسماء العناصر الكيمائية. (رمز كيميائي ، موقع المعرفة https://www.marefa.org ، تاريخ الزيارة .2021/8/29

[132] وقد ينسحب الاسم العلمي على مجموعة من الأسماء الكيميائية لها ذات الخواص والأثر فى العلاج مثل البنسيلين، فإن الأمبيسلين، الأموكساسيلين، والفلوكسيلين إنما لها كلها ذات الاسم العلمى للبنسلين[133]. وتوزع الأدوية في الصيدليات تحت مسميات تجارية، و **الاسم التجاري Brand name** [134]، وتتعدد الأسماء التجارية بتعدد الشركات المنتجة، ولكنها جميعاً تحمل معها الأسم العلمي، وأسماء المواد المصنعة منها.

في هذا التقرير، وفي حدود الموضوع المقرر، والتساؤلات والفرضيات المشار إليها في مقدمة البحث، ليست هناك حاجة لدراسة كل موضوعات علم الصيدلانيات **Pharmaceutics**[135] ، ولا حاجة أيضاً لدراسة مهام الصيدلي **pothecary** [136] القديمة التي لم يعد لها تلك الضرورة في ظل ما حصل من تطور في مجال الدواء. ويكفينا في هذا التقرير، خاصة في فترة التدريب في صيدلية المرتضى، الإلمام بمهام وظيفة **الصيدلاني Pharmacist** [137] . ومن تلك المهام: معرفة جودة الأدوية، وقراءة الوصفة الطبية، ومعرفة الأشكال الصيدلانية الصالحة، وعلامات فسادها.

---

[132] هو الاسم الذى يسجل به الدواء فى الجهات المعنية مثل منظمة الصحة العالمية.(موقع المعرفة https://www.marefa.org ، تاريخ الزيارة 2021/8/29.)

[133] ليلى إبراهيم شلبي، الاسم العلمى أم التجارى، موقع الشروق، ttps://www.shorouknews.com/columns نشر فى : السبت 26 أكتوبر 2013 – 8:00 ص | آخر تحديث : السبت 26 أكتوبر 2013 – 8:00 .

[134] هو الاسم الذى تختاره الشركة المنتجة للدواء، ويصبح ملكا خالصا لها متى امتلكت براءة اختراعه فإذا انتجته شركة أخرى يمكنها أن تختار له اسما مختلفا تماما وفقا لسياستها للمثال الباراسيتامول اسم علمى لعقار البنادول والتايلينول فى آن واحد. (ليلى ابراهيم شبلي مصدر سابق).

[135] هو العلم الذي يهتم بدراسة الأدوية من حيث: خصائصها الفيزيائية، خطوات التصنيع والتحضير للأشكال الصيدلانية المختلفة .(رولا محمد ، مصدر سابق، ص6).

[136] مصطلح قديم للصيدلاني، وهو الشخص الذي يحضر ويبيع أدوية أو مركبات للأغراض الطبية. (BMA) مصدر سابق ص 47 .

[137] هو الشخص المرخص لمزاولة مهنة الصيدلة، وهو يستطيع العمل في الصيدليات العامة أو الخاصة، مصانع الأدوية، الترويج لمستحضرات الأدوية، تدريس العلوم الصيدلانية، والعمل في المؤسسات الحكومية المهتمة بالدواء، وكذلك يمكنه العمل في المستشفيات والمستوصفات التي يكون فيها صيدليات خاصة.(رولا محمد ، مصدر سابق) ص7.

أولاً: الجودة الدوائية pharmaceutical quality

الجودة الدوائية : تعرّف الجودة بأنها توفر عناصر معينة في المستحضر الدوائي وهي : المأمونية، والفعالية، والثبات، وتقبل المريض للمستحضر. وفي تعريف آخر، هي "احتفاظ المستحضر الدوائي بكافة خواصه الطبيعية والكيميائية والأحيائية. ومنذ ربع قرن [من تاريخ نشر المقال] طرأ على مفهوم الجودة الدوائية تغير هام، ورفع شعار:" إن الجودة الدوائية تبنى في المستحضر ولا يكشف عنها، ولقد دارت مناقشات علمية للمقارنة بين نظام الرقابة على الجودة (Quality control)، ونظام تأكيد أو ضمان الجودة (Quality assurance). وخلصت المناقشات إلى أن الجودة الدوائية يجب أن تبنى في المستحضر الدوائي ابتداءً من الخامات الأولية، وطوال مراحل الإنتاج والتغليف والتخزين والتوزيع"[138].

ونظراً للأهمية القصوى التي تمثلها جودة الأدوية بالنسبة للمريض، ونظرا لظروفه الخاصة التي لا تمكنه من الحكم على جودة الدواء، فقد ضمنت القواعد الأخلاقية والتشريعات القانونية حق المريض في الحصول على الدواء الجيد، وحددت القوانين والتشريعات المسؤلية في ضمان جودة الدواء في الشركات المصنّعة للأدوية من خلال الرقابة النوعية الذي تعتمد على إجراء اختبارات وقياسات، واجراء تفتيش ومراقبة على عينات من المواد الخام، المنتج شبه النهائي، والمنتج النهائي.

وتتحمل الدولة المنتجة للأدوية مسؤولية ضمان الجودة من خلال: اتباع نظام تسجيل الأدوية ، والزام الشركات المصنعة بممارسة التصنيع الجيد للأدوية والتأكد من ذلك من خلال التفتيش واجراء اختبارات مراقبة لعينات عشوائية من المنتجات الدوائية، ومتابعة استخدام الدواء والنظر في الشكاوى والمشاكل التي تنتج عن العيوب في جودة الأدوية.

وهناك مسؤلية مماثلة للدولة المستوردة في استخدام الآليات المناسبة لضمان جودة الأدوية المستوردة، كما أن الصيدلي يتحمل قسطاً من المسؤولية، وهو يمثل الحلقة الأخيرة في الرقابة الدوائية، وتتلخص مهمة الصيدلي في الفحص الفيزيائي للأدوية ،وملاحظة التكوين الكيميائي، ومراعاة ذلك في شروط تخزين

---

[138] د. صالح علي حسن خليل ، الرقابة على الجودة النوعية للأدوية، (الدواء والصناعات الدوائية)، مجلة العلوم والتقنية Journal of Science @ Technology السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م.ج2 ، ص 7. متوفر على الإنترنت: ، تاريخ الزيارة: 2021/4/21.

الدواء، إضافة لتتبع ما ينشر من تقارير حول مختلف الأدوية، وما يتم سحبه من الأسواق، وتتبع نتائج استعمال الأدوية لدى المرضى، واعطاء الإرشادات السليمة التي تساعد على الاستعمال الأمثل للدواء.[139]

وقد صدر عن جمعية الصحة العالمية الخامسة والأربعون، المنعقدة في 14 أيار 1992، في الجلسة العامة الثالثة عشرة قرار بعنوان: ""ارشادات مقترحة بشأن نظام منظمة الصحة العالمية لاصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية المتداولة في التجارة العالمية" وجاء فيه إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والأربعون:

6. تقر تنفيذ الارشادات المتعلقة بنظام منظمة الصحة العالمية لاصدار الشهادات على أن يجري تقييمها ومراجعتها حسب الاقتضاء، بالتشاور مع لجنة السياسات الدوائية التابعة للمجلس التنفيذي.

7. تحث الدول الأعضاء على أن تنفذ هذه الارشادات وأن تقوم خلال خمس سنوات باصدار الشهادات في شكل يتفق عليه في ضوء الخبرة المكتسبة من الاختبارات الميدانية الأولية[140].

وفي جمعيتها المنعقدة في جنيف بتاريخ ٢١-٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢، أتخذت منظمة الصحة العالمية القرارات الآتية:

1-تؤكد من جديد على الدور الأساسي لمنظمة الصحة العالمية في تأمين المنتجات الطبية الجيدة والمأمونة والناجعة؛ وتعزيز إتاحة الأدوية الميسورة الأسعار والجيدة والمأمونة والناجعة، ودعم السلطات الوطنية المعنية بتنظيم الأدوية في هذا المجال، ولاسيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ؛

2- تؤكد مجددا على ضرورة أن تستمر منظمة الصحة العالمية في التركيز على تدابيرها الرامية إلى جعل المنتجات الطبية أيسر تكلفة وتكثيف هذه التدابير، وتعزيز السلطات التنظيمية الوطنية والنظم الصحية بماُ يشمل السياسات الدوائية الوطنية، ونظمُ إدارة المخاطر الصحية والتمويل المستدام وتنمية

---

[139] د. رزق الشابوري، المسؤولية الصيدلية في ضمان جودة الدواء، مجلة العلوم والتقنية @ Journal of Science Technology، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م. (الدواء والصناعات الدوائية) ج2، ص 9-10-11.

[140] جمعية الصحة العالمية الخامسة والأربعون، ارشادات مقترحة بشأن نظام منظمة الصحة العالمية لاصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية، البند 19-2 من جدول الأعمال، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة : 2021/5/20 https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/195281/WHA45_R29_ara.pdf

الموارد البشرية ونظم الشراء والتوريد التي يمكن الاعتماد عليها، وزيادة العمل ودعمه في مجالي الاختبار المسبق لصلاحية المنتجات الجنيسة وتعزيزها، والجهود المبذولة في مجال اختيار المنتجات الطبية واستعمالها على نحو رشيد. وينبغي أن تضطلع المنظمة، في كل من هذه المجالات، بالوظيفة التالية: تبادل المعلومات والتوعية، وتوفير القواعد والمعايير، والدعم التقني للبلدان لتقييم أوضاعها، ودعم إعداد السياسات الوطنية، وبناء القدرات، ودعم تطوير المنتجات والإنتاج المحلي.

3- **تعيد التأكيد كذلك** على ضرورة أن تزيد منظمة الصحة العالمية جهودها لدعم الدول الأعضاء في تعزيز البنية التحتية والقدرة التنظيمية الوطنية والإقليمية؛

4- **تقرر** إنشاء آلية جديدة للدول الأعضاء بشأن "المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة" وذلك من أجل التعاون فيما بين تلك الدول من منظور الصحة العمومية، وبصرف النظر عن الاعتبارات الخاصة بالتجارة والملكية الفكرية وفقا للهدف والأغراض والاختصاصات المرفقة بهذا القرار؛

5- **تقرر كذلك** استعراض آلية الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٤ بعد ثلاث سنوات من بدء عملها؛

6- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي :

(1) المشاركة، على أساس طوعي، في آلية الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٤ والتعاون معها؛

(2) تقديم ما يكفي من الموارد المالية لتعزيز عمل الأمانة في هذا المجال؛

7 – **تطلب** من المدير العام ما يلي:

(1) دعم آلية الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار .دعم الدول الأعضاء على بناء قدراتها على منع ومكافحة "المنتجات الطبية المتدنية النوعية /المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة.[141]

ثانياً: الوصفة الطبية Prescription [142]

فيما يأتي نذكر نموذج الوصفة الطبية الموحد، النموذجية، وقد يدخل عليها بعض التعديلات حسب اختصاص الطبيب أو حالة المريض. وهي تتالف من 4 أجزاء رئيسية:

1. عنوان الوصفة : Superscription ويرمز له بـ Rx وتعني باللاتينية Recipe أي خذ هذا الدواء، وبالفرنسية يستخدم الرمز P وله المعنى نفسه.

2. متن الوصفة Inscription

وهو عبارة عن جسم الوصفة ويضم أسماء العلاجات.

3. ذيل الوصفة Subscription

وهي التعليمات الصادرة عن الطبيب للصيدلي.

4. التعليمات Signature :

وهي المعلومات التي يجب أن تعطى للمريض حول كيفية استعمال الدواء.

وهناك معلومات أخرى تحتويها نموذج الوصفة الطبية وهي مهمة وضرورية، مثل:

---

[141] منظمة الصحة العالمية جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون جنيف، ٢١–٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢ القرارات والمقررات الإجرائية ص 30 ـ31. تاريخ الزيارة: 2021/5/20.
https://apps.who.int/mediacentre/events/2012/wha65/ar/index.html

[142] وصفة طبية تعليمات كتبها الطبيب الذي يوجه الصيدلي إلى استعمال دواء معين. تفصل الوصفة الطبية كم مرة يجب أن يؤخذ الدواء. BMA (مصدر سابق) ص 463.

5. اسم الطبيب وعنوانه وتخصصه.

6. اسم المريض وعنوانه وعمره.

7. تاريخ كتابة الوصفة .

8. ختم الطبيب وتوقيعه[143].

وهناك نماذج مختلفة للوصفات الطبية في كل بلد:

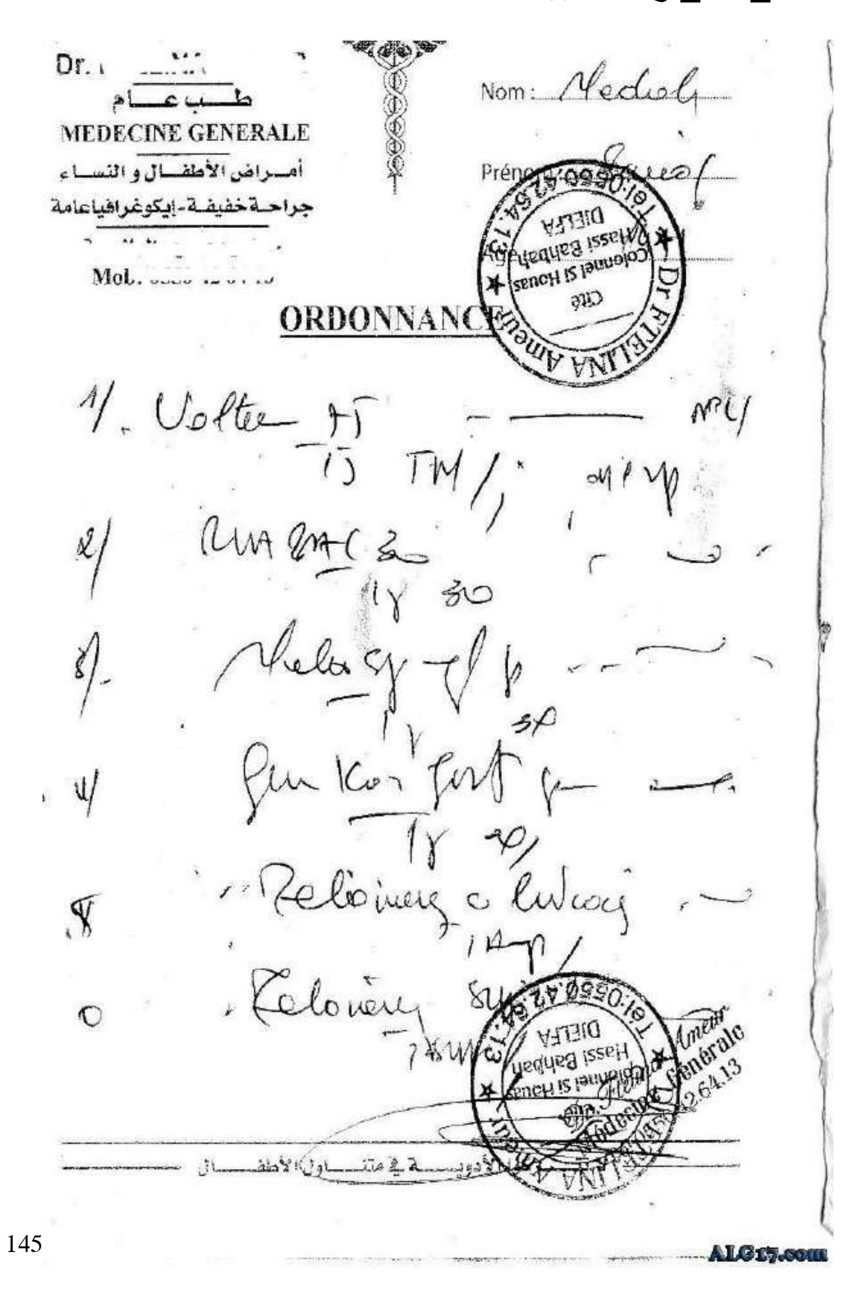
وهناك نوعان من الوصفات الطبية:

الوصفة العادية وتستخدم لمعظم أنواع الأدوية. والوصفة الخاصة، وهذه الوصفة لها نفس النموذج العام الذي ذكر سابقاً، بالإضافة إلى أنها تكون مروسة بعبارة " وصفة خاصة"باللون الأحمر، وتكون مرقمة برقم متسلسل يحتفظ الطبيب بصورة عنها، وعند صرفها يجب تسجيلها في سجل العقاقير الخطرة والاحتفاظ به لمدة خمس سنوات من آخر قيد فيه، بل يجب الحصول على وصفة جديدة، وهناك شروط تضعها الجهات المعنية بوزارة الصحة وتعممها على الدكاترة والصيدليات بأنواع محددة من الأدوية التي تعتبر خطيرة، ويجب أن تحظى بمراقبة مشددة حتى لا يساء استخداها[144] .

143رولا محمد جميل قاسم(مصدر سابق) ص 13 بتصرف.

[144] رولا محمد جميل قاسم(مصدر سابق) ص 13-14.

مستند_ 19_ وصفة طبية


Dr.

طب عام

MEDECINE GENERALE

أمراض الأطفال و النساء

جراحة خفيفة-إيكوغرافيا عامة

Mob.

Nom:

Prénom

ORDONNANCE

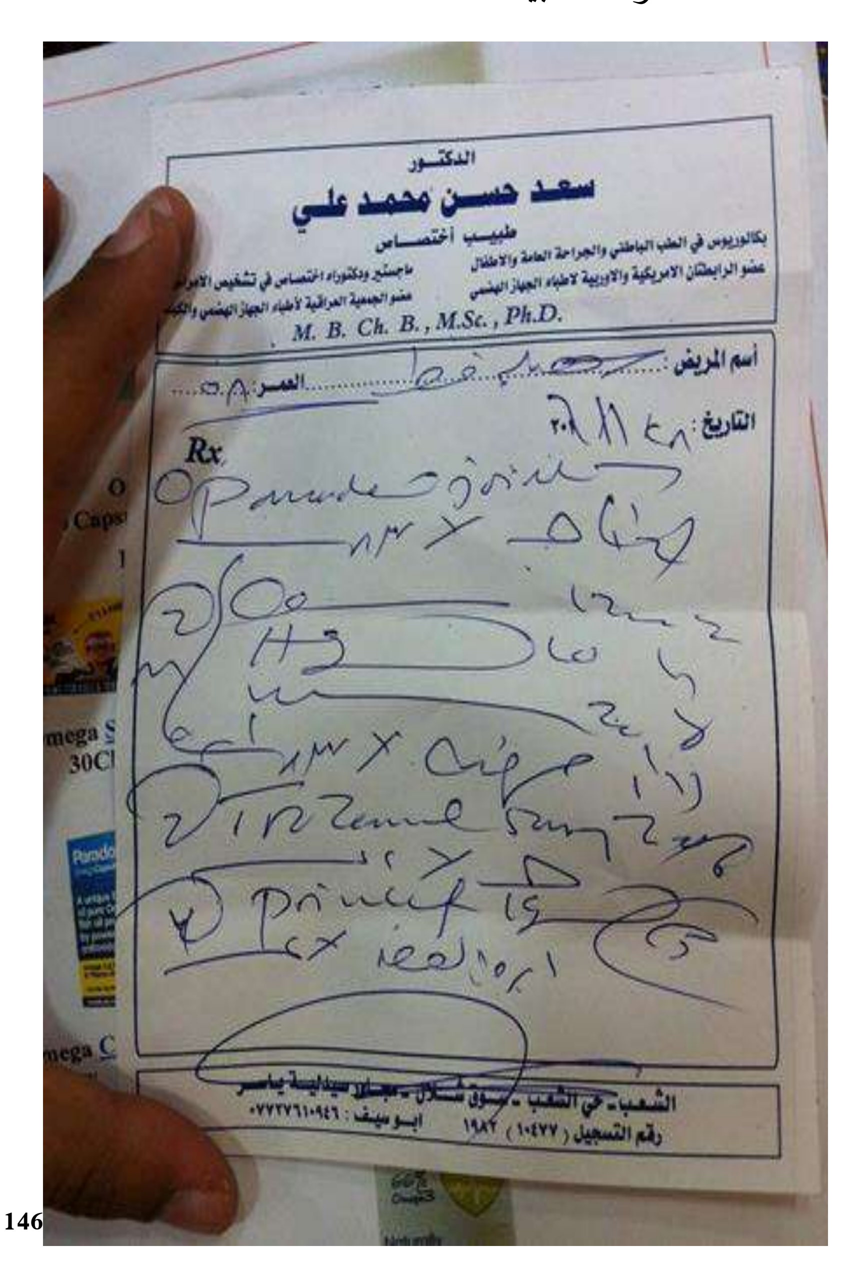
ALG17.com

[145]

---

[145] صورة وصفة طبية من الإنترنت https://www.google.com.lb/search?q، تاريخ الزيارة 2021/8/31.

مستند – 20– وصفة طبية


الدكتور

سعد حسن محمد علي

طبيب اختصاص

بكالوريوس في الطب الباطني والجراحة العامة والاطفال

عضو الرابطتان الامريكية والاوربية لاطباء الجهاز الهضمي

ماجستير ودكتوراه اختصاص في تشخيص الامراض

عضو الجمعية العراقية لأطباء الجهاز الهضمي والكبد

M. B. Ch. B., M.Sc., Ph.D.

أسم المريض:

العمر:

التاريخ:

Rx

الشعب - حي الشعب - سوق شلال - مجاور صيدلية ياسر

رقم التسجيل (١٠٤٧٧) ١٩٨٢ ابو سيف : ٠٧٧٢٧٦١٠٩٤٦

[146]

---

[146] صورة وصفة طبية عن الانترنت اطلع عليها بتاريخ: 2021/6/12 https://www.facebook.com.

ثانياً: الأشكال الصيدلانية Pharmaceutical Forms [147]

وهي الأشكال الفيزيائية التي يقدم فيها الدواء للمريض، ويخضع لعوامل عديدة يتم تحديدها في المصانع المنتجة للدواء،, وتكتب باللغة المحلية أو اللغة اللاتينية، ويرمز إليها بحروف مأخوذة على الأغلب من اللغة اللاتينية. وهي:

1. الأشكال الصلبة Solid forms: وتكون عى شكل مساحيق powder، ويرمز لها : .pulv، أو برشام cachet ويرمز لها: .cap.amylae، أو حبوب حافظة للدواء (الكبسولات), capsules ويرمز لها: .cap ، أو أقراص ويرمز لها:.tabl .

2. الأشكال السائلة Liquid forms: وتكون عى شكل المياه المقطرة distilled water، ويرمز لها .aq.dest، المياه العطرية، aromatic water ، ويرمز لها: .aq.arom ، المحاليل، solution ، ويرمز لها:.sol ، الحقنinjection، ويرمز لها: .inject ، الرشاشات ، spray، ويرمز لها: .neb، سوائل الغرغرة، gargling fluids ، ويرمز لها:.garg، الشرابات، tassels، ويرمز لها: .tass ، السوائل الطيارة ، volatile liquids ، ويرمز لها: .aq.vola ، الصبغات، tincture، ويرمز لها: .tinc ، المستخلصات، Abstracts، ويرمز لها: .abst، المعلقات، suspension ، ويرمز لها: .susp، الأكاسير، elixir، ويرمز لها: .elix، الغسولات، lotion، ويرمز لها:.lot، القطرات، drops، ويرمز لها: .gtt ، مستحضرات الزرق، glaucoma products، ويرمز لها: .glau.pro، الأمصال ، .sera، ويرمز لها: ser، والمستحلبات، emulsion، ويرمز لها: .emuls.

3. الأشكال اللزجة viscous forms: التحاميل،suppositories ، ويرمز لها: .suppose، المراهم، ointments، ويرمز لها: .ung، الكريمات، creamsوهو نفسه الرمز، العجائن ، pastes، ويرمز لها:.past، المروخات، liniment(مستحلبات وخلطات معدة للاستعمال الخارجي عن طريق التدليك)،

---

[147] طريقة تقديم الدواء ، على سبيل المثال قرص ، كبسولة ، محلول للحقن ، كريم ، إلخ. الوكالة الأوروبية للدواء، متوفر على النت، تاريخ الزيارة:2021/9/3.

https://www.ema.europa.eu/en/glossary/pharmaceutical-for

ويرمز لها: lin ، الغلسريات، glycerites، ويرمز لها: .glyci ، اللعابيات، salivary drugs، اللاصوقات، stickers، اللصقات، plasters، ويرمز لها: .emp[148] .

ثالثاً: علامات فساد الأشكال الصيدلية

عادة تحدد المصانع أو الوكلاء المستوردون للأدوية تاريخ صلاحيتها، وظروف تخزينها، بناء على تجارب واختبارات تجري على الأدوية قبل أن تسمح الجهات المختصة بنزولها إلى الأسواق، زتتابع الجهات المخولة من قبل وزارة الصحة تنفيذ تلك الشروط، لكن أحياناً تحصل أخطاء ، سواء في تنفيذ الشروط المعمول بها، أو بسبب سوء تصرف من قبل جهات مختلفة ، لهذا لا بد من تحديد علامات فساد الأدوية ليعمل بها حتى لو كانت العلامات المكتوبة عليها تشير إلى عدم انتهاء الوقت المحدد للصلاحية .

وهذه الشروط بنيت على ملاحظة التغيرات الفيزيائية التي تحصل لكافة أشكال الدواء، وهي كما يأتي:

1. المستحلبات Pharmaceutical Emulsifiers: التقشد، وتعني تحول المادة المستحلبة إلى ما يشبة القشدة. التكتل: وهو ضهور كتل في المادة الدوائية المستحلبة وتنتج عادة عن تفاعلات كيميائية أو نمو مستعمرات الحياء الدقيقة في المادة الدوائية.ا وكذا التجمع والانفصال والتحول إلى طبيعة مغايرة من حيث اللون والشكل، وكذا الترسب، وتحول جزء من المستحلب إلى سائل.
2. المعلقاتPharmaceutical suspensions : وهي عادة ما تكون محاليل سائلة، ويدل على فسادها التحجر و الترسب .
3. المحاليل Pharmaceutical solutions: وتختلف عن المعلقات بأن المادة الوائية فيها تكون ذائبة ، وعادة ما تكون شفافة، وبألوان مختلفة، ودليل فسادها تغير لونها.
4. الأقراص Pharmaceutical tablets : وهي عبارة عن حبوب ، وتفسد بتغير الطعم واللون والرائحة.وتغير الصلابة وانكسار القرص.
5. الأشكال اللزجة sticky shapes: وهي أدوية ذات قوام محدد من حيث اللزوجة والليونة ، وتفسد إذا تغير شكل هذا القوام لجهة التميع أوالتصلب أو الترنخ وهو فساد الدواء وتغير رائحته ولونه[149].

---

[148] د. باسل حسن(مصدر سابق) ص 30 وما بعدها، بتصرف.

[149] د. باسل حسين،(مصدر سابق) ص 162 بتصرف,

على أساس هذه الظواهر والكشف الدري الذي يجرى على جميع أصناف الدواء يحدد قبل دخولها مستودعات الصيدليات: ظروف تخزينها ومدة صلاحيتها للاستخدام، وبناء لهذه المعطيات تقوم الصيدليات بجرد محتويات مخازنها وفرز الأدوية المنتهية الصلاحية، أو الفاسدة، وإرسالها للتلف.

ملحق _2_

مستند -21-

الصفحة الأولى من جدول الأدوية المسجلة في سجلات وزارة الصحة من أصل 183 صفحة[150]

سعر المبيع من العموم	الشكل الصيدلاني	العيار	التركيبة العلمية	أساسي / جنيسي	الاسم	لتصنيف العلاجي
27,611 L.L	Injectable solution	0.45%	Sodium chloride - 0.45%	G	0.45% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
25,047 L.L	Injectable solution	0.9%	Sodium chloride - 0.9%	G	0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
26,033 L.L	Injectable solution	0.9%	Sodium chloride - 0.9%	G	0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
28,203 L.L	Injectable solution	0.9%	Sodium chloride - 0.9%	G	0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
118,136 L.L	Injectable solution	0.9%	Sodium chloride - 0.9%	G	0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
24,850 L.L	Injectable solution	0.9%	Sodium chloride - 0.9%	G	0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B05XA03
37,669 L.L	Injectable solution	10%	Dextrose,H2O - 10g/100ml	G	10% DEXTROSE INJECTION USP	B05CX01
29,189 L.L	Injectable solution	10%	Dextrose,H2O - 10g/100ml	G	10% DEXTROSE INJECTION USP	B05CX01
33,331 L.L	Injectable solution	10%	Dextrose,H2O - 10g/100ml	G	10% DEXTROSE INJECTION USP	B05CX01
66,570 L.L	Injectable solution	10%	Calcium gluconate - 10%	G	10% W/V CALCIUM GLUCONATE INJECTION BP	A12AA03
32,606 L.L	Tablet		Phenylephrine HCl - 5mg, Carbinoxamine HCl	B	123 COLD AND FLU	R05D

[150] موقع وزارة الصحة، الدليل الوطني للأدوية المسجلة في لبنان (مصدر سابق) ، تاريخ الزيارة: 2021/9/20.

			- 3mg, Caffeine anhydrous - 30mg, Codeine phosphate - 8mg, Acetaminophen - 325mg			
N02BE51	123 COMPLETE	B	Acetaminophen (day tablet, night tablet) - 500mg, Dextromethorphan HBr (day tablet, night tablet) - 5mg, Phenylephrine HCl (day tablet, night tablet) - 5mg, Carbinoxamine maleate (night tablet) - 3mg		Tablet	45,624 L.L
R05X	123 PEDIATRIC	B	Sodium salicylate - 100mg/5ml, Phenylephrine HCl - 1mg/5ml, Carbinoxamine maleate - 1mg/5ml		Syrup	18,128 L.L
N01BB02	2% W/V LIDOCAINE HCL INJECTION USP	G	Lignocaine HCl - 2%	2%	Injectable solution	47,443 L.L
B05BB02	2.5% DEXTROSE 0.45% SODIUM CHLORIDE INJECTION	G	Dextrose,H2O - 2.5g/100ml, Sodium chloride - 0.45g/100ml		Injectable solution	29,583 L.L
B05	20 MEQ POTASSIUM OF 0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B	Sodium chloride - 0.9%, Potassium chloride - 20meq		Injectable solution	47,728 L.L
B05	20 MEQ POTASSIUM OF 0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION USP	B	Sodium chloride - 0.9%, Potassium chloride - 20mEq		Injectable solution	39,466 L.L
B05	20 MEQ POTASSIUM OF 5% DEXTROSE AND 0.45%	B	Dextrose, H2O - 5%, Sodium chloride - 0.45%,		Injectable solution	39,466 L.L

	SODIUM CHLORIDE INJECTION USP		Potassium chloride - 20meq			
A11DB	3V	G	Vitamin B12 - 200mcg, Vitamin B6 - 200mg, Vitamin B1 - 100mg		Tablet	39,438 L.L
A11DB	3V	G	Vitamin B12 - 1mg/3ml, Vitamin B6 - 100mg/3ml, Vitamin B1 - 100mg/3ml		Injectable solution	34,133 L.L
B05BB02	5% DEXTROSE 0.45% SODIUM CHLORIDE INJECTION	G	Dextrose,H2O - 5g/100ml, Sodium chloride - 0.45g/100ml		Injectable solution	30,767 L.L
B05BB02	5% DEXTROSE 0.9% SODIUM CHLORIDE INJECTION	G	Dextrose,H2O - 5g/100ml, Sodium chloride - 0.9g/100ml		Injectable solution	30,964 L.L
B05CX01	5% DEXTROSE INJECTION USP	G	Glucose - 5%	5%	Injectable solution	25,442 L.L
B05CX01	5% DEXTROSE INJECTION USP	G	Glucose - 5%	5%	Injectable solution	25,442 L.L
B05CX01	5% DEXTROSE INJECTION USP	G	Glucose - 5%	5%	Injectable solution	27,414 L.L
B05CX01	5% DEXTROSE INJECTION USP	G	Glucose - 5%	5%	Injectable solution	30,767 L.L
L01BC02	5-FLUOROURACIL EBEWE	G	Fluorouracil - 1000mg/20ml	1000mg/20ml	Injectable concentrated solution	14,981 L.L
D10BA01	A-CNOTREN	G	Isotretinoin - 20mg	20mg	Capsule, soft gelatin	265,554 L.L
D10AD01	A-RET	G	Tretinoin - 0.05%	0.05%	Cream	57,658 L.L
N02BE51	A.B.C.-COLD	G	Paracetamol - 500mg, Chlorphenamine maleate - 4mg, Phenylephrine HCl - 5mg		Tablet, film coated	50,856

انظر موقع وزارة الصحة الإلكتروني: الدليل الوطني للأدوية المسجلة. (مصدر سابق) ، تاريخ الزيارة: 2021/9/20.

ملحق_3_

مستند -12-

وزارة الصحة االعامة

قرار رقم 1/119

أسس تسعير الأدوية في لبنان

وزارة الصحة العامة

قرار رقم ١١٩/١

أسس تسعير الادوية في لبنان

إن وزير الصحة العامة،

بناء على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/٠١/٣١ (تشكيل الحكومة)،

بناء على القانون الرقم ٣٧٦ تاريخ ١٩٩٤/٨/١ وتعديلاته (مزاولة مهنة الصيدلة) لاسيما المادة ٨٠ منه،

بناء على القرار الرقم ١/٣٠٦ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٣ وتعديلاته (أسس تسعير الادوية)،

بناء على تقرير اللجنة المكلفة بموجب القرار ١/٢٢١٢ تاريخ ٢٠١٩/١١/٥،

وبعد استطلاع رأي وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة ونقابة مستوردي الادوية وأصحاب المستودعات ونقابة مصنعي الادوية ونقابة الصيادلة.

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (رأي رقم ٢٠١٩/٩٧ ـ ٢٠٢٠ تاريخ ٢٠٢٠/١/٧)،

يُقرّر ما يلي:

المادة الاولى: تُسمى هذه الأسس «**أسس تسعير الأدوية في لبنان ـ ٢٠١٩**» وتعتمد لتحديد أسعار الأدوية المستوردة والمصنعة محلياً وتشمل:

- المستحضرات الصيدلانية الخاصة، اللقاحات والامصال.
- المستحضرات النظامية، البيولوجية، والبيولوجية البديلة (Biosimilar).

تقسم الأدوية على الشكل التالي:

1. الدواء الأساسي (Originator) وهو:

a) الدواء الأساسي **(Originator) المستورد هو** الدواء المبتكر المرجعي.

b) الدواء الأساسي **(Originator) المصنع محلياً** هو الدواء المبتكر المرجعي ويمكن ان يكون:

i. الأدوية المبتكرة المرجعية المصنعة محليا بدأ من المواد الأولية أو النصف مصنعة تحت الاسم التجاري للمصنع المحلي.

ii. الأدوية المبتكرة المرجعية المستوردة والمسجّلة أو التي تدخل السوق حديثاً والتي تنتقل للتصنيع المحلي بإجازة بدأ من المواد الأولية **(Full Manufacturing)**، تحت اسم تجاري للشركة مانحة الاجازة.

iii. الأدوية المبتكرة المرجعية المستوردة والمسجلة أو التي تدخل السوق حديثاً والتي تنتقل للتوضيب المحلي بإجازة تحت اسم تجاري للشركة مانحة الاجازة.

iv. الأدوية المبتكرة المرجعية والتي تدخل السوق حديثا من خلال التصنيع المحلي بدأ من المواد الأولية بإجازة تحت اسم تجاري للمصنع المحلي.

v. الأدوية المبتكرة المرجعية والتي تدخل السوق حديثا من خلال التوضيب المحلي بإجازة تحت اسم تجاري للمصنع المحلي.

2. الدواء الجنيسي وهو المثيل للدواء الأساسي ويكون:

a) الدواء الجنيسي **المستورد**.

b) **الدواء البيولوجي البديل المستورد «Biosimilar»**

c) **الدواء الجنيسي المصنع محلياً (Local Generic)** ويمكن ان يكون:

i. الأدوية الجنيسة المصنعة محلياً بدءاً من المواد الاولية أو النصف مصنّعة تحت الاسم التجاري للمصنع المحلي.

ii. الأدوية الجنيسة المسجلة والتي تنتقل للتصنيع المحلي بدءاً من المواد الأولية بإجازة.

iii. الأدوية الجنيسة المسجلة والتي تنتقل للتوضيب المحلي بإجازة.

iv. الأدوية الجنيسة التي تدخل السوق حديثاً باجازة من خلال التصنيع الكامل أو/و التوضيب المحلي.

d) الدواء البيولوجي البديل **المصنع محلياً** ويمكن ان يكون:

i. الأدوية البيولوجية البديلة **(Biosimilars)** المصنّعة محلياً بدءاً من المواد الاولية **(Full Manufacturing)**، و/أو التوضيب تحت اسم تجاري للمصنع المحلي.

ii. الأدوية البيولوجية المسجلة و/أو التي تدخل السوق حديثاً من خلال التصنيع المحلّي باجازة بدءاً من المواد الاولية **(Full Manufacturing)**، و/أو التوضيب تحت اسم تجاري للشركة مانحة الاجازة.

iii. الأدوية ال «**Biosimilars**» المسجلة و/أو التي تدخل السوق حديثاً من خلال التصنيع المحلي بإجازة بدءاً من المواد الاولية (**Full Manufacturing**)، و/أو التوضيب تحت اسم تجاري للشركة مانحة الاجازة.

المادة الثانية: يقصد بعبارة:

1. «**هامش الربح للموزع أو المستورد**» النسبة المئوية التي يضيفها الموزع على السعر الذي يدفعه للمستورد و/أو المصنع، أو النسبة المئوية التي يضيفها المستورد على السعر الذي يدفعه للمصنع.

2. «**حسم الموزع أو المستورد**» النسبة المئوية التي يقتطعها الموزع أو المستورد من اصل سعر مبيعه للصيدلي.

3. «**هامش الربح للصيدلي**» النسبة المئوية والمبلغ المقطوع التي يضيفها الصيدلي على السعر الذي يدفعه للموزع أو للمستورد.

4. «**حسم الصيدلي**» النسبة المئوية والمبلغ المقطوع التي يقتطعها الصيدلي من اصل سعر مبيعه للعموم.

5. «**السعر المجاز**» هو السعر الذي تعتمده لجنة التسعير لعبوة معينة للمستحضر الصيدلاني كسعر اساس لاحتساب سعر المبيع للعموم لهذه العبوة في لبنان.

6. «**سعر المبيع للعموم**» في لبنان للمستحضر المستورد أو المصنع محليا هو السعر الذي ينتج من جراء تطبيق قواعد تحويل السعر المجاز وفقا للأسس المدرجة في هذا القرار (جدول رقم 2 و3).

7. «**جدول تحويل السعر المجاز**» جدول دوري تصدره وزارة الصحة العامة بين اسعار العملات الاجنبية وقواعد تحويل السعر المجاز لمستحضر ما الى سعر مبيع من العموم (جدول رقم 1).

8. «**السعر الاوسط (Median Price)**» «يُحدد السعر الاوسط» بين مجموعة من الاسعار، بعد ترتيبها بالتسلسل، بالسعر الذي يتوسط مجموعة الاسعار، في حال كان عدد الاسعار في المجموعة مفرداً، وبمعدل السعرين اللذين يتوسطان مجموعة الاسعار، في حال كان عدد الاسعار في المجموعة مزدوجاً.

9. «**البلدان المرجعية**»: **الولايات المتحدة الاميركية، كندا، انكلترا، فرنسا، النمسا، بلجيكا، السويد، المانيا، سويسرا، ايرلندا، النروج، الدنمارك، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، هولندا، فنلندا، اليابان واستراليا.**

10. «**سعر المقارنة**»:

A. **في بلد المنشأ:**

يكون سعر المقارنة السعر الناتج من سعر المبيع للعموم Public Price بعد انتقاص الضرائب وارباح الصيدلي والموزع في ذلك البلد، على أن يتم تأمين سعر باب المصنع وسعر المبيع للموزع والسعر الذي يدفعه الصيدلي للموزع (Price to Wholesaler & Wholesaler Price to Pharmacies).

I. في حال كان بلد المنشأ يعتمد نسب ارباح متحركة أو غير محددة رسمياً، يكون سعر المقارنة:

i. اما ناتج السعر الذي يدفعه الصيدلي للموزع (Wholesaler Price to Pharmacies)، بعد انتقاص ارباح الموزع وأية ضرائب.

ii. أو سعر المبيع للموزع (Price to Wholesaler).

iii. أو سعر مبيع المصنع للمستشفى (Price to Hospital).

II. في حال كان المستحضر الصيدلاني مجمداً في بلد المنشأ، يعتمد كسعر للمقارنة الادنى بين:

i. سعر الفوب (**FOB: Free on Board**) الى لبنان.

ii. الناتج من سعر السيف (CIF: Cost + Insurance + Freight)، الى لبنان بعد إنقاص قيمة مصاريف الشحن والتأمين كما هي مبينة في (العامود 2 من جدول 3).

iii. سعر باب المصنع.

B. **في البلدان المستوردة للمستحضر، يكون سعر المقارنة الادنى بين:**

i. سعر الفوب (FOB: Free on Board) الى البلد المعني.

ii. الناتج من سعر السيف (CIF: Cost + Insurance + Freight)، الى البلد المعني بعد إنقاص قيمة مصاريف الشحن والتأمين كما هي مبينه في (العامود 2 من جدول 3).

11. «**بلدان الجوار**» تعتبر البلدان التالية مجاورة للبنان لغاية مقارنة الاسعار الواردة في الفقرة 10 اعلاه

للمستحضرات المباعة في هذه البلدان:

الاردن ـ المملكة العربية السعودية ـ الكويت ـ عُمان ـ الامارات العربية المتحدة ـ البحرين وقطر.

12. «**بلدان المقارنة**» تعتبر البلدان التالية بلداناً للمقارنة، لغاية مقارنة اسعار المستحضرات المستوردة من أي دولة مهما كان منشأها باسعار المقارنة الواردة في فقرة «سعر المقارنة» رقم 10 اعلاه للمستحضرات المباعة في هذه البلدان:

فرنسا ـ انكلترا ـ بلجيكا ـ سويسرا ـ ايطاليا ـ اسبانيا ـ البرتغال

المادة الثالثة: معدلات اسعار صرف العملات الاجنبية:

1. تعتمد في اول اصدار لجدول تحويل السعر المجاز (جدول رقم 1) اسعار صرف العملة الاجنبية الصادرة عن مصرف لبنان يوم صدور هذا القرار في الجريدة الرسمية واحتساب الجدول رقم 2، بما في ذلك نسب المستحضرات الى الشرائح العائدة لها في الجدول رقم 3. تعاد نسب هذه المستحضرات الى الشريحة المناسبة وحساب سعر مبيعها من العموم عند كل إعادة إصدار للجدول رقم 1.

2. يعاد النظر بمعدلات اسعار صرف العملة الاجنبية المعتمدة بعد مقارنتها مع متوسط الشهو لاسعارها الصادرة يوميا عن مصرف لبنان كلما طرأ عليها تغيير يفوق نسبة 3% صعودا أو هبوطا.

3. يضع رئيس مصلحة الصيدلة، كل شهر تقريراً بالتعديلات التي تطرأ تباعا على معدلات اسعار صرف العملة الاجنبية ويرفعه الى وزير الصحة العامة وذلك في أول يوم عمل من الشهر الذي يلي تاريخ صدور هذا القرار في الجريدة الرسمية.

4. تعيد لجنة التسعير النظر بالجدول رقم 1 عن طلب المستورد و/أو المصنع المحلي اضافة بلد أو عملة شرط ارفاق طلبه بمستندات رسمية ثبوتية تتحقق منها لجنة التسعير، وترفعها الى وزير الصحة العامة لاقرارها.

المادة الرابعة: طلب التسعير أو اعادة التسعير للأدوية المستوردة:

● يرفق كل طلب تسعير او اعادة تسعير بالإفادات والشهارات الخطية المذكورة ادناه على ان تكون الافادات 1-2-3 مصدقة وفق الاصول من السلطات المختصة والباقي موقعة من الشركة، والتي لا يتجاوز تاريخ صدورها السنة من تاريخ تقديم طلب التسعير أو اعادة التسعير، والتي تبين الاسعار دون الضرائب المعتمدة في بلاد مصدرها (before tax).

1) افادة المستحضر التي تحدد ما يلي:

a. اسم المستحضر (الاسم التجاري) الشكل والعيار كما يراد تسجيله (أو كما هو مسجل سابقا) لدى وزارة الصحة العامة.

b. سعر باب المصنع (Ex – Factory) بعملة التصدير.

c. سعر التصدير فوب (FOB – Free on board) أو سيف (CIF + cost + insurance + freight) بعملة التصدير.

2) شهادة سعر مبيع المستحضر (Price Certificate) في بلد المنشأ وفقا لما يلي:

a. في حال كان البلد يعتمد نسبة ارباح ثابتة للصيدلي:

سعر المبيع من العموم (Public Price) وسعر الموزع للصيدلي (Wholesaler price to pharmacies).

b. في حال كان البلد يعتمد نسب ارباح متحركة أو غير محددة رسميا للصيدلي:

سعر الموزع للصيدلي (Wholesaler price to pharmacies) وسعر المبيع للموزع (Price to Wholesaler) لا يلغي اعتماد سعر المقارنة هذا تقديم صاحب العلاقة سعر المبيع من العموم في ذلك البلد.

c. في حال كان المستحضر الصيدلاني لا يباع الا في المستشفيات يُستعاض عما سبق بسعر مبيع المصنع للمستشفى (Price to Hospital) الذي يمكن حسابه من سعر مبيع الموزع للمستشفى بعد حسم ارباح الموزع واية ضرائب.

3) افادة مكتوبة صادرة من المصنع بإحدى اللغات المبينة ادناه وبأحد النصوص التالية:

■ **نص اللغة العربية:**

نثبت أن المستحضرات موضوع هذه الافادة متممة لجميع الشروط القانونية لبيعها في بلدنا حيث تباع فعلا بالشكل الصيدلاني والمواد الفعالة والتراكيز المصدّرة فيها من عندنا، ونفيذ ايضاً بأن أسعار

المبيع المذكورة في هذه الافادة هي صحيحة.

■ نص اللغة الفرنسية:

Nous certifions que les spécialités, objet de Ce certificat, remplissent toutes les conditions légales pour être vendues dans notre pays où elles sont réellement vendues en la forme pharmaceutique, les principes actifs, et les concentrations, selon lesquels elles sont exportées. Nous déclarons par ailleurs que les prix de vente mentionnés sur le certificat sont exacts.

■ نص اللغة الانكليزية:

We hereby certify that the products, object of this certificate, comply with all the legal requirements for sale in our country where they are sold in the original pharmaceutical form, active ingredients, and concentrations as they are exported. We declare too that the public prices mentioned in this certificate are exact.

4) إفادة تبين وضعية تصدير المستحضر (يباع أم لا) واسعار التصدير CIF أو FOB، الى البلدان المجاورة وسعر المبيع للموزع في بلدان المقارنة التي يباع فيها المستحضر (المذكورة في المادة الثانية) ويمكن الاستعاضة عن هذه الافادات الفردية بإفادة واحدة جامعة للبلدان المجاورة واخرى للبلدان المقارنة صادرة عن المختبر المصنّع.

5) افادة تبين القانون الذي جُمدت على اساسه الاسعار والآلية التي تحكمه في بلد المنشأ الذي يكون سعر المستحضر الصيدلاني مجمداً فيه.

6) يُلحق المستورد الطلب بدراسة (جدول رقم 5) يبين فيها اسعار المقارنة لبلد المنشأ ولكل البلدان المذكورة في فقرات هذه المادة محسوبة كما هلي معرّفة في «المادة الثانية» و«الجدول رقم 3».

المادة الخامسة: تحديد السعر المجاز للأدوية المستوردة:

A. الدواء الأساسي **(Originator)**

يعتمد كسعر مجاز، **السعر الادنى** بين الاسعار التالية:

1. (سعر FOB) المدون على افادة المستحضر الرسمية الاصلية المرفقة بالطلب. في حال كان السعر المدوّن على الافادة الرسمية الاصلية المرفقة بالطلب هو سعر (CIF)، يحوّل هذا السعر الى ما يقابله كسعر (FOB) وفق اسس تحويل السعر المجاز الى سعر المبيع من العموم وفقاً للأسس المبيّنة في المادة 2 من هذا القرار والجدول رقم 3 المرفق به.

2. سعر المقارنة في بلد المنشأ.

3. السعر الأدنى (Lowest Price) من بين أسعار المقارنة في بلدان الجوار للأدوية المستوردة من أية دولةٍ مهما كان منشأها.

4. السعر الأدنى (Lowest Price) من بين أسعار المقارنة في بلدان المقارنة للأدوية المستوردة من أية دولةٍ مهما كان منشأها.

يعتمد السعر المجاز بذات العملة المذكورة على إفادة المستحضر الرسمية الأصلية المرفقة بطلب التسعير أو إعادة التسعير.

B. الدواء الجنيسي أو البيولوجي البديل المستورد: (Imported Generic or Biosimilar)

تطبق في تحديد السعر المجاز للأدوية الجنيسية أو البيولوجية البديلة المستوردة ذات الآلية المعتمدة بشأن الدواء المبتكر على ان:

1. للأدوية المستوردة من البلدان المرجعية:

i. يكون السعر المجاز للدواء الجنيسي أو البيولوجي البديل أدنى بنسبة 30% من السعر المجاز للدواء الأساسي.

2. للأدوية المستوردة من البلدان غير المرجعية:

i. يكون السعر المجاز للدواء الجنيسي أو البيولوجي البديل أدنى بنسبة 40% من السعر المجاز للدواء الأساسي.

3. الأدوية الجنيسية أو البيولوجية البديلة المسجلّة والمستوردة سابقاً:

يُعاد النظر بجميع اسعار الادوية المستوردة والمسجّلة قبل تاريخ صدور هذا القرار بما يحقق نسبة تخفيض للسعر المجاز لا يقل عن 30% للادوية من البلدان المرجعية و40% من البلدان غير المرجعية عن السعر المجاز للدواء الاساسي، طالما استمر توفرها في لائحة الادوية المسجّلة في لبنان.

4. اذا كان الدواء الاساسي قد تم نقله للتوضيب المحلي أو التصنيع بالكامل محلياً بإجازة تكون هذه النسب مقارنة مع الدواء الاساسي كما لو كان سعره المجاز قبل عملية النقل المحلي (كما لو انه ما زال مستورداً). وعلى المصنع المحلي تأمين جميع المستندات اللازمة لتطبيق هذه الفقرة.

5. يحدد السعر المجاز لادوية ال **Biosimilars** المستوردة وفق تحديد السعر المجاز للادوية الجنيسية المستوردة.

المادة السادسة: تحديد السعر المجاز للادوية المصنعة محليا:

- تبقى اسس تسعير الدواء الواردة في هذا القرار المتعلقة بالدواء المستورد سارية في فترة نقل الاجازة وبعد توقيع عقد الانتقال من الاستيراد الى التوضيب المحلي طالما استمر استيراد الدواء، ويعدّل السعر فور بدء التوضيب المحلي وفق بنود تسعير الادوية المحلية.
- يجوز إستيراد المستحضر خلال فترة نقل الدواء الى التصنيع الكامل في المصانع الوطنية بسعر الدواء المستورد المسجّل إلا اذا طرأ خلال هذه الفترة انخفاض على سعر المستحضر في بلد المنشأ، عندها يُصار الى اعادة التسعير وفق آلية الصناعة الوطنية قبل استيراده، ويُطبق السعر المخفض المجاز على فاتورة الاستيراد، ويتعهد المصنع المحلي بتقديم مستندات اعادة التسعير خلال مهلة 6 أشهر.

1. الدواء الأساسي (Originator) المصنع محليا

1A: الأدوية المبتكرة «المصنّعة محلياً بدأ من مواد أولية» أو «نصف مصنّعة». تحت الاسم التجاري للمصنع المحلي:

يتم تسعير المستحضر بناء على شهادة الاسعار المقدمة من المصنع ويعتمد السعر على باب المصنع كسعر مجاز للمستحضر.

1B: الأدوية المبتكرة المرجعية المستوردة والمسجلة والتي تنتقل للتوضيب المحلي بإجازة:

يحدد السعر المجاز **الادنى** بين:

- سعر المقارنة في بلد المنشأ للدواء الأساسي (COR: Country Of Responsibility)
- السعر الأوسط (Median price) من بين أسعار المقارنة في بلدان الجوار
- سعر الأوسط (Median price) من بين أسعار المقارنة في بلدان المقارنة

ويضاف اليه ١٠٪ كتشجيع للصناعة المحلية.

في حال تعهدت الشركة المصنعة بالانتقال الى الصناعة التعاقدية بالكامل خلال عامين فقط من تاريخ هذا القرار بناءً على تعهد خطي منها ومن المصنع المحلي يُقدم الى الوزارة، يُحدد السعر بناء للفقرة 1C.

في حال لم تلتزم الشركة ولم تقدم أي تبرير، ينقل الدواء الى لائحة الادوية غير المسوّقة.

1C: الأدوية المبتكرة المرجعية المستوردة والمسجلة أو التي تدخل السوق حديثاً والتي تنتقل للتصنيع المحلي بإجازة بدءاً من المواد الأولية (Full Manufacturing)

يحدد السعر المجاز **الاوسط** بين:

- سعر المقارنة في بلد المنشأ للدواء الأساسي (COR: Country Of responsibility)
- السعر الأوسط (Median price) من بين أسعار المقارنة في بلدان الجوار
- سعر الأوسط (Median price) من بين أسعار المقارنة في بلدان المقارنة

ويضاف اليه ١٠٪ كتشجيع للصناعة المحلية.

يضاف الى السعر الناتج، النسب الواردة في العامودين 2 و3 من الجدول 3 من هذا القرار لكل من الفقرة 1B و1C، ليصبح السعر المجاز.

في حال كان المستحضر غير مسوق في أي من البلدان المذكورة أعلاه يسعر وفق سعر باب المصنع المقدّم من المصنع المحلي.

تُستثنى الادوية التابعة للشريحتين E1&E2 الموضبة أو المصنعة محلياً بإجازة الواردة في البندين 1B & 1C اعلاه (الادوية المبتكرة). وتُسعّر وفق تسعير آلية الادوية المستوردة بالكامل، ويُعطى نسبة اضافية 5% للادوية الموضّبة المسجّلة للتصدير فقط و10% للادوية المصنّعة بالكامل على السعر المجاز كتشجيع للصناعة الوطنية.

1D: الأدوية المبتكرة المرجعية والتي تدخل السوق حديثا من خلال التصنيع المحلي بدءاً من المواد الأولية بإجازة تحت اسم تجاري للمصنع المحلي.

يتم تسعير المستحضر بناء على شهادة الاسعار المقدمة من المصنع ويعتمد السعر على باب المصنع

كسعر مجاز للمستحضر، على ان يتم تقديم دراسة اقتصادية للتكاليف لتبرير السعر.

2. الدواء الجنيسي و/أو البيولوجي المحلي: (Local Generic/ Biosimilar)

2A الأدوية الجنيسية المصنعة محليا بدءا من المواد الأولية أو النصف المصنعة تحت الاسم التجاري للمصنع المحلي:

- يتم تسعير الدواء الجنيسي المحلي بناء على شهادة الأسعار المقدمة من قبل المصنع المحلي ويعتمد السعر على باب المصنع كسعر مجاز للمستحضر على أن يكون سعر المبيع للعموم للدواء الجنيسي أو البيولوجي المحلي أدنى بنسبة 15% على الأقل من سعر الدواء الأساسي للشرائح A1&A2&B&C، وأدنى بنسبة 30% للشرائح D&E1&E2.

- عندما تقتصر عملية التصنيع المحلي على توضيب أدوية جنيسية من بلدان غير مرجعية، يعامل الدواء من حيث السعر معاملة الدواء الجنيسي الأول من بلدان غير مرجعية.

2B: الأدوية الجنيسية و/أو البيولوجية المسجلة والتي تنتقل للتصنيع المحلي بدأ من المواد الأولية بإجازة Full Manufacturing:

تطبق عليها الفقرة 1C من المادة السادسة مع احترام تطبيق الفقرة 2A كسقف سعر المبيع للعموم.

2C: الأدوية الجنيسية و/أو البيولوجية المسجلة والتي تنتقل للتوضيب المحلي بإجازة:

تطبق عليها الفقرة 1B من المادة السادسة مع احترام تطبيق الفقرة 2A اعلاه كسقف سع المبيع للعموم.

2D: الأدوية الجنيسية و/أو البيولوجية التي تدخل السوق حديثا من خلال التوضيب المحلي بإجازة:

يتم تسعيرها بناء للفقرة **1B** ويعتمد السعر الادنى بين السعر الناتج وبين عملية تطبيق الفقرة **2A**.

المادة السابعة: الدواء الذي يحتوي على أكثر من مادة فعالة:

يُسعر الدواء الذي يحتوي على اكثر من مادة فعالة وفق المادة الخامسة للادوية المستوردة ووفق المادة السادسة للمصنعة محليا على أن يبقى للجنة التسعير حق الاسترشاد بالعلاجات المشابهة المتوفرة على قاعدة:

عدم تجاوز سعر الدواء الذي يحتوى اكثر من مادة فعالة سعر كل مادة على حدى من الادوية الموجودة في الاسواق من ذات الفئة (دواء اساسي/ جنيسي/ مصنع محليا...) ووفق إنتسابها الى البلدان المرجعية أو غير المرجعية أو المصنعة محليا، ويبقى للجنة التسعير أخذ القرار المناسب في ضوء دراسة دوائية ـ اقتصادية تفصيلية تقدمها الشركة للشكل الصيدلاني المنوي تسجيله.

المادة الثامنة: الدواء ذو العبوات المتغايرة:

لغايات تسعير العبوات المتغايرة يحدد السعر المجاز بتطبيق ذات الآلية المعتمدة مع مراعاة الآليات التالية (ايهما اقل):

التغير في العبوة	نسبة الحسم	التغير في العبوة	نسبة الحسم
ضعف	٥٪ من سعر العبوة الصغرى	١٢ ضعفا	١١٪ من سعر العبوة الصغرى
٣ أضعاف	٦٪ من سعر العبوة الصغرى	١٣ ضعفا	١١٪ من سعر العبوة الصغرى
٤ أضعاف	٧٪ من سعر العبوة الصغرى	١٤ ضعفا	١٢٪ من سعر العبوة الصغرى
٥ أضعاف	٨٪ من سعر العبوة الصغرى	١٥ ضعفا	١٢٪ من سعر العبوة الصغرى
٦ أضعاف	٨٪ من سعر العبوة الصغرى	١٦ ضعفا	١٣٪ من سعر العبوة الصغرى
٧ أضعاف	٩٪ من سعر العبوة الصغرى	١٧ ضعفا	١٣٪ من سعر العبوة الصغرى
٨ أضعاف	٩٪ من سعر العبوة الصغرى	١٨ ضعفا	١٤٪ من سعر العبوة الصغرى
٩ أضعاف	١٠٪ من سعر العبوة الصغرى	١٩ ضعفا	١٤٪ من سعر العبوة الصغرى
١٠ أضعاف	١٠٪ من سعر العبوة الصغرى	٢٠ ضعفا أو أكثر	١٥٪ من سعر العبوة الصغرى
١١ ضعفاً	١٠٪ من سعر العبوة الصغرى		

يُسعر الدواء الذي لا ينطبق عليه قاعدة الضعف باحتساب قاعدة ال **Pro rata**

المادة التاسعة: الادوية الجنيسية التي ليس لها دواء اساسي مسجل:

حيث تُقسّم هذه الادوية الى ثلاث فئات:

- الادوية المستوردة المسجلة من البلدان المرجعية
- الادوية المستوردة المسجلة من البلدان الغير مرجعية
- الادوية المسجلة المصنعة أو الموضبة محليا

يُعتمد السعر الوسطي للسعر المجاز لكل فئة من الفئات المذكورة أعلاه وتطبق أحكام هذه المادة على الادوية المسجلة التي يتجاوز سعرها المسجل السعر الوسطي.

عند تسجيل اصناف جديدة تابعة لاحدى الفئات المشار اليها في هذه المادة، يُسعر وفق احكام هذا القرار على ان لا يتجاوز السعر الوسطي للفئة، يُعاد احتساب السعر الوسطي عند عملية اعادة التسعير الدورية الخاصة بكل دواء ويُطبق فقط على الدواء الذي يُعاد تسعيره.

المادة العاشرة: الادوية ذات التراكيب التي لها اكثر من دواء أساسي:

لا يجوز أن يتخطى السعر المجاز للادوية الاساسية من ذات التراكيب نسبة ال 5% فيما بينها، وتخضع الادوية الجنسية المشابهه لها لاحكام الادوية الجنيسية الواردة بهذا القرار سواء المسجلة قبل هذا القرار أو الجديدة على أن تكون المقارنة مع الدواء الادنى سعرا.

المادة الحادية عشر: الادوية ذات الاشكال الصيدلانية المتشابهة:

في حال تسجيل ادوية متشابهة من حيث الشكل الصيدلاني على سبيل المثال:

- Pen, prefilled syringes, vial...
- Tablets, film coated tablets, Tablets SR, oral granules...

تُسعر وفق الآلية المعتمدة في هذا القرار على أن لا تتعدى أي زيادة بالسعر:

- 5% كحد اقصى للشكل الصيدلاني المشابه الاكثر تطورا (كالاشكال الصيدلانية التي لها نفس طريق الاعطاء)
- 15% للادوية داخل الاجهزة الاكثر تطورا **(New Device)** أو طرق الاعطاء المختلفة جذريا ـ (فموي ـ حقني /حقن تحت الجلد ـ حقن وريدي...)

في حال كان الشكل الصيدلاني المسجل في لبنان شبيه لاشكال صيدلانية غير مسجلة، الا انها مسجلة في احدى بلدان المقارنة يحق للجنة طلب تقديم المستندات اللازمة للتسعير للشكل الصيدلاني غير المسجل ليصار الى الاسترشاد بها في عملية التسعير واعادة التسعير. ويحق للجنة في حال امتناع المستورد دون مسوغات جدية نقل الدواء الى لائحة الادوية غير المسوقة.

المادة الثانية عشر: اعادة النظر بالسعر المجاز وعملية اعادة التسعير:

يعاد النظر بالسعر المجاز وفق الاجراءات التالية:

1. بشكل دوري في الربع الأخير من السنة الرابعة

للمستحضرات المستوردة أو المصنعة محليا وذلك ابتداء من تاريخ التسعير أو إعادة التسعير السابقة، على أن يطبق السعر الجديد على كل الاصناف دفعة واحدة ابتداءاً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة التي تلي.

2. على الشركات المستوردة أو المصنعة تقديم كل المستندات اللازمة لإعادة التسعير قبل انتهاء الشهر التاسع من السنة الرابعة لإعادة التسعير كما يتوجب على مستوردي الادوية تقديم شهادة المستحضر الصيدلاني او شهادة المبيع الحر بالتزامن مع تقديم طلبات اعادة التسعير.

3. يتوجب على المستورد عند تقديم المستندات اللازمة لإعادة تسعير دواء ما وفقا للآلية المعتمدة. أن يضم الى الملف المستندات المتعلقة بجميع العيارات المسجلة لنفس الدواء. وذلك عند استحقاق اعادة تسعير اي عيار منها.

4. يتوجب على الشركة المستوردة إبلاغ وزارة الصحة العامة عن أي انخفاض يطرأ على سعر المقارنة لجميع الأدوية في بلد المنشأ (سعر باب المصنع وسعر المبيع للعموم) يفوق ال 10% خلال 3 أشهر من تاريخ التخفيض في البلد المعني وعلى اللجنة البت بالسعر في مهلة أقصاها شهر وتُمنح الشركة فترة شهر للتطبيق من تاريخ قرار اللجنة.

على الشركة المعنية بهذا التخفيض التقدم بجميع المستندات اللازمة لاعادة التسعير في مهلة ستة أشهر من تاريخ تطبيق السعر المخفض.

5. في حال طرأ انخفاض يفوق 10%على سعر المقارنة العائد الى الشرائح **E1&E2** في أحد بلدان المقارنة الأوروبية أو أحد بلدان الجوار قبل فترة إعادة التسعير، يتوجب على المستورد إبلاغ وزارة الصحة العامة عن هذا الإنخفاض في مهلة 18 شهرا من تاريخ الانخفاض في البلد المعني متقدمة بطلب تخفيض السعر المجاز في لبنان. اذا تعذر على الشركة المستوردة تخفيض السعر المجاز ليعادل سعر المقارنة في البلد المعني، عليها أن تُعلل موقفها شارحة المعطيات الاقتصادية التي واكبت التخفيض في الخارج وبرنامج التسهيلات التي قدمتها والتي تنوي تقديمها في لبنان حيث يبقى لوزارة الصحة العامة أخذ القرار الذي تراه مناسبا في ضوء المعطيات المتوفرة بالنظر الى حاجة السوق المحلي واهمية الدواء وتوفر البدائل.

6. عند تقديم اي شركة لدراسة اقتصادية تُعلل فيها عدم امكانية الاستمرار باستيراد دواء معين نتيجة انخفاض سعره، وتطلب رفع السعر، ترفع لجنة التسعير رأيها حول اهمية الدواء والبدائل العلاجية المتوفرة ونسبة الزيادة المقترحة بعد استشارة نقابات الاطباء والصيادلة والمصانع الوطنية حول الموضوع، الى وزير الصحة للبت بها.

7. تخضع الادوية الجنيسية المستوردة التي لا مثيل مسجل لها الى تخفيض بنسبة 15% عند عملية اعادة التسعير في حال لم يطرأ اي تغيير على سعرها المجاز بما يُعادل هذه النسبة.

8. عندما تؤدي عملية إعادة تسعير الدواء المبتكر المرجعي إلى تخفيض سعره يعاد التسعير تلقائيا للسعر المجاز للأدوية الجنيسية المستوردة والمحلية على ان يبقى سعر الادوية الجنيسية المستوردة محافظا على نسبة التخفيض عن الدواء الاساسي المحددة عند تسجيله في المادة «الخامسة/ البند B» للأدوية المستوردة. والمادة «السادسة/ البند 2» للادوية المحلية.

9. عندما يُخفض سعر الدواء المبتكر المرجعي تلقائيا بناءا على طلب الشركة خارج اطار عملية اعادة التسعير وبنسبة تفوق 40% يُعاد تسعير الادوية الجنيسية المستوردة بنسبة تعادل **نصف** نسبة التخفيض الحاصلة على الدواء المرجعي للادوية المستوردة. وربع نسبة التخفيض للادوية الجنيسية المحلية. مع مراعاة أن يبقى سعر الدواء الجنيسي المستورد أقل بنسبة 10% عن الدواء الاساسي، وبذات السعر للدواء المحلي كحد اقصى.

10. لا تخضع الأدوية الاساسية المبتكرة المستوردة او المصنعة محليا التي يقل سعرها المجاز FOB عن ما يعادل 3.5$، لإعادة تسعير إلا في الحالات التالية:

I. في حال انخفاض سعر المقارنة في بلد المنشأ.

II. في حال طلب صاحب العلاقة التخفيض.

على أن يُراعى تطبيق البند التاسع من المادة الثانية عشر للادوية الجنيسية.

11. الادوية الاساسية المصنعة محليا والواردة حصرا في البندين 1A & 1D من المادة السادسة، ينبغي عند اعادة تسعيرها عدم تجاوز السعر المجاز في لبنان سعر التصدير الوسطي MEDIAN في البلدان المصدّر اليها، ويحق لوزير الصحة العامة بناء على

طلب المصنع المحلي منح هامش 10% لضرورات تشجيع الصادرات الوطنية.

12. في حال ادى تطبيق اي بند من مواد هذا القرار الى زيادة في السعر. تُلغى الزيادة ويبقى السعر على ما هو مسجل عليه.

13. تعطى مهلة لتطبيق السعر الجديد المخفض شهر، على ان يتم ابلاغ النقابات المعنية عن الاصناف المراد تعديل اسعارها فور بدء مهلة الشهر.

المادة الثالثة عشر: شرائح الاسعار المجازة:

● تُقسم المستحضرات المسجلة الى عدة شرائح وفق انتساب سعرها المجاز (المادة 5) الى احدى الشرائح المبينة في الجدول 2.

● اذا كان السعر المجاز بعملة غير الدولار الاميركي تحول قيمته الى الدولار وفق معدلات العملات الاجنبية الصادرة عن وزارة الصحة العامة تاريخ دراسة التسعير كما هو مبين في الجدول 2.

● تُعدل نسب المستحضرات الى احدى الشرائح المذكورة تلقائيا عند تعديل سعرها المجاز وفق الجدول 2.

المادة الرابعة عشر: أسس تحويل السعر المجاز الى سعر المبيع للعموم:

فور العمل بهذا القرار تنسب المستحضرات المسجلة في لبنان وتلك المنوي تسجيلها او المطلوب اعادة تسعيرها الى الشريحة العائدة لها وفق الجدول رقم 2 وتحدد اسعار مبيعها من العموم حسب الشريحة لتي ينتسب لها المستحضر بالاستعانة بالجدول على الشكل التالي:

1 يضاف الى السعر المجاز FOB قيمة مصاريف الشحن والتأمين (عامود 2) وقيمة مصاريف تخليص. ورسوم الجمارك ومصاريف اخرى (عامود 3) من الجدول 3.

● يضاف الى السعر المجاز CIF قيمة مصاريف تخليص، رسوم الجمارك ومصاريف اخرى (عامود 3) من الجدول 3.

● لا يضاف أية زيادة على السعر المجاز للدواء المصنع محليا.

2. يضرب كل الحاصل بالقاعدة المبينة في العمود 6 لناتجة عن هامش ربح المستورد (عامود 4) وهامش ربح الصيدلي (عامود 5) من الجدول 3.

اما في حالة الادوية المحلية يُضرب السعر المجاز بالقاعدة المبينة في العامود 4 الناتجة عن هامش ربح موزع المصنع المحلي (عامود رقم 2) وهامش ربح الصيدلي (عامود 3) من الجدول رقم 4.

3. لغاية التسهيل يُحفظ الناتج من هذا الحساب على قيم تحويل العملة كسعر اساسي، كمؤشرات تنطبق على الاسعار المجازة بعملات تسجيلها (الجدول 3).

المادة الخامسة عشر: تنظيم اعادة التسعير:

فور العمل بهذا القرار يعاد النظر من قبل لجنة التسعير بالأدوية التي تخضع للمادة السادسة حتى المادة الحادية عشر ضمنا في مهلة اقصاها ثلاثة اشهر من نشره في الجريدة الرسمية. وفور الانتهاء من كل فئة علاجية (ATC) يُبلغ المستورد أو المصنع بها دفعة واحدة. بدأ من الادوية المصنعة في المعامل الوطنية بإجازة والادوية الاغلى سعرا.

في حال تمنّع أو تعذر على أصحاب العلاقة ابراز المستندات اللازمة أو تمنع عن تطبيق أي قرار يتعلق بأسس تسعير الدواء في المهل المطلوبة. يُنقل الدواء الى لائحة الادوية الغير المسوّقة ويُكلف التفتيش الصيدلي سحب الدواء المعني من الأسواق اللبنانية بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة.

تُمنح الشركات والصيدليات مهلة شهر لتطبيق السعر الجديد بدأ من تاريخ تعديل السعر.

المادة السادسة عشر: لجنة التسعير:

● بعد الموافقة الفنية على الدواء من قبل اللجنة الفنية أو عند اعادة التسعير. يتقدم صاحب العلاقة بالمستندات المتعلقة بتسعير الدواء في قلم مصلحة الصيدلة لإحالته الى برنامج الصحة الالكترونية ليتم احتساب السعر المجاز بشكل آلي بواسطة برنامج الكتروني.

● يحال الملف المنجز إلى لجنة لتسعير للتأكد من حسن سير البرنامج.

● عملا بالمواد ٥٤ و٨٠ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة، تشكل لجنة تسعير قوامها:

■ مدير عام وزارة الصحة ـ رئيسا

■ رئيس مصلحة الصيدلة ـ عضوا

■ رئيس دائرة استراد الادوية وتصديرها ـ عضوا ومقررا

■ رئيس دائرة التفتيش الصيدلي ـ عضوا

■ يمكن الاستعانة بخبراء لمساعدة اللجنة بناء على قرار من وزير الصحة العامة، لا سيما عند دراسات Cost Effectiveness.

■ تجتمع لجنة التسعير دوريا لدراسة المعاملات

المتعلقة بأسس تسعير الادوية مع احترام التسلسل التاريخي للملفات ولا يبلغ اصحاب العلاقة الا بعد توقيع محضر اجتماع لجنة التسعير، تعطى الصناعة الدوائية الوطنية الافضلية في التسعير بحيث تدون على جدول خاص.

- لمقدم الطلب حق الاعتراض على قرار التسعير خلال 15 يوم عمل من تاريخ تبلغه. يحال الاعتراض الى لجنة التسعير لدراسته ورفع الإقتراح الى وزير الصحة العامة خلال فترة اسبوع لأخذ القرار النهائي بالسعر المعتمد.

- بالنسبة للمستحضرات المطلوب رفع سعرها عن السعر اللمعتمد بناء على طلب المستورد، تدرس لجنة التسعير الطلب المرفق بدراسات معللة وتقترح التوصيات لوزير الصحة العامة للبت فيها بعد استشارة نقابتي الصيادلة والاطباء حول اهمية الدواء والحاجة العملية والعملية له.

المادة السابعة عشر: يُعتبر كل من المستورد والموزع والمصنع المشار اليهم في هذا القرار مسؤولين عن تطبيق احكام هذا القرار وبنوع أخص فيما يتعلق بصحة الافادات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك تحت طائلة الملاحقة القانونية.

المادة الثامنة عشر: إلغاء تسجيل مستحضر:
لوزير الصحة العامة، بناء على اقتراح لجنة التسعير او عند تثبته من المعلومات، الغاء تسجيل المستحضر والزام المستورد بالتعويضات المالية وفق الاصول القانونية في الحالتين التاليتين:

I. اذا تبين ان تسعير المستحضر تم استنادا الى معلومات غير صحيحة مقدمة من المستورد.

II. اذا حصل انخفاض في سعر المبيع من العموم للمستحضر في بلد المنشأ بشكل يؤثر على حساب السعر المجاز ولم يُبلغ المستورد وزارة الصحة العامة خلال ثلاثة اشهر من هذا الانخفاض.

III. إذا لم يُطبق الفقرة 6 من المادة الثانية عشر.

المادة التاسعة عشر: يضع المستورد على المستحضر قبل إخراجه من مستودعه، دمغة تُبين سعر المبيع من العموم في لبنان بتاريخه، وعلى الصيدلي أن يصرف المستحضر بسعر مبيعه من العموم المحدد من قبل وزارة الصحة العامة بتاريخ صرفه، ويكون الصيدلي والمستورد مسؤولين كل واحد في ما يعود لمسؤوليته عن تطبيق السعر وفق مؤشر الاسعار الصادر عن وزارة الصحة العامة.

المادة العشرون: تصدر وزارة الصحة العامة دليلا صيدلانيا رسميا سنويا بجميع المستحضرات الصيدلانية المجاز استعمالها في لبنان ويبين هذا الدليل سعر المبيع من العموم لكل مستحضر اجيز بصنعه أو إستيراده. كما وتُصدر دوريا تحديثا لأسعار الأدوية المعتمدة في لبنان.

المادة الحادية والعشرون: بالاضافة الى المهام الموكلة اليهم، يرفع الصيادلة المفتشون كل ثلاثة أشهر الى وزير الصحة العامة تقريرا شاملا عن مراقبتهم تطبيق السعر المحدد لبيع الادوية من العموم ويبيّنون في هذا التقرير ايضاً المخالفات التي يتم ضبطها.

المادة الثانية والعشرون: فور وضع هذا القرار موضع التنفيذ تطبق احكامه على جميع المستحضرات المجاز بيعها في لبنان ويعمل بجداول التسعير التي تصدرها وزارة الصحة العامة. على رئيس مصلحة الصيدلة إتخاذ كل الاجراءات الآيلة الى ابلاغ هذه الجداول بالسرعة القصوى لكل الصيادلة ومستوردي الادوية وأصحاب المستودعات ونقابة مصنّعي الادوية للتعميم والتنفيذ.

المادة الثالثة والعشرون: تتخذ وزارة الصحة العامة التدابير المناسبة لردع ممارسات تسويق الادوية التي تتنافى مع المعايير الاخلاقية لمهنتي الطب والصيدلة، من خلال التشدد في تطبيق «ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان وآليات الرصد والمراجعة» ولقمع المضاربة غير المشروعة بين الصيادلة. على جميع الشركات العاملة في لبنان الإلتزام التام بتطبيق **«ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان وآليات الرصد والمراجعة»** وذلك تحت طائلة الملاحقة القانونية.

المادة الرابعة والعشرون: بناءً على ضمان جودة الادوية اللبنانية الخاضعة لمعايير الوزارة، تدعم وزارة الصحة العامة التوجه بالسماح للصيادلة باستبدال الدواء في الوصفات عامة الى الأصناف الاوفر على المواطن لا سيّما المصنّعة محلياً بذات التركيبة والعيار والشكل الصيدلاني وذلك لخفض الفاتورة وتشجيعاً للصناعة الوطنية.

المادة الخامسة والعشرون: تُلغى جميع النصوص والقرارات والمذكرات المخالفة لأحكام هذا القرار لا سيما القرار رقم 1/306 تاريخ 2005/6/3 وتعديلاته (أسس تسعير الادوية).

المادة السادسة والعشرون: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من تاريخ صدوره.

بيروت في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠

وزير الصحة العامة

د. جميل جبق



MINISTRY OF PUBLIC HEALTH
REPUBLIC OF LEBANON

وزارة الصحة العامة
الجمهورية اللبنانية

جدول رقم 1 (مؤشر الاسعار)

لائحة تحويل السعر المجاز للمستحضر المستورد الى سعر المبيع من العموم في لبنان

جدول رقم 2

تصنيف المستحضرات الصيدلانية وفق شرائح الأسعار

الشريحة	السعر المجاز FOB للدواء المستورد بالدولار $		السعر المجاز CIF للدواء المستورد بالدولار $		السعر المجاز للصناعة الوطنية $	
A1	0	5	0	5.35	0	5.67
A2	5	10	5.35	10.7	5.67	11.34
B	10	50	10.7	52.5	11.34	55.13
C	50	100	52.5	104	55.13	107.12
D	100	300	104	309	107.12	314.42
E1	300	700	309	717.5	314.42	733.64
E2	700	وما فوق	717.5	وما فوق	733.64	وما فوق

ملاحظة : إذا كان السعر المجاز بعملة غير الدولار الأمريكي تحوّل قيمته إلى الدولار وفق معدلات العملات الأجنبية الصادر عن وزارة الصحة العامة تاريخ دراسة التسعير .



MINISTRY OF PUBLIC HEALTH
REPUBLIC OF LEBANON

وزارة الصحة العامة
الجمهورية اللبنانية

جدول رقم 3

أسس تحويل السعر المجاز للمستحضرات الصيدلانية المستوردة إلى سعر مبيع للعموم

6	5	4	3		2	1
القاعدة / 100	هامش ربح الصيدلي	هامش ربح المستورد أو موزع المصنع المحلي	نسبة مصاريف تخليص ورسوم جمارك ومصاريف أخرى		نسبة مصاريف الشحن والتأمين (فقط في حالة الFOB كسعر مجاز)	الشريحة
			رسم جمركي عادي	دون رسم جمركي		
144.30 +1000L.L.	30.00% +1000L.L.	11.00%	12.00%	7.00%	7.00%	A1
144.30 +1500L.L.	30.00% +1500L.L.	11.00%	11%	6%	7.00%	A2
143.00	30.00%	10.00%	10.00%	5.00%	5.00%	B
138.43	27.00%	9.00%	8.00%	3.00%	4.00%	C
133.92	24.00%	8.00%	7.50%	2.50%	3.00%	D
120.40	%12	7.50%	7.25%	2.25%	2.50%	E1
110.18	2.5%	7.5%	7.25%	2.25%	2.50%	E2

- يُضاف الى الادوية الحقنية العائدة للشريحة E1 نسبة 8% و الشريحة E 2 نسبة 7% داخل المستشفيات.
- في حال كانت نسبة الجمارك لمستحضر ما ليست صفراً ولا القيمة المعمول بها حالياً (5٪). تضاف القيمة المختلفة إلى القيمة المذكورة تحت عامود " دون رسم جمركي " في حساب سعر العموم .



MINISTRY OF PUBLIC HEALTH
REPUBLIC OF LEBANON

وزارة الصحة العامة
الجمهورية اللبنانية

جدول رقم 4

أسس تحويل السعر المجاز للمستحضرات الصيدلانية الجنيسية المصنعة محلياً إلى سعر مبيع للعموم

1	2	3	4
الشريحة	هامش ربح المستورد أو موزع المصنع المحلي	هامش ربح الصيدلي	القاعدة / 100
A1	11.00%	30.00% +1000L.L.	144.30 +1000L.L.
A2	11.00%	30.00% +1500L.L.	144.30 +1500L.L.
B	10.00%	30.00%	143.00
C	9.00%	27.00%	138.43
D	8.00%	24.00%	133.92
E1	7.5%	12.00%	120.40
E2	7.5%	2.5%	110.18

- يُضاف الى الادوية الحقنية العائدة للشريحة E1 نسبة 8% و الشريحة E 2 نسبة 7% داخل المستشفيات.



MINISTRY OF PUBLIC HEALTH
REPUBLIC OF LEBANON

وزارة الصحة العامة
الجمهورية اللبنانية

جدول رقم 5

دراسة أسعار المقارنة بالدولار الأمركي وفق جدول الحسومات 2 تاريخ :

الاسم التجاري للمستحضر:　　　الشكل:　　　العيار:

الأسم النظامي:　　　تاريخ انتهاء براءة الاختراع الأقصر أجلا*:　　　تاريخ طلب التسعير السابق:

البلد	يباع فيه	سعر مجمد	حسم الموزع (%)	حسم الصيدلي (%)	EX -Factory*	FOB	CIF	Price to Wholesaler	Wholesaler Price to Pharmacies	Public Price Without VAT	سعر المقارنة
بلد المنشأ			في بلد المنشأ			الى لبنان			في بلد المنشأ		
بلدان الجوار			في بلدان الجوار			الى بلدان الجوار			في بلدان الجوار		
الأردن											
المملكة العربية السعودية											
الكويت											
عمان											
الأمارات العربية المتحدة											
البحرين											
قطر											
بلدان المقارنة			في بلدان المقارنة			الى بلدان المقارنة			[illegible]		
فرنسا											
انكلترا											
بلجيكا											
سويسرا											
ايطاليا											
اسبانيا											
البرتغال											

*اذا وجد

يرفق هذا الجدول بكل طلب تسعير أو اعادة تسعير ويمهر بامضاء وختم صاحب العلاقة (المستورد) وتاريخ تحضيره

وزير الصحة العامة

د. جميل جبق

مسرد التعريفات والمصطلحات Definitions and Terms

ملاحظة: توجد في الرسالة عشرات المصطلحات التفصيلية مذكورة ومشروحة في الرسالة أكتفينا بذكر العناوين الكبيرة في الجدول بغية الاختصار.

مسرد المستندات document

فهرس المصادر والمراجع

الكتب العربية

1. المحامي الدكتور بول مرقص ، دليلُك في الصحّة، سلسلة "دليل حقوق الناس"، منشورات مؤسسة جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان، . org.justiciadh.wwwبيروت 2010. د. مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، تشرين الأول (أوكتوبر) 1998، ط2
2. د. رزق الشابوري، المسؤولية الصيدلية في ضمان جودة الدواء، مجلة العلوم والتقنية Journal of Science @ Technology، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م. (الدواء والصناعات الدوائية) ج2، ص 9-10-11.
3. الصيدلانية رولا محمد جميل قاسم وآخرون، علم الصيدلانيات، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006) ط1 .
4. د. صالح علي حسن خليل ، الرقابة على الجودة النوعية للأدوية، (الدواء والصناعات الدوائية)، مجلة العلوم والتقنية Journal of Science @ Technology السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م.ج2 ، ص 7.
5. د. فاطمة عوض صابر، ود. ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، (الأسكندرية: مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية، 2002، ط1.
6. د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1407هـ_1987م,) ط2.

المصادر الأجنبية

1. ADAM HAYES, Reviewed by MARGARET JAMES, What Is Finance? Investopedia,
2. Beblawi, Hazem Al and Luciani, Giacomo, 1990, The Rentier State ;in the Arab World, in Luciani, G., The Arab State, London .Routledge
3. The British Medical Association– BMA, ILLUSTRATED MEDICAL DICTIONARY, London A Dorling Kindersley Book. P 183.
4. Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M.A. Cook (Oxford University Press, Oxford 197

مواقع إلكترونية حكومية وأهلية

1. موقع وزارة الصحة اللبنانية الإلكتروني، المصانع الوطنية للأدوية، تاريخ الاطلاع: 2021/3/21 https://www.moph.gov.lb/ar/Pages/3/1460/local-manufacturing-industries. .
2. موقع وزارة الصحة، شركات الأدوية في لبنان، الدليل الوطني للأدوية المسجلة في لبنان https://www.moph.gov.lb/ar/Drugs/index/3/3974/lebanon-national-drugs-database . تاريخ الزيارة: 2021/5/21..
3. موقع وزارة الصحة العامة، الدليل الوطني للأدوية المسجّلة في لبنان، تاريخ الاطلاع : 20/ 5/ 2021 الساعة: 21:14 . https://www.moph.gov.lb/ar/Drugs/index/3/4848.

4. موقع وزارة الصحة، المستشفيات الحكومية، لائحة المستشفيات الحكومية، (مصدر سابق) تاريخ الويارة 2021/9/7،

5. موقع وزارة الصحة، المستشفيات الخاصة، (مصدر سابق).

6. موقع وزارة الصحة، مستوصفات و (Primary Health Care) – PHC وزارة الصحة، (12)(1)SurveyonHealthCareCentersinLebanon2017.تاريخ الزيارة:2021/9/7.

7. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة اللبنانية ، الرؤية والرسالة، (مصدر سابق) تاريخ الزيارة:2021/4/20.

8. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، الخطط الاستراتيجية، التوجهات الإستراتيجية للنظام الصحي في لبنان (مصدر سابق) بتصرف.

9. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، المديرية العامة للصحة في لبنان، (مصدر سابق) بتصرف.

10. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، برنامج الرعاية الصحية الأولية (المصدر السابق).

11. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، الرعاية الصحية الولية، خدمات الرعاية الصحية الأولية (المصدر السابق).

12. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة في لبنان، برنامج التحصين الشامل، (المصدر السابق).

13. الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي لتعاونية موظفي الدولة، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/5/8
https://www.arado.org/MediaFiles/SuccessfulPracticesItems/895e434f.ppsx.

14. المديرية العامة للأمن العام اللبناني، المؤسسات الطبية المتعاقدة لعام 2020، تاريخ الزيارة: الأربعاء 8/9/ 2021 https://www.general-security.gov.lb/medical-institutions/laboratory.pdf.

15. قوى الأمن الداخلي، الموقع الرسمي، البطاقة الصحية، تاريخ الزيارة: 2021/9/8، https://www.isf.gov.lb/ar/article/11/ .بتصرف.

16. الجريدة الرسمية عدد: 45 | | الصفحة: 735-742 ، تاريخ النشر: 1950/11/08،تاريخ الزيارة 2021/5/22
http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=194040 .

17. موقع نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان، الصفحة الرئيسية، تاريخ الزيارة:2021/5/22، http://www.lpialebanon.com/ara/page/history .

18. موقع جمعية الصناعيين اللبنانيين، SYNDICATE OF PHARMACEUTICAL INDUSTRIES IN LEBANON (SPIL) الصفحة الرئيسية، ، تاريخ الزيارة:2021/5/22، http://www.spil-lebanon.com. .

19. الموقع الرسمي لوزارة الصحة العامة اللبنانية، المديرية العامة للصحة_مصلحة الديوان_قسم أمانة السر، (مصدر سابق) .

20. الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية، انشاء نقابة الصيادلة، عدد الجريدة الرسمية: 45 تاريخ النشر: 1950/11/08 | الصفحة: 735-742.

21. موقع وزارة الصحة اللبنانية، قسم أمانة السر، طلب الحصول على إجازة معاطاة مهنة الصيدلة، تاريخ الزيارة: 2021/5/24 .
http://www.moph.gov.lb/Services/Pages/HEA001.aspx .

22. موقع وزارة الصحة، قسم أمانة السر، طلب إجازة فتح وإستثمار صيدلية (مصدر سابق).

23. وزارة الصحة العامة، الإدارة الرشيدة، (مصدر سابق).

24. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الجامعة الأمريكية في بيروت، نقلاً عن: مجلة أمريكية - مقال عن دانيال بليس نسخة محفوظة 01 مايو 2017 على موقع واي باك مشين. تاريخ الاطلاع: 2021/9/7، https://ar.wikipedia.org/wiki. .

25. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أوتيل ديو دو فرانس، نقلاً عن: الموقع الرسمي-Hôtel Dieu de France، تاريخ الأطلاع: 2021/9/7، . https://ar.wikipedia.org/wiki

26. الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي لتعاونية موظفي الدولة، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/5/8
https://www.arado.org/MediaFiles/SuccessfulPracticesItems/895e434f.p، . psx .

27. المديرية العامة للأمن العام اللبناني، المؤسسات الطبية المتعاقدة لعام 2020، تاريخ الزيارة: الأربعاء 8/9/ 2021 https://www.general-security.gov.lb/medical- institutions/laboratory.pdf .

28. قوى الأمن الداخلي، الموقع الرسمي، البطاقة الصحية، تاريخ الزيارة: 2021/9/8، . /https://www.isf.gov.lb/ar/article/11. .

29. الجريدة الرسمية عدد: 45 | | الصفحة: 735-742 ، تاريخ النشر: 1950/11/08،تاريخ الزيارة 2021/5/22 .
http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=194040بتصرف.

30. فيفيان عقيقي، 5 مستوردين يحتكرون أكثر من نصف السّوق: الدّواء في لبنان أكثر مرارة من الدّاء،المفكرة القانونية، تاريخ النشر: 2020-10-14- ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12 . https://legal-agenda.com/5.

31. دليل الرابطة الوطنية للوكلاء العقاريين، .January 1, 2021متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة: 2021/12/22، https://www.nar.realtor/handbook-on-multiple-listing-policy/section-3-definitions-of-various-types-of-listing-agreements

32. أمل نادر، الأدوية المخصصة لمرضى القلب مفقودة من الصيدليات، بيروت: الشرق الاوسط لأحد - 9 شهر ربيع الأول 1442 هـ - 25 أكتوبر 2020 مـ رقم العدد [15307] تاريخ الزيارة : 22 /7/ 2021 .. https://aawsat.com/home/article/2584606

33. أمل نادر، أزمة انقطاع الدواء في لبنان في نفق مظلم، الشرق الأوسط، 2. / نشرت في: 2021/02/14 - 12:26 تاريخ الزيارة: 2021/7/22-https://www.mc . doualiya.com.

34. بولا أسطيح، أزمة شح الأدوية في لبنان تتفاعل وتطال حليب الأطفال، بيروت، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية (مقال).، الثلاثاء - 6 جمادى الآخرة 1442 هـ - 19 يناير 2021 مـ رقم العدد[15393]. https://aawsat.com/home/article/2750221

35. عماد عكوش، الوكالة الحصرية ومفهوم الاحتكار، جريدة البناء الإلكترونية، تاريخ النشر: 17 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة: 2021/12/22، https://www.al-binaa.com/archives/266869.

المواقع الإخبارية الإلكترونية

36. مراسل موقع الجزيرة الإخباري، لبنان.. أزمة الدواء المستورد، تاريخ النشر: /23/1/2021، تاريخ الزيارة: 12 /2021/7 . . https://www.aljazeera.net/videos

موقع الجزيرة الإلكتروني، الجزيرة مباشر ترصد أزمة نقص الدواء في لبنان (فيديو)، تاريخ النشر: 23/2/2021 ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12. /https://mubasher.aljazeera.net/news

36. طوني طانيوس، لبنان، ازمة الدواء المستورد، (التقارير الأخبارية)، موقع الجزيرة الأخباري، تاريخ الزيارة: 2021/2/12، . https://www.aljazeera.net/videos/2021/1/23

37. أمل نادر ، أزمة انقطاع الدواء في لبنان في نفق مظلم ، موقع مونت كارلو الدوليةMCD ، تاريخ الزيارة 2021/2/12 ، .https://www.mc-doualiya.com

38. كاتب مجهول، الشرق الأوسط، أزمة شح الدواء تتسع في لبنان،(تقارير) ، الأحد - 8 شهر ربيع الأول 1442 هـ - 25 أكتوبر 2020 مـ رقم العدد [15307]، متوفر على الإنترنت، ، /https://aawsat.com/home/article/2584606، تاريخ الزيارة ، 2021/02/14 - 12:26.

39. ريا شرتوني، قطاع الأدوية اللبناني الأزمة الاقتصادية (تقرير) بيروت ، موقع الأناضول. تاريخ الزيارة : 2020/7/12. https://www.aa.com.tr/ar..1907579

40. علي حمود، استيراد الدواء يستنزف المال العام...، الإقتصاد، موقع النشرة الإلكتروني، @) (lnashra، تاريخ النشر: الخميس 5 آذار 2020 الساعة 10:02. تاريخ الزيارة: 2021/4/22.

41. أبي كرم كارول، الدواء اللبناني جودة عالميّة بأسعارٍ تنافسيّة، (مقال) موقع جريدة الأخبار الإلكتروني، الخميس 14 تشرين الثاني 2019، -https://al akhbar.com/Finance_Markets/279257 . تاريخ الزيارة: 2021/4/22.

42. علي حمود، استيراد الأدوية يستنزف المال العام وصحة البلد... مجلة الاقتصاد الالكترونية، https://www.eliktisad.com/news/show/439620 ، .تاريخ الاطلاع: 2021/5/20 الساعة 14:21 .

43. مراسل موقع لبنان24، البطاقة الصحية الدوائية على طاولة وزارة الصحة، تاريخ الزيارة 2021-06-17. https://www.lebanon24.com/news/lebanon/834197.

44. مراسل موقع الجزيرة الإخباري، لبنان.. أزمة الدواء المستورد، تاريخ النشر: 23/1/2021/، تاريخ الزيارة: 12 /2021/7. https://www.aljazeera.net/videos .

45. موقع الجزيرة الإلكتروني، الجزيرة مباشر ترصد أزمة نقص الدواء في لبنان (فيديو)، تاريخ النشر: 23/2/2021 ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12 . 1. https://mubasher.aljazeera.net/news/.

46. .مراسل موقع الجزيرة الإخباري، لبنان.. أزمة الدواء المستورد، تاريخ النشر: 23/1/2021/، تاريخ الزيارة: 12 /2021/7 . . https://www.aljazeera.net/videos

47. موقع الجزيرة الإلكتروني، الجزيرة مباشر ترصد أزمة نقص الدواء في لبنان (فيديو)، تاريخ النشر: 23/2/2021 ، تاريخ الزيارة: 2021/7/12. https://mubasher.aljazeera.net/news/

48. . أمل نادر، الأدوية المخصصة لمرضى القلب مفقودة من الصيدليات، بيروت: الشرق الاوسط لأحد - 9 شهر ربيع الأول 1442 هـ - 25 أكتوبر 2020 مـ رقم العدد [15307] تاريخ الزيارة : 22 /7/ 2021 .. https://aawsat.com/home/article/2584606 .

49. غسان الأمين، (نقيب الصيادلة) ، حوالي 300 صيدلية أقفلت أبوابها خلال شهرين، مقابلات، الأربعاء 17 آذار 2021، تاريخ الزيارة: 2021/7/22 . https://www.elnashra.com/news/show/14912848.

50. بولا أسطيح، أزمة شح الأدوية في لبنان تتفاعل وتطال حليب الأطفال، بيروت، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية (مقال).، الثلاثاء - 6 جمادى الآخرة 1442 هـ - 19 يناير 2021 مـ رقم العدد.https://aawsat.com/home/article/2750221. [15393]

51. قناة المنار ، نشرة الأخبار المسائية ، 19 حزيران، 2021. موقع المنار الإخباري، https://www.almanar.com.lb/8379065تاريخ الزيارة: 20 /2021/6.

52. ماريانا معضاد، دور شركات الأدوية في لبنان وسط أزمة "كوفيد 19"، جريدة الجمهورية، (مقال) تاريخ الزيارة:2021/6/20. النشر : Thursday, 02-Apr-2020 06:37 .https://aljoumhouria.com/ar/news/524026.

53. محمد نبيل الشيمي. الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن،3637 - 2012/2/13. المحور: الادارة و الاقتصاد ، تاريخ الزيارة:2021/7/22، . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122

54. ايزابيل التنوري، سياسيون يتاجرون بالأدوية المزوّرة، موقع صحيفة الجمهورية، تاريخ الزيارة: 2021/9/6 / forces.com/2019/06/11/fake-medicines . https://www.lebanese.

55. ايفا ابي حيدر، ترشيد خطة الدعم كلام بكلام، الجمهورية، (مقال) ، موقع الكلمة أون لاين. تاريخ الزيارة: 2021/9/8 . https://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=536986.

56. مراسل قناة المنار، وزير الصناعة اختتم في جدرا جولته على مصانع الأدوية: سندعم مناقصات الصناعات الدوائية، May13 ، 2020، موقع قناة المنار، تاريخ الزيارة: 2021/9/8، https://www.almanar.com.lb/6673064.

57. خالد أبو شقرا، النظام الصحي يتداعى... والقطاعات الضامنة تلفظ أنفاسها، نداء الوطن، العدد 642، 1 تموز، 2019. تاريخ النشر: 19 – آذار – 2021. تاريخ الزيارة: 2021/9/8 . https://www.nidaalwatan.com/. .

58. هولينجر إم إيه (2003). مقدمة في علم الصيدلة . CRC .ص. ISBN 0-415-4 . 28033-8متوفر على النت https://stringfixer.com/ar/Pharmacology .تاريخ الزيارة: 2021/4/12.

56. ليلى إبراهيم شلبي، الاسم العلمى أم التجارى، موقع الشروق، ttps://www.shorouknews.com/columnsنشر فى : السبت 26 أكتوبر 2013 – 8:00 ص | آخر تحديث : السبت 26 أكتوبر 2013 – 8:00.

61. د. رزق الشابوري، المسؤولية الصيدلية في ضمان جودة الدواء، مجلة العلوم والتقنية Journal of Science @ Technology، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م. (الدواء والصناعات الدوائية) ج2، ص 9-10-11.

62. د. صالح علي حسن خليل ، الرقابة على الجودة النوعية للأدوية، (الدواء والصناعات الدوائية)، مجلة العلوم والتقنية Journal of Science @ Technology السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع الآخر1412هـ ، اكتوبر 1991م.ج2 ، ص 7. متوفر على الإنترنت: ، تاريخ الزيارة: 2021/4/21.

63. جمعية الصحة العالمية الخامسة والأربعون، ارشادات مقترحة بشأن نظام منظمة الصحة العالمية لاصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية، البند 19-2 من جدول الأعمال، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة : 2021/5/20 https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/195281/WHA45_R29_ara.pdf

64. منظمة الصحة العالمية جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون جنيف، ٢١–٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢ القرارات والمقررات الإجرائية ص 30 -31.

65. صورة وصفة طبية من الإنترنتhttps://www.google.com.lb/search?q ، تاريخ الزيارة 2021/8/31.

66. صورة وصفة طبية من الانترنت اطلع عليها بتاريخ: 2021/6/12 https://www.facebook.com.

67. ايفا ابي حيدر، ترشيد خطة الدعم كلام بكلام، الجمهورية، (مقال) ، موقع الكلمة أون لاين. تاريخ الزيارة: 2021/9/8 . https://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=536986.

68. مراسل موقع) RT مال وأعمال) ، مصرف لبنان المركزي يدرس خفض مستوى احتياطي النقد الأجنبي الإلزامي، تاريخ النشر:25.11.2020، تاريخ الزيارة: 2021/9/8 . https://arabic.rt.com/business/117703، بتصرف، نقلاً عن: رويترز

69. الوكالة الأوروبية للدواء، متوفر على النت، تاريخ الزيارة:2021/9/3 . https://www.ema.europa.eu/en/glossary/pharmaceutical–for

70. جمعية الصحة العالمية الخامسة والأربعون، ارشادات مقترحة بشأن نظام منظمة الصحة العالمية لاصدار الشهادات الخاصة بجودة المنتجات الصيدلانية، البند 19–2 من جدول الأعمال، متوفر على الإنترنت، تاريخ الزيارة : 2021/5/20 https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/195281/WHA45_R29_ara.pdf

71. منظمة الصحة العالمية جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون جنيف، ٢١–٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٢ القرارات والمقررات الإجرائية ص 30 -31. تاريخ الزيارة: 2021/5/20 . https://apps.who.int/mediacentre/events/2012/wha65/ar/index.html

72. مراسل موقع لبنان24، البطاقة الصحية الدوائية على طاولة وزارة الصحة، تاريخ الزيارة 2021-06-17. https://www.lebanon24.com/news/lebanon/834197.

73. المحامي الدكتور بول مرقص ، دليلُك في الصحّة، سلسلة "دليل حقوق الناس"، منشورات مؤسسة جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان، www.justiciadh.org بيروت 2010. تاريخ الزيارة:2021/4/22.

74. العميد انطوان نجيم _ روجينا خليل، الطبابة العسكرية على طريق المكننة، موقع مجلة الجيش الإلكتروني،العدد299_أيار 2010، تاريخ الزيارة: 8/9/2-21 . https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.

75. غسان ضو، مجلة الصحة والحياة، اكثر من 300 الف مستفيد من خدمات صناديق التعاضد الصحية-HealthLife- https://m.facebook.com/pages/category/Magazine Magazine-348323998552327/?locale2=ar_ARعدد 27 ، نيسان 2014. تاريخ الزيارة: 2021/5/21 .

فهرس العناوين